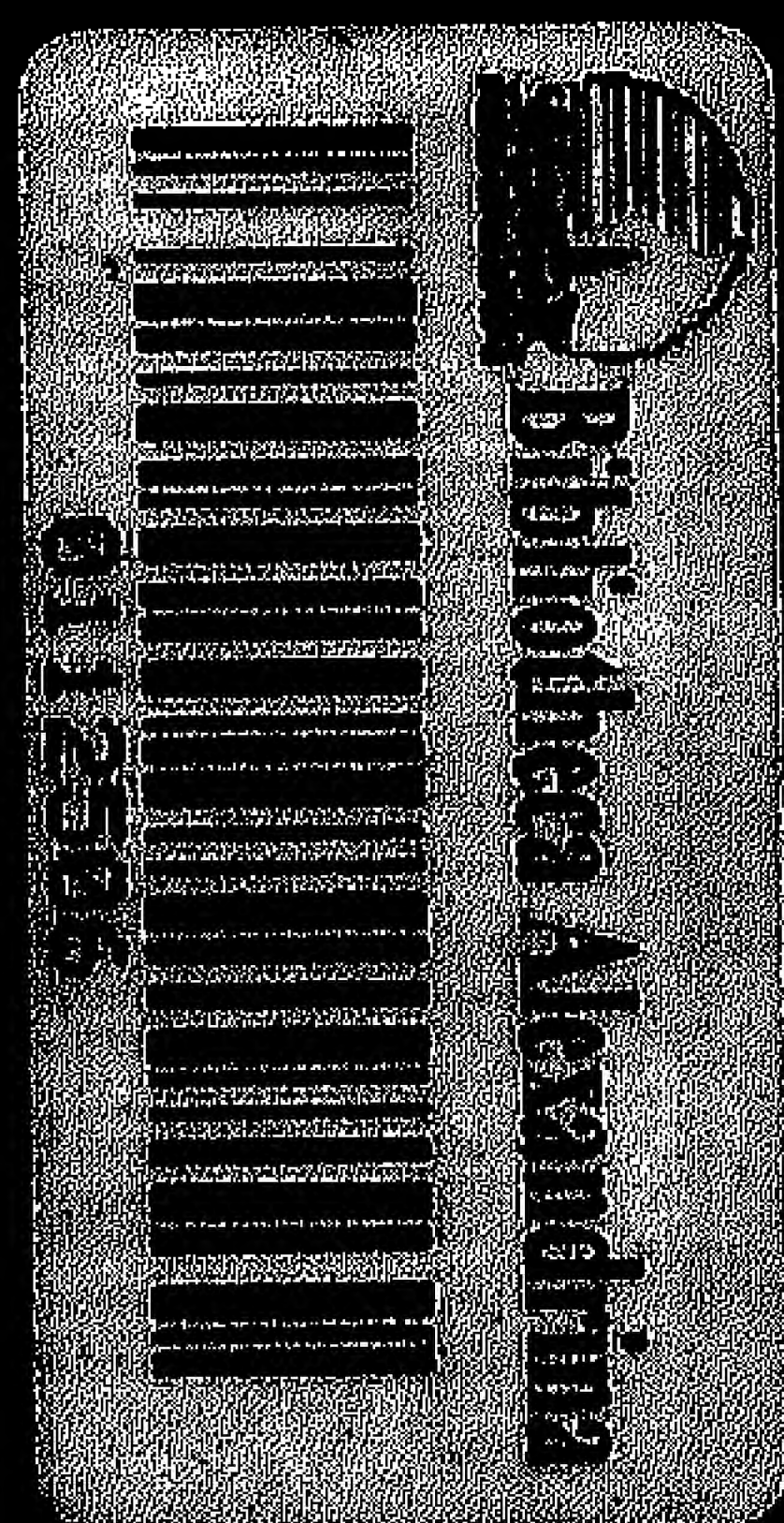


عصا محمد سليمان

# أزمة الحكم في مصر

١٩١٩ — ١٩٥٢





13524

أهـ صـ لـ مـ

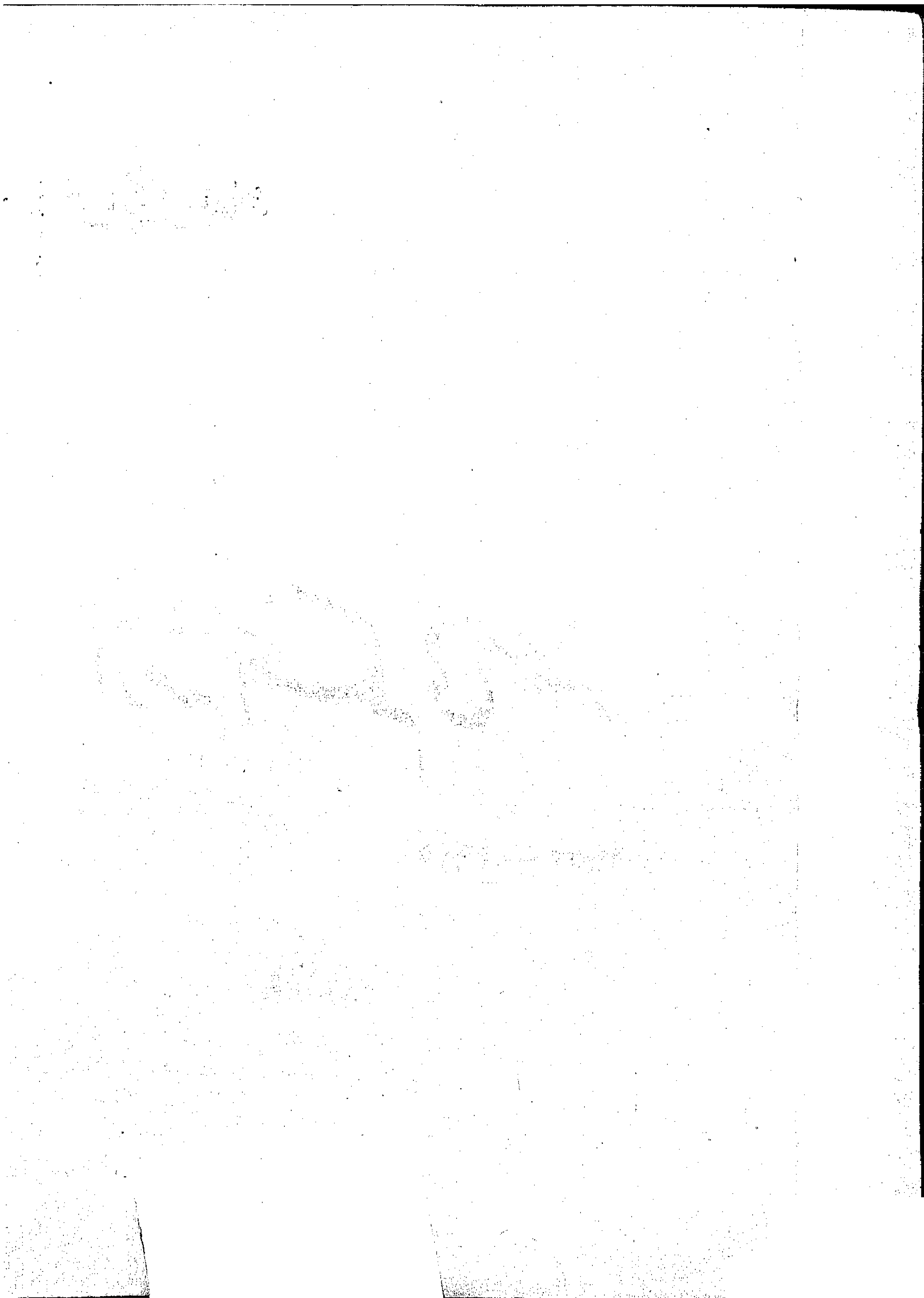
الهيئة العامة لمكتبة الإسكندرية	
رقم التصنيف :	169
رقم التسجيل :	169

# أزمنة الحكم في مصر

١٩١٩ — ١٩٥٢



National Organization of the Alexandria Library (ONAL)  
Bibliothèque d'Alexandrie





## الإهداء

إلى الذى يحب الفضيلة

وإلى الذى يكره الفضيله

إلى الشجاع الحر

وإلى التذلل الجبان

## مقدمة

هذا كتاب « أزمة الحكم في مصر » وهو تحليل لشخصية مصر ورجالها وأحداثها والظروف التي مرت بها منذ سنة ١٩١٩ إلى ١٩٥٢ ولا بد من قراءته لكل من أراد أن يتزود بالثقافة والعلم أو يعرف حقيقة الحركة الوطنية .

ومهما كان من أمر هذا الكتاب . . فقد توخيت فيه الصدق والأمانة ، فالصدق دائماً أسلوب الفضيلة في الكتابة والضوء الذي ينير الصفحات . والأمانة هي الصفة التي يتحلى بها المؤلف ليكتب في جرأة وثقة دون خوف أو وجل .

والكريم هو الذي يكتب لله والعلم معتمداً على خلقه حتى يصدق عليه قول الله تعالى « إنك لعلي خالق عظيم » .

عندما أعلنت بريطانيا الحماية على مصر إبان الحرب العالمية الأولى أصبحت هي صاحبة السلطة العليا في البلاد - فلما وضعت الحرب أوزارها وتقدم الشعب بمطالبه في الجلاء ، ورفضت السلطات البريطانية الاستجابة للشعور الوطني ثار الشعب ولم يأبه بالقوة البريطانية في ذلك الحين . واستقبل رصاص الانجليز ها تها ، الاستقلال التام أو الموت الزؤام ، وفعل سقط الكثير ولكن روح الشعب لم تسقط . وكانت ثورة ١٩١٩ صورة واضحة لإيمان الشعب وعزمه وعزمه ، فقد اشترك في الثورة أبناء مصر جميعا - الأغنياء والفقراء ، المتعلمون والجهال ، الموظفون والفلاحون ، الرجال والنساء . وكان يحدوهم هدف واحد هو الاستقلال .

ولكن - للأسف سرعان ما تمزقت عناصر هذا التماسك القوى أمام مطامع الزعماء - أو بمعنى آخر أمام بريق الحكم الذي راح يغري القادة فها فتوا عليه وخلق بينهم طبقة من المستوزرين تتسابق نحو السلطة والسلطان وهم في سبيل هذه الغاية نسوا الواجب الذي أنيط بهم والمسئولية التي ألقاها عليهم الشعب فأصبحوا وأمسوا ولا هدف لهم إلا كرسي الحكم ، فإذا ما جلست عليه جماعة سرعان ما راحت تكيد لها جماعة أخرى حتى تزيحها من مكانها . وهكذا انخرقت الثورة عن أغراضها وأرخت الستار على العمل لتحقيق الاستقلال أو العمل للحفاظ على الدستور ، فقد كان الزعماء والقادة يحققون الأنانية التي ينعدونها - وهم في سبيلهم إلى ذلك داسوا على أشرف الأوضاع - على كرامة الشعب وحرية - فلم تكن المشكلة

إذن الاحتلال أو الصالح العام بقدر ما كانت مشكلة أزمة الحكم في مصر وسنرى من منطق الأحداث صدق هذا القول .

### ٥- تصدع الجبهة الوطنية

ففي سنة ١٩٢١ بعد أن هدأت الثورة على أثر التبليغ البريطاني بدعوة مصر الدخول في مفاوضات لحل القضية المصرية - تألفت وزارة عدلي يكن ( ٢٧ مارس ١٩٢١ ) وكان هدفها الدخول في مفاوضات مع بريطانيا لتحقيق الجلاء والاستقلال . وكان سعد زغلول حينئذ في باريس فهاد مسرعا ولما عرض عليه عدلي باشا الاشتراك في الوفد المصري الذي سوف يسافر إلى لندن للمفاوضة اشترط أن تكون له رئاسة ذلك الوفد بحجة أنه زعيم البلاد وأنه الوكيل الشرعي عن الأمة وأن له وحده حق الكلام باسمها . إلا أن عدلي لم يوافق على ذلك فقد كان هو رئيس الحكومة وجريا على الأوضاع المتبعة يجب أن يكون رئيسا للوفد فلم يحدث أبدا في أي مؤتمر سياسي إن كان رئيس الحكومة عضوا في المؤتمر لا رئيسا له ، ولما عرض هذا الخلاف على الهيئة الوفدية أخذت برأي عدلي . واكن سعد تمسك برأيه وأصر على أن يكون هو رئيس الوفد ثم أعلن عدم الثقة بالوزارة فانشق الوفد على نفسه واعترض محمد محمود وعلى علوبه وغيرهما على سعد ، فاعتبرهم منشقين وهكذا بدأ الخلاف يأخذ طريقه إلى كتلة الأداة لتتقسم شيئا وأحزابا .

كانت القوى التي تحكم مصر ثلاث - الانجليز بحكم وجودهم الاستعماري والملك أو السلطان أحمد فؤاد كما كان اسمه في ذلك الحين ،

والزعماء الذين كانوا يتناوبون الحكم مع بعضهم كما تتناوب الفرق الرياضية الكرة . أما الشعب وهو صاحب الحق وصاحب النفوذ الشرعى فقد كان ضالاً بين هؤلاء - كان المفروض أن تكون له الكلمة العليا ولكن للأسف لم تكن له أى كلمة ، فقد لجأ الانجليز إلى الارهاب ولجأ السلطان إلى العبث بحقه بينما كان الزعماء يفررون به ، ومن ثم ضل الشعب وضاع .

نعود إلى أحداث التاريخ لنمسك الخيط من أوله لنجد أن شقة الخلاف اتسعت بين عدلى وسعد - فعلى يريد أن يحكم ويفاوض الانجليز وإن الانسان ليتساءل : كيف يجوز لمحام أن يدافع عن رجل دون أن يملك التوكيل الشرعى ؟ ولكن عدلى أغفل حق الشعب وزعم نفسه رئيساً لحكومة لم يوله الشعب حق الوكالة وراح يفاوض الانجليز - وهو بهذا قد أضر كثيراً بقضية البلاد ، لأن الانجليز استضعفوه حينما عرفوا أنه لا يملك الأوراق التى تخوله الكلام باسم



الملك أحمد فؤاد

الشعب وكان الأولى بهدلى وقد أغتصب الحكم حيث لا يملك الأغلبية الا يحكم أو أن يترك الحكم على الفور كما كان الأولى به ألا يفاوض بتاتا كيلا تعتبر مفاوضاته اعتراف بحق لا حق للانجليز فيه . وإذا كان عدلى مسؤولاً فى اغتصاب الحكم وفساد الأداة السياسية ، فإن سعد هو الآخر لا يقل عنه مسؤولية - بل ربما كانت

مستوليته أكبر لأنه يتزعم البلاد وخطأ الزعيم يكون أكثر جسامه  
في نتيجته ويعود على الشعب بخسارة مؤكدة . وهو في موقفه  
المعارض لعدي أضعف الجانب المصري كله في مفاوضاته وأعطى  
فرصة للمستعمر لكي يثبت سلطانه من جراء انقسام الشعب . كان  
الأولى بسعد أن يشد من أزر عدلي لأن أي مكسب يعود به المفاوض  
المصري إنما يعود على الوطن ، ولكن شهوة السلطان أعمت الزعيمين .

وبعد هذا الانقسام عرفت مصر الحزبية - فقد كان هذا الانقسام  
بداية انقسامات عديدة وبداية صراع شديد على السلطة بين الزعماء .  
وقامت المظاهرات ضد عدلي في كافة أنحاء البلاد مما اضطر  
الحكومة لأن تتدخل بالقوة المسلحة وتطلق النار على المتظاهرين  
فقتلت كثيرين وأصابت آخرين بجراح بالغة مما جعل موقف  
الحكومة وموقف المفاوضة سيئاً - على أن سعداً زاد النار اشتعالاً  
فراح يطوف البلاد ويخطب في الجماهير ويحث الناس على كراهية  
الحكومة . ولقد دلت كل الدلائل على أن المفاوضات فاشلة ، ومع ذلك  
غادر عدلي مصر فوصل لندن يوم ١١ يونيو ١٩٢١ وبدأ مفاوضاته  
مع لورد كيرزن . ومن اللحظة الأولى تعثرت المفاوضات ولكنها  
طالت من غير جدوى ، فبدأت استضعف الانجليز عدلي وكان  
الأولى بالرجل وأشرف له أن يقطع المفاوضات ويعود ولكنه  
كان يعرف أن نهايته في نهاية المفاوضات فأراد أن يطيل فترة  
حكمه ما أمكنه وبذلك ظل بلندن حتى ٣٠ نوفمبر ١٩٢١ حيث  
غادرها عائداً إلى مصر ، فما أن وصلها حتى بادراً إلى تقديم استقالته  
يوم ٨ ديسمبر ١٩٢١ .



## السراى

كانت السراى تنظر إلى الأحداث الجارية فى مصر بعين حذرة فقد تولى الملك فؤاد السلطة وهو كبير السن فانتقص حرارة الشباب خصوصا وأنه تبوأ العرش بعد حياة قاسية مريرة ، كما أنه مفتعصب للعرش من صاحبه الخديو عباس - ولم يكن جلوسه على العرش نتيجة كفاءة شخصية أو بقوة يمينه أو برغبة شعبية وإنما نتيجة لرغبة الانجليز . فالانجليز هم الذين خلعوا الخديو السابق وهم الذين اختاروا فؤادا سلطانا دون النظر إلى الدور الشرعى فى الوراثة ، ولذلك حاش فؤاد وحكم وهو يعمل بما تمليه السلطة البريطانية - فكان يسقط الوزراء ويعينهم بناء على رغبة الانجليز . ولم يذكر التاريخ أنه اختلف مرة مع الانجليز لأن مطامعه سارت مع مطامعهم ولكن لأنه كان يملك الحاسة السادسة التى تدله على رغبات الانجليز دون افصاح منهم أو تلييح من جانبهم . ولذلك كانت السراى تكتفى دائما بأن تترك للانجليز الجانب الأكبر من الغنائم التى تنهبها من الشعب وتأخذ النصيب الصغير .

ولما تقدم الانجليز بالتبليغ البريطانى ( ٣ ديسمبر ١٩٢١ ) ثارت البلاد وانتز سعد الفرصة فراح يشعل الثورة حتى اضطرت السلطة البريطانية الممثلة فى لورد اللبى الى اعتقال سعد ( ٢٣ ديسمبر ١٩٢١ ) ونفيه إلى سيشل .

ولم تتحرك السراى لهذا الاعتقال - فقد كان فيه اهدار تام لكرامة البلد - إذ كيف يمكن لدولة أجنبية أن تعتقل مواطنا مصرية

دون أن تأبه لحكومة مصر أو ملكها ؟ .. ولعل الملك كان يخشى أن يحتاج فيكون مصيره هو الآخر المنفى وهكذا قبل الملك أن يعيش مطأطئ الرأس .. أما الشعب فلم يلق بالاً بالانجليز أو السراى فقابل العنف بالعنف وراح يواجه رصاص الانجليز بشجاعة عالية متخذاً في الوقت نفسه طريق المقاومة السلبية فأعلن عدم التعاون مع الانجليز وقاطع بضائعهم وسفنهم وشركاتهم وتجارتهم ، بينما استمر الانجليز في التنكيل بالشعب فأمعنوا في الاعتقالات .

كانت البلد في فوضى - فالوفد كان يتخذ من الشباب المتحمس ذريعة ومطية ليدعم نفوذه بين الشعب - وكان يتخذ من الاعتقالات البريطانية لبعض زعمائه دعاية لنفسه كي يؤول إليه الغنم في النهاية .

أعلن الوفد عدم الدخول في مفاوضات واعتبر كل من يفاوض الانجليز أو يريد أن يدخل معهم في مفاوضات أنه خائن ، بينما سعد زغلول نفسه سلم من قبل بمبدأ المفاوضات مع عدلى على شرط أن يكون رئيسها ، فهو إذن لم يختلف على المفاوضات ، وإنما اختلف على الرئاسة وهكذا كان الوفد دائماً يبرر الأمر مرة ويحرمه مرة أخرى ، وهكذا كان الوفد أيضاً يشعل النار لأنه كان يعرف أنه كلما اشتدت النار اتهاها كلما اقترب مجيئه للحكم . وفي هذا قال سعد مرة « شدى يا أزمة تنفرجى » أما بقية الزعماء فقد كانوا ينتظرون الفرج ، والفرج في نظرهم أن يتلقفوا الكرة ويشكوا الوزارة .

تصريح ٢٨ فبراير سنة ١٩٢٢

ظل مركز الوزارة شاغراً منذ استقالة عدلى يكن باشا ( ٨

ديسمبر ١٩٢١) حتى أول مارس ١٩٢٢ . وفي خلال تلك الفترة تخرج الموقف فليس من الطبيعي أن تظل دولة زهاء ثلاثة أشهر دون حكومة ، ومن ثم رأى الانجليز بالاتفاق مع السراى أن يقوموا بحركة تمثيلية اينخدروا أعصاب الشعب . فصدر تصريح ٢٨ فبراير ١٩٢٢ وفيه اعترفت بريطانيا باستقلال مصر مع تحفظات . ولقد اختلف الناس في تصريح ٢٨ فبراير فالبعض رآه خطوة نحو الاستقلال والبعض الآخر رآه تدعياً لسلطان بريطانيا على مصر .

والواقع - أن تصريح ٢٨ فبراير كان فرصة للسراى فيه تمكنت أن تتأرجح بالحكم كما تتأرجح ببندول الساعة - بين الوفد وخصومه - وبه تمكنت أن تقنن رغباتها وتجعل تصرفاتها العدوانية على الشعب وعلى الدستور في ثوب شرعى .

كانت السراى تسير رؤساء الوزارات كيفما شاءت وكانت تحركهم كما تحرك قطع الشطرنج ولكنها كانت تنتقص السند القانونى الذى يبرر لها تصرفاتها ، فلما صدر تصريح ٢٨ فبراير كان فيه الحجة القانونية التى تبرر للسراى كل اعتداء لها على الشعب وعلى حريته أضف إلى ذلك أن السلطان أحمد فؤاد ترقى من وظيفة سلطان إلى وظيفة ملك فأصبح اسمه الملك أحمد فؤاد .

ولذا كان الوفد قد هاجم تصريح ٢٨ فبراير فلأنه كان مغرماً بهاجمة كل شىء بريطانيا حتى يزداد شعبية - ولكنه كان فى أعماقه تواقاً لهذا التصريح - فقد ظل سعد زغلول ومن بعده النحاس باشا وزعماء الوفد يتمشدقون بالدستور الذى تمنح منحه تصريح ٢٨ فبراير ، فقد كان الوفد يعتقد أن تصريح ٢٨ فبراير سيكون السلم

الذى يصعد عليه إلى الحكم واسكنه لم يجروا على تأييده خوفا من الشعب ولم يهاجمه خشية أن ترجع بريطانيا أو ترجع السراى عن إصداره فصمت داهيا أن يبارك الله فيه . أما خصوم الوفد وبقية المستوزرين فقد رأوا فيه وسيلة يتمكن بها الملك أن يدعوهم للحكم . وهكذا وجد تصريح ٢٨ فبراير قبولا لدى الطبقات الحاكمة الانجليز - السراى - الوفد - خصوم الوفد . أما الشعب فكان مضللا لأن زعماءه الذين أولاهم ثقته كانوا مشغولين عنه بالنفع الذى سوف يأتيهم حتى لو كان ذلك النفع على حساب الشعب .

### الدستور

وفي أول مارس شكلت وزارة ثروت باشا ، وكان همها الأول تنفيذ ما جاء فى تصريح ٢٨ فبراير فأعلنت الاستقلال واعتبرت يوم ١٥ مارس عيد استقلال البلاد . كما أعلنت السلطان أحمد فؤاد ملكا على البلاد فأصبح لقبه الملك أحمد فؤاد . ثم شكلت لجنة لوضع الدستور والشروع فى إصدار قانون الانتخاب المرافق للدستور .

لم يكن ثروت إلا واحداً من المستوزرين الذين ينتظرون فى الطابور الطويل بغية أن يقع عليه الدور فى الرئاسة . فقد كان وكانت وزارته ينقصها التأييد الشعبى ولم يكن لها ثمة سند من رأى العام ، كما أنها جاءت نتيجة مفاوضات طويلة بين السراى والانجليز كي تنفذ تصريح ٢٨ فبراير .

ومن الغريب أنه بينما أعلنت بريطانيا استقلال مصر - كانت السلطة البريطانية تقبض على سعد زغلول وعلى غيره من المواطنين

لنفهم خارج البلاد أو لاعتقالهم أو محاكمتهم - وهذا إجراء  
لعسري لا يتفق مع اعلان الاستقلال - كما لا يتفق وكرامة رئيس  
الوزراء . إذ كيف يقبل رجل كرسى الوزارة فى دولة مستقلة - بينما  
هناك دولة أخرى أجنبية تهتقل



أحمد لطفى السيد

أحد أعضاء لجنة  
الأشقياء التى وضعت  
الدستور، ترجم لفلاسفة  
اليونان بشر بالديمقراطية  
ولكنه اشترك فيما بعد  
فى حكومة محمد محمود  
التي عطلت الدستور وفى  
الحكومات الأخرى التى  
اعتدت على الدستور .

مواطني - أضف إلى ذلك أن رئيس  
الوزراء ثروت باشا نفسه اتخذ سبيله  
للحكم البطش والعنف وكبت الحرية -  
الأمر الذى لا يتفق مع ما تزعمه  
حكومته من أنها جاءت لتوطد أركان  
الحكم الديمقراطي الذى يقوم على  
دستور وبرلمان وكان هذا الاستقلال  
المزعوم غريباً إذ كيف يمكن أن يكون  
بيننا جنود الاحتلال ترسخ فى البلاد ؟  
ولعل أحسن وصف لهذا الاستقلال  
هو الوصف الذى أطلقه عليه المرحوم  
الأديب وحيد الأيوبي بأن سماه  
« الاحتلال » . وإذا كان الاستقلال  
أو الاحتلال نسخة سياسية فالدستور  
كان هو الآخر أسطورة وخرافة .

ليست المسألة فى الدستور بألفاظه

بقدر ما هى فى تطبيقه فمعظم دساتير العالم نسخية ولكنها تصبح شريحة  
عندما تقع فى يد جامدة . وكذلك كان شأن دستور ١٩٢٣ تعرض

الكثير من الاهدانات - فقد وقف الوفد منذ اللحظة الأولى ضد الدستور - لأن الوفد كان يكره كل شيء يصدر عن غيره سواء كان نافعاً أو ضاراً - ولأنه أناني يؤثر أن ينتمى كل شيء له - ولأنه كان يخشى أن يكون الدستور أداة تحول بينه وبين مجيئه للحكم ولذلك حارب به وهو في المهدي . ولكن سعاداً الذي قال عن الدستور أنه من وضع لجنة الأشقياء سرعان ما احتضنه واعتبره هو ومن بعده خليفته النحاس باشا قرآناً غير قابل للتعديل أو التبديل لأنه رأى فيه فيما بعد هو والنحاس باشا أنه السلم الذي يصعد عليه الوفد للحكم ، ولكن هذا القرآن الذي كان مقدساً في نظر الوفد لم يخل من اعتداء الوفد عليه ، بل إن الوفد اتخذ منه وسيلة مرغ به جبين الأمة في التراب مرات عديدة .

أما خصوم الوفد فقد وجدوا في الدستور ثغرات نفذوا منها إلى مقاصدهم ليستولوا على حكم رجمي ليسوا أهلاً له . كما أن ذلك الدستور المسكين لم يخل من اعتدائهم عليه بل وتعطيله والغائه .

أما السراي فقد أيدت الدستور لأن فيه فجوات تبيح لها الاعتداء على الشعب كما عارضته لأن الجدية التي صيغت بها مواده أربتها ، ولذلك وقفت السراي منه موقف التهيب الحذر على أنها كانت لا تفتأ أن تعتدي عليه كلما سنحت لها الفرصة .

أما الانجليز فقد رأوا في الدستور والانتخاب والبرلمان وسيلة لانحراف ثورة ١٩١٩ وشغل الشعب وتفتيته ، وفعلاً بعد أن كان في البلد حزبين هما الحزب الوطني وحزب الوفد تأسس حزب الأحرار الدستوريين ( أكتوبر ١٩٢٢ ) ثم تأسس بعد ذلك على مر السنين



حزب الاتحاد ثم حزب الشعب ثم حزب مصر الفتاة ثم التشكيلات الزرقاء والتشكيلات الخضراء ثم حزب الكتلة الوفدية ثم حزب الاخوان المسلمين . كل ذلك غير المستقلين الذين كان كل واحد منهم بمثابة حزب قائم بذاته ، وبمرور الزمن فقدت الأحزاب القيم والأغراض التي قامت من أجلها ، كما فقدت الميزات الأدبية والخلق السياسي وفقدت قوتها التعبيرية في نياتها عن الشعب وأصبحت الساطة كلها مركزة بين دار المندوب السامي والسراي . وأصبحت الأحزاب وأصبح رؤساء الوزارات والوزراء بمثابة قطع من الشطرنج تحركها القوتان المتلاعبتان الانجليز والسراي . وعلى هذا الأساس استتقلت وزارة ثروت لأن السلطتين الحاكميتين استنفدتاها ثم طرداها .

وشكل توفيق نسيم باشا الوزارة ( ٣٠ نوفمبر ١٩٢٢ ) وشأنه شأن كل حاكم ضعيف فمسخ بعض بنود الدستور ليحد من سلطة الشعب ارضاء للملك ثم حذف بعض بنود الدستور الخاصة بالسودان ارضاء للانجليز ولما انتهى من مهمته استقال ( ٥ فبراير ١٩٢٣ ) . وهكذا جاء الرجل وذهب دون أى اهتمام من جانبه لقضية الشعب ، فقد كان الرجل تافها لا يؤمن إلا بالانجليز والسراي ، أما إيمانه بالوطن فقد كان كذبا ولم يمكث في الحكم غير شهرين تقريبا ثم ظل مكانه شاغرا زهاء شهر ونصف حتى خاف الناس ألا يصدر الدستور إلى أن تألفت وزارة يحيى باشا ابراهيم ( ١٥ مارس ١٩٢٣ ) .

جاءت هذه الوزارة نتيجة تمسح أعضائها بأعتاب السراي وأعتاب المندوب السامي ، فقد كان المعروف عن يحيى باشا ابراهيم أنه من رجال السراي حتى أصبح فيما بعد رئيسا لحزب الاتحاد وهو

الحرب الذى ألقته السراى ليساندها فى اعتدائها على الشعب بمؤازرة حسن نشأت باشا رئيس الديوان الملكى بالنيابة فى ذلك الوقت ، ومن المؤسف عن هذه الوزارة أن يدلى رئيسها بحديث يقول فيه إنه يعتمد على تأييد دار المندوب السامى ، ومن المحزن أن يجيء هذا التصريح بينما السلطة البريطانية تبطش بالمصريين وتحكم على الكثير منهم بالنفى أو بالسجن أو الاعتقال ، ولكن التهافت على الحكم هو الذى جعل يحيى باشا يدلى بهذا التصريح .

وفى ١٩ أبريل صدر الدستور بعد أن عارض فى إصداره الملك فؤاد ولكن الملك اضطر أن ينحى أمام قوة رأى العام ، وفى ٣٠ أبريل صدر قانون الانتخاب وفى الوقت نفسه أفرجت السلطة البريطانية عن سعد ( ٢٧ مارس ١٩٢٣ ) الذى كان معتقلا فى جبل طارق وعن المصريين الآخرين فليس من الذوق أن يصدر الدستور الذى يكفل الحريات بينما الكثير فى المعتقلات .

### أول مجلس نيابى

أجرت وزارة يحيى باشا الانتخابات فى ظل الدستور الجديد ، والحق يقال إنها الانتخابات الوحيدة التى أجريت بنزاهة . فقد رشح يحيى باشا إبراهيم نفسه فى دائرته الانتخابية منيا القمح وسقط فيها وفاز عليه مرشح الوفد . وكان سقوطه مفخرة أكثر منه نجاحا لأنه الدليل على نزاهة الانتخابات وحرية الرأى وعدم التدخل فى التأثير على الناخبين . وفى الثلاثين سنة التى عاشها الدستور والبرلمان خلال حكمى فؤاد وفاروق لم تر مصر انتخابات نزيهة إلا هذه

الانتخابات التي أجراها يحيى باشا إبراهيم وإذا كان للرجل مأخذ على حكمه فإن نزاهة الانتخابات التي أجراها شفيع له في كل شيء . وفاز الوفد بأغلبية المقاعد النيابية إذ حصل على ٩٠ في المائة من الأصوات ضد خصومه من الأحرار الدستوريين وأعضاء الحزب الوطني والمستقلين فلم ينجح من الخصوم إلا من كان يتمتع بعصبية قوية مثل محمد محمود باشا من الأحرار الدستوريين ، أو من كان له تاريخ راسخ في الوطنية مثل عبد الرحمن الرافعي من الحزب الوطني الذي نجح بنصف صوت . وعلى الأثر استقال يحيى باشا إبراهيم ( ١٧ يناير ١٩٢٤ ) .

### سعد زغلول يتولى الحكم

أسفرت الانتخابات عن نجاح الوفد بأغلبية ساحقة - فكان من الطبيعي - طبقاً للدستور أن يتولى الوفد الحكم فدعا الملك سعداً لتولى رئاسة الوزارة ( ٢٨ فبراير ١٩٢٤ ) فقبل .

ولقد اختلفت الناس في أمر سعد ، فالبعض كان يرى توليه الوزارة لأنه صاحب الأغلبية البرلمانية ، والدستور ينص على أن يتولى صاحب الأغلبية الوزارة . بينما كان يرى البعض الآخر عدم توليه الوزارة حتى يظل بعيداً عن التيارات الوزارية ، وبمناى عن الشكليات الحكومية وبذلك يظل حراً في دفاعه عن القضية الوطنية ويكون بمثابة رقيب على الوزارة . إذ كيف يسلك طريق الحكم والاحتلال جائم على البلاد . ففي بعده عن الحكم صـون للحركة الوطنية كيلا يكشف نفسه وورقه أمام الانجليز . ولقد كان

لسعد مواقف ضد السراى فكيف يستقيم الأمر إذن وهو فى رياسة الحكومة ؟ ستكون النتيجة واحداً من اثنين إما التوتر الشديد أو الاستسلام الشديد وكلا الأمرين مضر بالوطن ، فالخطة تقضى بأن يظل سعد بعيداً عن الحكم حتى يلجأ إليه الوطنيون عند اشتداد الأزمات ثم ان قبول سعد الحكم فى ظل تصريح ٢٨ فبراير الذى صدر من الانجليز وفى ظل الدستور الذى صدر منحه من الملك فيه معنى تسليم سعد بسلطة الانجليز وسلطة السراى ولا ينفى ذلك أن سعداً قبل الحكم كى يزيل مساوئ تصريح ٢٨ فبراير أو كى يجعل من الدستور قيلاً للملك .

وإذا كان سعد قد قبل الوزارة بحجة أنه رئيس الأغلبية وأن الدستور يخوله حق تولى الرئاسة فهذه حجة واهية ، لأن قوة سعد جاءت من وقوفه ضد السراى ووقوفه ضد الانجليز ، السلطتين الحاكميتين البغيضتين إلى الشعب . فإذا قبل سعد الحكم فإنه يكون قد انتقل من صف الزعامة الشعبية إلى صف الحاكمين المستوزرين الذين ينتظرون العطف من السراى أو من الانجليز ، وبذلك يفقد وكالاته عن الأمة .

لقد أخذ البعض على سعد سنة ١٩٢١ فى عهد وزارة عدلى تمسكه برياسة الوفد المسافر إلى لندن للمفاوضة ، وقالوا أنه كان على سعد ألا يقبل مبدأ المفاوضة أبداً - لأن يتمسك برياسة المفاوضة - وأن يعتبر الانجليز دخلاء محتملين وأعداء ، والعدو يجب عدم نقاشه أو مفاوضته لأنه مغتصب . وإذا كانت مصر لا تملك القوة العسكرية لطردهم فلا أقل من إهمالهم وعدم مساومتهم خصوصاً من زعيم يتمتع

بشعبية هائلة - فما بالك اليوم وهو يترأس الحكومة ويعترف بوجودهم  
بما يعطيهم صبغة شرعية وحقا لا حق لهم فيه !

ولقد لعق سعيد السراي عندما قال في خطاب العرش « لا انفصام  
بين العرش والأمة » . كما لعق يد الانجليز عندما قال في نفس  
خطاب العرش عن القضية المصرية « إن الحكومة تعمل لتحقيق الآمال  
الوطنية » . ومعهما كان فقد



قبل سعيد الحكم ، فأنحرف  
بالثورة عن الغاية التي قامت  
من أجلها سنة ١٩١٩ . وإذا  
كان الآخرون قد انحرفوا  
عن الثورة فليس في ذلك مبرر  
لسعيد لينحرف هو الآخر ،  
لأن سعيداً كان زعيماً  
أولته الأمة ثقها أما الآخرون  
فلم تولهم الأمة ثقها . ولذلك  
بانت مسئولية سعيد كبيرة  
وبضياح هذه المسئولية باتت  
مهمة الدولة تخريج طبقات من

أحد أبناء الشعب ، أو أحد  
الرعايا كما كانوا يسمونهم . هياً  
كرسي الحكم لسعيد كي يجلس عليه

الرجال يتولون حكم البلد دون أن يشعروا لمصلحة البلد أو منفعته .

وإذا كانت مبادئ الثورة قد فسدت تماماً بتولي سعيد الحكم  
فالحياة النيابية هي الأخرى قد تطرق إليها الفساد ، فسيطرة سعيد  
على النواب ووصفه نواب الأمة بأنهم « نمر » وقوله « لو رشح الوفد

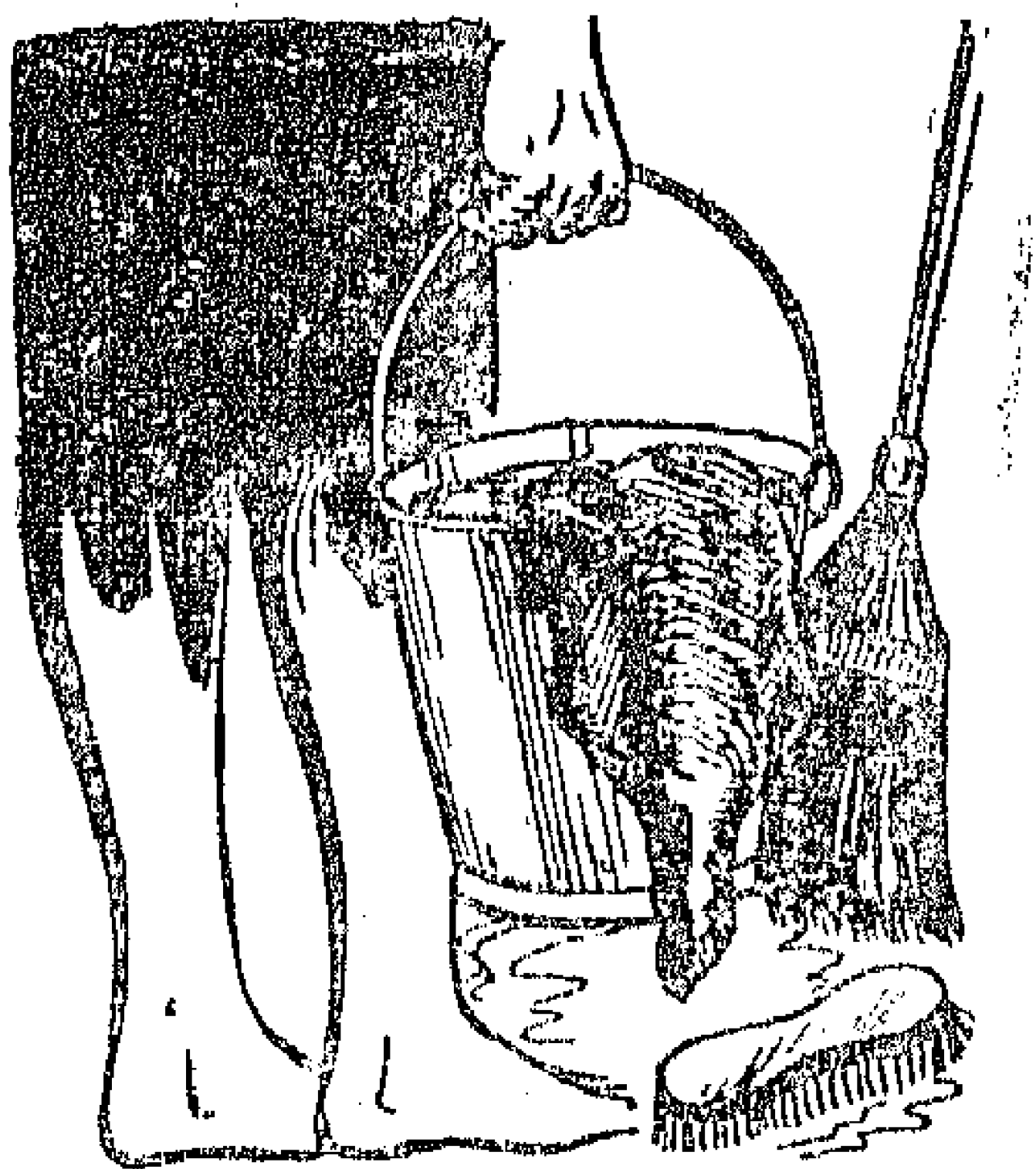
حجراً لنجح ، كل ذلك تد خلق العقد النفسية وخلق مركب النقص في نفوس النواب - فقدوا الجرأة وفقدوا الثقة بأنفسهم وفقدوا قوة التعبير عن ناخبينهم باتوا يأمرون بما يأمر به رئيس الحكومة ودليل فساد الحياة النيابية ما حدث في برلمان سعد ، فقد قرر البرلمان إلغاء قانون الاجتماعات الذي كانت قد أصدرته وزارة يحيى باشا إبراهيم ولكن الحكومة طلبت إعادة النظر في قرار الإلغاء بحجة أنها لم تكن حاضرة ( في جلسة أول يوليو ) وتولى سعد بنفسه شرح الطلب وتمسك به فعدل المجلس عن قراره الأول ، كل ذلك وغيره أفسد الحياة النيابية .

ومن سخرية القدر أن قانون الاجتماع هذا الذي صدر في عهد يحيى باشا إبراهيم والذي ثم يرد سعد أن يلغيه لأنه أراد أن يستخدمه ضد خصومه - إن هذا القانون قد استخدم ضد سعد - فبعد سقوط سعد ظل القانون قائماً فجاءت وزارة ١٩٢٥ الرجعية والتي تولى صدقي باشا فيها شئون وزارة الداخلية واستخدمته ضد الوفاء في تفريق اجتماعاته وتقييد حريته . وهكذا يظهر لنا جلليا أن كل رئيس وزارة كان يصدر القوانين لتحمي أغراضه لا لتحمي النفع العام - ناسيا أن القانون سلاح له حدان وقد يقتل نفسه به قبل أن يقتل خصمه .

وإذا كانت الحياة البرلمانية قد فسدت فإن الروح الوطنية التي انبثقت من ثورة ١٩١٩ - قد بردت ثم تطرق إليها الفساد - ذلك أنه لما أثبتت مسألة عدوان الانجليز في السودان وراحت المعارضة تؤاخذ حكومة سعد على سكوتها قال « هل عندكم تجريدة ؟ » وهي جملة ما كانت تصدر من رئيس حكومة شعبي ، فلم يسبق ولم يحدث



أن صدرت جملة مثلها من أي رئيس حكومة سواء كان هذا الرئيس من الحكومات الشعبية أو الرحمية أو الأقلية أو حتى تلك التي تتمتع بتأييد السلطة البريطانية لأنها كانت بمثابة بعث اليأس إلى النفوس وقتلا للروح الوطنية ، وتدل على منتهى الضعف والتسليم ، فما بالك وقد صدرت من سعد زغلول نفسه زعيم البلاد ورئيس الحكومة



وصدرت على مشهد من النواب وفي قاعة البرلمان . وإذا كان سعد قد ألقن الناس الدعوة للانجليز حيث هتفوا « الحماية على يد سعد ولا الاستقلال على يد عدلي » فإن ذلك يدل على الأناية التي لا حسد لها وعلى الاستهتار الشديد بالبلد وتعليم الشباب الكفر بالوطنية ، وتمهيد الاستعمار وترويض الناس على أن يقبلوا الوضع الذي

الشعب الخافي الذي كان يؤمن بسعد - لقد فضل سعد رئاسة الحكومة على أن يظل مع الخفاة

يتفق فيه الحاكم والانجليز على تسخير الشعب وتحطيم معنوياته .

كذلك تطرق الفساد إلى الأداة الحكومية حيث استن سعد مئة الحسوبية وهي السنة التي اتبعها كل رئيس وزراء بعد ذلك فقد قال سعد مرة « إني أسف كل الأسف لأن أقاربي غير أكفاء ، وإلا كنت عينت منهم في كل مكان وليكن عندنا جيند إدارة زغلولية

بكل معنى الكلمة رسماً ومعناً ودماً ، كما قال أيضاً « إنى عازم عند تعادل  
الكفايات والمقدرة أن أوثر دائماً قريباً لى » .

ولم يفعل سعد شيئاً عندما سارت السياسة البريطانية على العمل  
لفصل جنوب الوادى وتوطيد النفوذ البريطانى فى السودان . ولم  
يتحرك إلا عندما تلقى رسالة بالسفر إلى بريطانيا لاجراء محادثات  
فحزم أمره ووصل لندن فى ٢٣ سبتمبر ١٩٢٤ وكانت تدل كل الدلائل  
على فشلها لأن بريطانيا كانت قد خبرت سعد وهو رئيس حكومة  
وعرفت مدى قوته بعد أن كشف عن ورقه بتولية منصب رئاسة  
الحكومة . وكان الأولى بسعد ألا يدخل فى مفاوضات أبداً حتى  
تظل هيئته موضع خوف وخشية للعدو . ولما فشلت المفاوضات  
تخرج الموقف فلم يعد الانجليز راغبين فيه كما لم تعد السراى يهمها  
أمره ، فتآلفت السراى والسلطة البريطانية عليه ، وبما ساعد على  
ذلك وجود حسن نشأت باشا خصمه اللدود وكيلا للديوان الملكى  
أو الملك غير المتزوج صاحب أكبر نفوذ فى مصر فى ذلك الوقت -  
صاحب النهى والسلطة والسلطان - حسن نشأت الرجل الذى انحنى  
له الجميع والذى ما كان يجرؤ مخلوق أن يقول له « لا » فقدم سعد  
استقالته ولكن الملك عدل عن قبولها .

فلما اغتيل السير لى ستاك سردار الجيش المصرى ( ١٩ نوفمبر  
١٩٢٤ ) وتقدمت بريطانيا ( ٢٢ نوفمبر ١٩٢٤ ) بانذارها لمصر ثم  
بانذارها الثانى فى نفس اليوم ثم رد الحكومة المصرية عليه ثم جواب  
الحكومة البريطانية على الحكومة المصرية ( ٢٣ نوفمبر ) ثم رد  
الحكومة المصرية ( ٢٤ نوفمبر ) ثم لجوء بريطانيا للعنف باحتلالها  
الجسارك المصرية ، بعد كل ذلك تأزم الموقف تأزماً شديداً وبات

سعد في مركز لا يحمد عليه فقدم استقالته فقبلها الملك على الفور .

ومع أن سعداً تألم لمصرع السير لي ستاك ، ومع أنه استنكر الجريمة واعتبرها ضربة من القتلة لحكومته ، ومع أنه ذهب فور وقوع الجريمة إلى دار المندوب السامي مواسيا ومعزيا ومستنكراً ما حدث . إلا أن كل ذلك لم يشفع له ولم يرطب الجو .



حسن نشأت باشا

أو الملك غير المتوج

والغريب إن سعد استنكر القتل السياسي في سنة ١٩٢٤ واعتبره أداة غير شريفة في الصراع السياسي في حين أنه لم يستنكره قبل ذلك، والسبب أن القتل سنة ١٩٢٤ معناه سقوط سعد من الحكم ، بينما لا ضرر عليه من القتل قبل ذلك . بل إن القتل قبل ذلك ربما يؤدي به إلى الحكم - القتل سنة ١٩٢٤ معناه زوال سلطة الحكم من يد سعد ، أما القتل

قبل ذلك فمعناه التهايل والتعظيم لسعد . وهكذا شأن الوفد دائماً يبيع الشيء مرة ويحرمه مرة أخرى ، يبيع الشيء إذا كان فيه نفع لنفسه أو يعود عليه بالمصلحة ويحرمه إذا كان يعود عليه بالضرر أو فيه خسارة عليه - مصلحة الوطن أو خسارة الوطن لا قيمة لها في نظره .

## الحكم الرجعي

وبعد سقوط سعد ألف زيور باشا الوزارة ( ٢٤ نوفمبر ١٩٢٤ ) ولم يكن لهذه الوزارة من خطة ، فقد كانت واعدة الظروف التي هيأها مصرع السردار السير لي سستاك والظروف التي خلقتها السراي للتخلص من سعد أو بمعنى أصح للتخلص من الحكم الشعبي . وكان هذا الحدث - حدث سقوط سعد زغلول وهي أول وزارة دستورية في عهد الاستقلال الجديد - كان هذا الحدث حنس من الانجليز بتصريح ٢٨ فبراير الذي أصدره وغدر من السراي بالدستور الذي أصدرته ، مما يؤكد لنا أن الشعب لم يكن له أي اعتبار في نظر الانجليز أو نظر السراي وأن العقود بين الانجليز والشعب أو بين السراي والشعب لا قيمة لها وأنها سرعان ما تفسخ إذا وجد الانجليز أو وجدت السراي في ذلك مصلحة لأيهما ضد الشعب .

ولقد كانت وزارة زيور وزارة الأعيان ، فكان زيور باشا أنموذجاً لطبقة الباشوات التي لا توحى بأي عمل وطني . فقد كان يميل إلى أبهة الحاكم الذي يدخل الديوان ويخرج من الديوان دون برنامج أو تفكير في ذهنه عن عمله أو شعبه الذي يحكمه - ولقد بدا من اللحظة الأولى أن الرجل سيعمل لارضاء السراي والانجليز وسيضرب بالشعب والدستور والقضية الوطنية عرض الحائط ، فقد كان أول عمل عمله هو تأجيل البرلمان شهراً وهو عمل أن ظهر للبعض أنه تصرف دستوري حيث نص الدستور على أنه يجوز لرئيس الوزارة أن يؤجل البرلمان شهراً - إلا أن فيه إساءة استعمال السلطة - وهذا التصرف بمثابة لطمة من رئيس حكومة مفروض

أنها دستورية وأنها مستقلة وقد كان فاتحة ذلك أن توالت اللطحات بعد ذلك على الدستور حتى انتهى الأمر إلى تعطيله ثم الغائه كما سيهجيء بعد.

والمهم أن وزارة زيور سلمت بمطالب الانجليز التي وردت في انذارها فسلمت بجلاء الجيش المصري من السودان - أي قطع مصر مدنيا وعسكريا عن السودان أو بمعنى أصح فصل السودان عن مصر وضمه كلية لبريطانيا وسلمت في مطالب بريطانيا بدعوى حماية

الأجانب ومصالحتهم وسلمت

بتعويض الموظفين الأجانب

وببقاء المستشار المالي البريطاني

والاستشار القضائي البريطاني إلى

غير ذلك من التسليمات التي تعود

بمصر القهقري - كل ذلك غير

التعويض المالي الذي دفعه سعد

زغلول لبريطانيا قبل استقالته

وقدره نصف مليون جنيه

وأطلقت يد الاتجليز في اعتقال

من يريدون اعتقاله ، فاعتقلوا



أحمد زيور باشا

والشعب يلهث تحته

الكثير من المصريين متجاوزين في ذلك كل الحقوق الأدبية

والمادية . كل ذلك كان يجرى بينما المفروض أن مصر دولة مستقلة

وأن الحماية البريطانية ملغاة والأحكام العرفية ملغاة وبها برلمان قائم.

ومن السخرية المحزنة أن معظم المعتقلين كانوا من أعضاء البرلمان

الذين يتمتعون بالحصانة البرلمانية .



وهكذا عاد الحكم الرجعي على أشده وانتكست القضية الوطنية  
ثم أحدثت الوزارة تغييراً وزارياً فمينت اسماعيل صدقي وزيراً  
لداخلية. والمعروف عن صدقي أنه عدو الشعب وعدو الديمقراطية،  
رجل لا يؤمن إلا بالقوة معتد بنفسه يعتقد شخصيته من طينة أخرى  
فوق طينة البشر، فلا غرو إذن أن يكون الغرض من تعيينه إنما  
الاستعانة به على العبث بالدستور، فقد اتجهت النية إلى حل البرلمان  
وأجراء انتخابات جديدة مزورة والاستعانة به في قمع الحركات  
الوطنية وتدعيم سلطة السراي.

وفي ٢٤ ديسمبر ١٩٢٤ صدر مرسوم ملكي بحل البرلمان. وإذا  
كان للوزارة حق حل البرلمان فليس معنى ذلك اساءة استعمال هذا الحق  
وإلا أصبح البرلمان تحت رحمة الحكومة وأصبحت الحكومة هي  
المشرفة على البرلمان لا البرلمان هو المشرف على الحكومة، كما يجب أن  
يكون وهو غير ما كان.

واستمرت الوزارة اعتداءها على الدستور فعدلت قانون  
الانتخاب ثم ازدادت اصراراً في اعتدائها فلم تحدد ميعاد الانتخابات  
كما ينص الدستور على أنها فيما بعد عند إجراء الانتخابات استعملت  
الضغط على الناخبين - الأمر الذي أصبح سنة الأحرار الدستوريين  
وهو الحزب الذي ينتمي إليه صدقي باشا، بل أصبح سنة كل وزارة  
تؤلف الحكم بعد ذلك وسنة كل حزب بل وسنة الوفد أيضاً.

وفي وسط هذه الدوامة السياسية تألف حزب الاتحاد أو حزب  
القش، كما كانوا يسمونه ويسخرون منه وهو وليد السراي بفضل  
الدكتور حسن نشأت باشا رئيس الديوان الملكي بالنيابة في ذلك



الوقت . وكان مبدأ الحزب الولاء للعرش وبذلك أمعنت السراى  
فى الرجعية فهمى فى انشائها لهذا الحزب إنما قد خلعت القناع عن  
نفسها ونزلت إلى المعركة السياسية ، ولو احترم الملك نفسه وظل  
بعيداً عن التيارات السياسية لكان فى ذلك أفضل وأحسن ولكن  
الملك آثر أن ينزل إلى الشارع ليعيش فى المعركة . وقد عرف الملك



عبد العزيز فهمى باشا  
كان قاضياً . تردد بين الكفر  
بالدستور والإيمان به .

بعد ذلك مدى بغض الشعب له  
باعتراض الناس عن حزبه  
وبانشاء حزب الاتحاد أصبح عدد  
الأحزاب الموجودة أربع : الحزب  
الوطنى ، حزب الوفد ،  
الأحرار الدستوريين ، الاتحاد .  
وأخيراً أجريت الانتخابات  
( ١٢ مارس ١٩٢٥ ) وبالرغم من  
الضغط العنيف الذى اتخذته الإدارة  
على الشعب فاز الوفد بالأغلبية  
فحاز ١١٦ مقعداً بينما نالت بقية  
الأحزاب الأخرى والمستقلين ٨٧  
مقعداً ، فقدمت الوزارة استقالتها .  
وكان خليفاً بالملك أن يدعو

رئيس الأغلبية الحزبية لتولى الرئاسة ، ولكن فؤاداً كان رجعياً ،  
فتآمر مع أذنا به الرجعيين وأعاد تشكيل الوزارة بنفس رئيسها زيور باشا  
وبعضوية خليط من الأحرار الدستوريين والاتحاديين والمستقلين ،  
ومن المؤسف أن عبد العزيز فهمى أحد أقطاب الأحرار الدستوريين

الذين اشتركوا في وضع الدستور سنة ١٩٢٣ تولى وزارة الحقانية في وزارة زيور باشا هذه سنة ١٩٢٥ ومن المؤسف عنه أيضا أن يصدر بيانا يقول فيه عن الدستور أنه ثوب فضفاض وفي ذلك أكبر دليل على ما أصاب البلد من نكسات سياسية . فقد كان من السهل على أى زعيم أن يطمس أى عمل يعمل به فيصدر بيانا يهاجم فيه نفسه إذا وجد في ذلك مصلحة مادية . وهكذا أذل الحرص أعناق الرجال .

حل البرلمان في نفس اليوم الذي انعقد فيه

ولما اجتمع البرلمان الجديد ( ٢ مارس ١٩٢٥ ) حاز سعد ١٢٣ صوتا في منافسته للرئاسة ضد ثروت الذي حاز ٨٥ صوتا فكان في ذلك أكبر دليل على عدم الثقة بالوزارة وعلى أنه من الواجب أن يشكل سعد الحكومة فاستقال زيور باشا ولكن الملك لم يقبل الاستقالة وكلفه بالاستمرار في الحكم مجدداً ثقته به فحلت الوزارة البرلمان ( ٢٦ مارس ١٩٢٥ ) .

وهكذا حل مجلس النواب مرتين لسبب واحد ومن وزارة واحدة ، وذلك استهتاراً بالدستور وبالشعب إذ ما فائدة الدستور إذا لم يكن موضع تقدير وما قيمته للشعب إذا لم يكن موضع احترام . وازدادت الوزارة أمعانا في احتقارها للشعب والدستور فعطلت الدستور بحجة تعديل قانون الانتخاب وبذلك لم تنته سلسلة الاعتداءات على الدستور وعلى الشعب . فقد كان كل زعيم يستولى على السلطة أن يدوس على حق الشعب ، ولو أن الشعب أوقف أول حاكم اعتدى عليه لما توالى حلقات الاعتداءات ولقد كان العمى يصيب الحاكم

وهو في السلطة فلا يكثرث بالشعب إلا وهو خارج الحكم وحتى وهو  
في دفاعه عن الشعب خارج الحكم لم يكن صافى النية . وإنما الغرض  
الخداع كي يولييه ثقته حتى يمكن له أن يعود به للسلطة مرة أخرى .  
ولقد استفحل الحكم الرجعي وانكششت قوة سعد ، أى أن  
السراى ازدادت قوة وضعف الشعب الممثل في شخص سعد . ولقد  
كان سعد السبب في أن ينكشف أمام السراى والسبب في إضعاف  
الشعب أمام السراى أيضا ، لأن سعداً أضعف هيبة الشعب وهو  
في الحكم وانحرف بالغرض الذي قامت من أجله ثورة سنة ١٩١٩ .  
فلما أصبح خارج الحكم مرة أخرى لم يتمكن من السيطرة على الشعب  
لأنه كان بمثابة طعام غير طازج ، وبذلك صارت السراى مصدر  
السلطات ، وصار الولاء للسلطان هو الطريق إلى الحكم وزالت سلطة  
الشعب تماما . وإذا عرفنا أن السراى هى لسان حال الانجليز أدركنا  
مدى ما وصلت إليه النكسة الوطنية وتبع ذلك استغلال السلطة  
وفساد الإدارة الحكومية وانتشار الرشوة وتغلغل النفوذ البريطانى ،  
فنفذت السلطة البريطانية حكم الاعدام في المتهمين بقتل السردار ، فقصفت  
باعدام سبعة وبمعجزة أنقذت رقبة عبد الفتاح عنايت حيث انتهى  
الحكم إلى الأشغال الشاقة المؤبدة كما قضت بأحكام مختلفة في المتهمين  
الآخرين . وكان ذلك الحكم بمثابة وضع القضية الوطنية على الرف  
إلى الأبد لأن الحكم صادر من قاض انجليزى فى رعاية مصر المفروض  
أنها مستقلة وأن بها حكومة وبرلمانا .

دار المندوب السامى هى الجمعية التى يحج إليها الزعماء

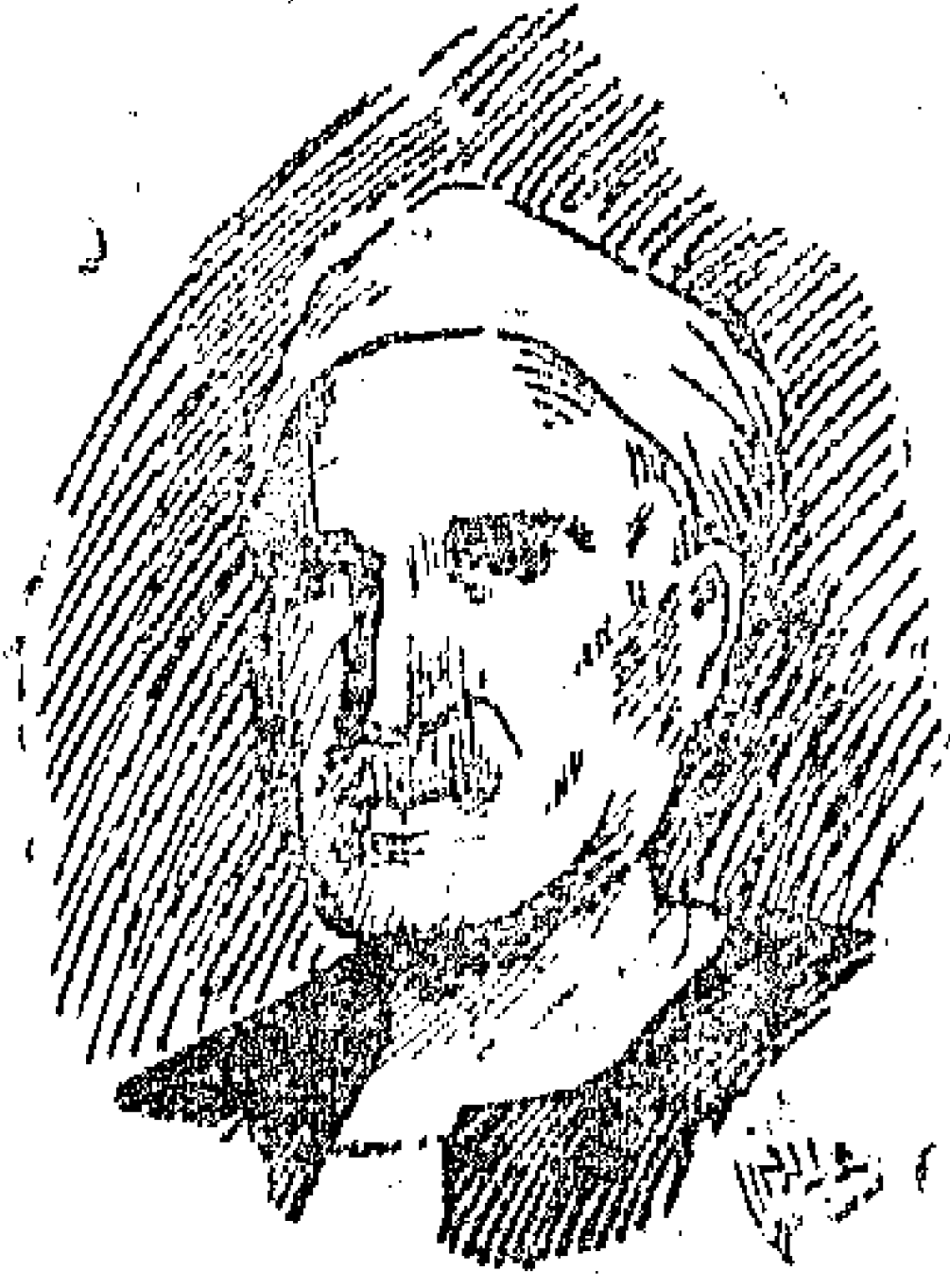
ولا غرو أن أصبحت دار المندوب السامى بعد ذلك الجمعية التى

يحبج إلهاء الوزراء ، فإذا ذهب المندوب السامي أو عاد تهاقت على  
داره الزعماء والوزراء يقدمون له فروض الولاء . وحسبنا مقدم  
لورد لويد المندوب السامي ( أكتوبر ١٩٢٥ ) حيث استقبله يحيى  
ابراهيم باشا رئيس الوزراء بالنيابة ( لأن رئيس الوزراء الأصلي  
كان مصطفى في أوروبا ) وفتح الباب الملكي على مصراعيه وزينت  
القاهرة إجلالا واصطف الجنود لتحيته . ولم يقدم أوراق الاعتماد  
إلى الملك متشبهًا بعهد الاحتلال ، ولقد بلغ الأمر بالمعتمد البريطاني  
حينذاك أن تدخل في الدين الاسلامي ، فقد كان يقوم المستر سمات  
المستشار الشرقي بزيارات رسمية في الأعياد والمواسم الدينية وشهر  
رمضان إلى رجال الدين ، كما كان الانجليز ضلع في تعيين الشيخ المراغي  
شيخ الأزهر ثم خلعه سنة ٢٩ ثم تعيين الشيخ الظواهري ثم خلعه  
سنة ٣٦ ثم تعيين الشيخ المراغي مرة أخرى . وبذلك عادت الأمور إلى  
أسوأ مما كانت عليه في عهد الحماية أو في أشدهمود الاضطهاد الديني .

### التآلف بين الأحزاب

واستمرت الوزارة اعتدائها على الأمة ، فأصدرت قانون  
الجمعيات والهيئات السياسية ( ٢٧ أكتوبر ١٩٢٥ ) فاحتجت الأحزاب  
السياسية ثم تآلفت وكونت جبهة ضد الحكومة ، على أن المهم هو  
اعلان عبد العزيز فهمي خطأه في مهاجمة الدستور . وإذا كانت  
الأحزاب قد تآلفت وإذا كان عبد العزيز فهمي قد أعلن خطأه فلم  
يكن ذلك التآلف عن ايمان ، كما لم تكن نوبة عبد العزيز فهمي عن  
صدق . فقد رأى الأحرار الدستوريون الذين طالما اختلفوا مع  
سعد أن من المصلحة الحزبية التآلف لصرع الوزارة الراهنة ثم اقتسام

الغنائم . أما تردد عبد العزيز فهمي من ايمانه بالدستور ثم كفهرة ثم ايمانه لمداغة إلى العجب ، فإن رجلا هذا مركزه في زعامة الوطن كان خليقا به ألا يتقلب كما تتقلب الحرباء ثلاث مرات في فترة وجيزة . كل ذلك يعطينا صورة عن الجو الحزبي الذي كان يعيش فيه سياسة ذلك الوقت وصورة هن التلاعب بمصلحة الوطن العليا في سبيل المصلحة الشخصية ويعطينا صورة



عن الانحراف الذي وصل إليه الرجال الذين كان بأيديهم مصير البلد والوطن

وفي ١٩ فبراير ١٩٢٦ اجتمع المؤتمر الوطني في حديقة منزل محمد محمود باشا ودعا إليه أعضاء البرلمان السابقين برئاسة سعد زغلول باشا وطالبوا بإجراء الانتخابات .

وكان الانجليز يقحمون أنفسهم في صميم الاسلام فيشتركون في اختيار شيخ الأزهر ورجال الدين .

لم يؤمن سعد بالذين اجتمع بهم ولم يؤمن بالإتلاف فقد اختلف معهم مرات من قبل وهو إذا جاز وآمن بالمؤتمر هذه المرة فلأنه الوسيلة

الوحيدة لصرع الحكومة . وإذا طالب بالانتخابات فلأنها الوسيلة التي تأتي به إلى الحكم ، ولو اعتقد أن هذا المؤتمر كان له غرض آخر غير صرع الحكومة ومجيئه إلى الحكم لما لجأ إليه ولما اجتمع به . فالأحزاب المصرية كانت تتآلف مع بعضها كلها تعرضت للخطر لا كلها تعرض الوطن للخطر وتختلف مع بعضها إذا وجدت سبيلها في ذلك

إلى الحكم والظهور . فاتفقوا في تحديد عدد الدوائر لكل حزب ،  
كأن المسألة الوطنية شركة مساهمة تقسم أرباحها بين المساهمين .  
وأخيراً أذعنت الحكومة لقرارات المؤتمر وأجريت الانتخابات  
( ٢٤ مايو ١٩٢٦ ) ثم استقالت بعد ظهور النتيجة لأن حزب الاتحاد  
الذي كان يؤيدها لم ينل غير خمس أصوات من مجموع الأصوات البالغ  
تعدادها ٢١٤ صوتاً ، وتولى عدلى يكن ( ٧ يونيو ١٩٢٦ ) رئاسة  
الوزارة بعد أن ألفتها من الوفديين والأحرار الدستوريين وبعض  
المستقلين وتولى سعد رئاسة البرلمان ، على أن هذه الوزارة سرعان  
ما استقالت وخلفها ثروت باشا ( ٢٦ نوفمبر ١٩٢٧ ) .

### شخصية عدلى وشخصية ثروت

ولقد اختلف الناس فى شخصيتى عدلى وثروت ، والواقع أنهما  
لعبا دوراً سياسياً هاماً فى القضية الوطنية . فقد كانا مستقلين  
ولكنهما لم ينجيا من تهرج الوفد ومن تهرج السراى ويعتقد البعض  
أن لهما مواقف مشرفة كما استقالة عدلى الأخيرة التى قدمها عندما أحس  
خلال نقاش برلمانى بأنه موضع مؤاخذه ، وبذلك ظهر أمام الشعب  
بصورة غير المتكالب على الحكم . إلا أن البعض يرى أنه ما كان فى  
مقدوره أن يفعل غير ذلك ، فلم يكن لأيهما حزب سياسى يعتمد عليه  
فى كرهه وفره ولم يكن لأيهما مقدرة على المناورات الحزبية وما يتبع  
ذلك من خصومة عنيفة ، فمثلاً عندما هاجم سعد عدلى سنة ١٩٢١  
اتهمه بأنه خائن وأنه صنيعه الانجليز . ومع أن سعد احتضنه فيما بعد  
إلا أن الهجوم الذى قام به حينذاك قد خدش عدلى إلى الأبد . كما



أن عدلى أو ثروت لم يكن أحدهما خطيبا أو متحدثا ، كما أنه كانت تنقصهما العصية التي كانت لمحمد محمود باشا ، كما كان ينقصهما الجبروت الذي امتاز به صدقي باشا أو المسكر الذي اشتهر به علي ماهر . ولذلك كانا بقبيلان الحكيم ويتركانه بهدوء ، وإذا كان أيهما مسالما فمسأله تخفى وراءها أشد أنواع العنف ، فلو كان لأيهما قوة لظهر



عدلى يكن باشا

بصورة غير التي ظهر بها على المسرح السياسى والدليل على ذلك موقف عدلى فى وزارته الأولى التي ألفها سنة ١٩٢١ لمفاوضة الانجليز دون اشراك سعد معه ، واصراره على أن يتولى رئاسة وفد المفاوضة بينما لا يملك الأغلبية الشعبية التي كان يمتلكها سعد . وكذلك موقف ثروت فى الحكومة التي ألفها سنة ٢١ حيث لجأت إلى البطش بالشعب بينما منطوق العرف السياسى أنه لا يمكن

الغفران للزعيم الذى تلوث مرة ، فهو - سواء عدلى أو ثروت - ان أقلع عن التلوث فيما بعد فليس عن عفة وإنما عن خنوع وضعف . ولقد كان عدلى فى حكمه الأخير ومن بعده ثروت بمثابة السمسار الذى يتناول عمولة ، فقد قبل أن يكون وسيطا بين الوفد والأحرار الدستوريين وعمولته فى ذلك رئاسة الوزارة ، كما قبل أن يحارب وزارة زيور الراحلة فى سبيل أن ينال شيئا من الغنم وقد نال رئاسة الوزارة ثم رئاسة الشيوخ ، أما ثروت فقد نال رئاسة الوزارة ،

وفي نوفمبر ١٩٢٧ سافر الملك فؤاد في رحلة إلى أوروبا وإنجلترا  
وكان رافضاً أن يصحب معه أحداً من أعضاء الوزارة لأن فؤاداً  
كان مستأثراً بالرأى ، وكان كبارها للوزارة والبرلمان وكبارها  
للشعب ولكنه ازم ضغط البرلمان اصطحب معه ثروت باشا وهو  
في انحنائه للرأى العام شأنه شأن كل أسرة محمد علي عنيده فإذا رأت  
القوة انحنى لها ، وسنرى ظهور تلك الصفة بشكل واضح في حكم  
فاروق وهو العناد الذي ينطوى عن جهن كما سيحدث بعد .

وعندما وصل الملك فؤاد إلى لندن قابله ملك بريطانيا على المحطة  
وتبادل الملكان خطبتان ، فقد أكد ملك بريطانيا عطفه على مصر  
وأكد ملك مصر خنوعه لبريطانيا . وفي هاتين الخطبتين المتبادلتين  
التأكيد القاطع بقيام الاستعمار .

وقد انتهز ثروت فرصة وجوده في لندن فدخل في مفاوضات  
مع السير أوستن تشمبرلن وزير الخارجية البريطانية أسفرت عن  
مشروع معاهدة وكان غرض ثروت من هذه المفاوضات أن يوطد  
سلطانة فيارضاء الانجليز بمعاهدة ما يطمئنه على مستقبله السياسى ،  
ولكن مشروع المعاهدة سقط وسقط ثروت معه .

### وفاة سعد

وفي ٢٣ أغسطس ١٩٢٧ توفي سعد فاجتمع مجلس الوزراء على  
الفور وقرر تخليد كراه باقامة تمثال له في القاهرة وآخر في الاسكندرية  
وشراء بيت الأمة وشراء البيت الذى ولد فيه وتشييد ضريح له  
وانشاء مستشفى تحمل اسمه وقد تحقق كل ذلك إلا إنشاء المستشفى

أى أن الذى نفذ هو الأشياء التى لا فائدة منها للشعب كبناء التماثيل  
كأننا فى عصر الوثنية أما بناء مستشفى وهو الشئ الوحيد المفيد



عبد الخالق ثروت

فلم يتم . وكانت وفاة سعد خسارة  
وطنية ، فقد كان للرجل مواقف  
باسلة حيث تعرض للتشريد والتنفى .  
ولكن الذى لا شك فيه أن قوته  
جاءت من طول عمره ، فقد ولد  
سنة ١٨٥٦ وتوفي سنة ١٩٢٧ أى  
أنه عاش ٧١ عاماً بما أعطاه فرصة  
طويلة للعمل ، كما جاءت قوته أيضاً  
من تعليمه الأزهرى فقد تمكن من  
حفظ القرآن ومن دراسة البلاغة  
ومتن اللغة ، فكانت خطبه وأحاديثه  
وعباراته أخاذة وكان يصيغ كلامه  
صياغة عربية فصيحة ، فكان يأخذ

باب الجماهير ببلایغ أسلوبه . كما أن قوة حنجرته وطول قامته وشكله  
المعبر أعطاه شخصية أمام السامعين ، كما مكنته تنقلاته العديدة  
بين الوظائف من دراسة روح الجماعات ونفسية الجماهير ومكنته  
من دراسة الشعب والمؤثرات التى يمكن أن يكون لها رد فعل عليه .  
فقد كان الشيخ سعد سنة ١٨٨٠ محرراً بالقسم الأدبى للوقائع المصرية  
كما كان محامياً ومستشاراً سنة ١٩٠٦ ثم عضواً فى الجمعية التشريعية  
سنة ١٩٢٣ ثم وكيلاً لها . وعندما وضعت الحرب العالمية الأولى  
أوزارها تقدم مع زميليه عبد العزيز فهمى وعلى شعراوى إلى السير

ونجحت المعتمد البريطاني (١٣ نوفمبر ١٩١٨) مطالبين بالاستقلال .  
ثم ألف الوفد المصري ، ولما لجأت السلطة البريطانية إلى البطش  
والقوة في إخماد الثورة اعتقلت سعد ضمن من اعتقلتهم ونفته إلى  
مالطة ، فلما أفرج عنه (٦ أبريل ١٩٢٠) سافر مع أعضاء الوفد إلى  
باريس لعرض القضية المصرية على الحلفاء الذين كانوا مجتمعين  
لتقرير مصير ألمانيا المهزومة في الحرب العالمية الأولى .

فلما حضرت لجنة ملن البريطانية إلى مصر لمحاولة الوصول إلى  
تسوية قاطعها الشعب وكان في هذه المقاطعة تأكيد بعدم المساومة  
في الاستقلال . فلما عادت لجنة ملن إلى لندن استدعى لورد ملن سعد  
زغلول لمفاوضته وكان في باريس فسافر إلى لندن وراح يفاوض  
الانجليز . وهو بهذه المفاوضات قد أفسد القضية حيث لم يركزها على  
الجللاء ، كما ركزها الزعماء الوطنيون الذين سبقوه مثل عرابي  
ومصطفى كامل ومحمد فريد ؛ بل جعلها موضع مساومة ، فسكانه  
بالمساومة أعطى الانجليز حقاً لا حق لهم فيه . فقد كان ذلك بمثابة  
اعتراف ضمني بحقوقهم في احتلال مصر ، فقد قبل وجود قوات أجنبية  
في مصر وأغفل حق السودان ولما انتهت المفاوضات بالفشل انتهت  
قيمة سعد أمام الانجليز ؛ فقد كانوا يتهيبوه ثم خبروه فاستضعفوه .

ولقد أضر سعد بتصرفه هذا أسوأ ضرر بالقضية المصرية ، إذ  
ثبت أقدام الانجليز وأجل حل القضية سنيناً ، فبعد أن كان مقرراً  
جللاء الانجليز عقب الحرب العالمية الأولى مباشرة أي سنة ١٩١٨  
تأخر بعد ذلك ٣٩ عاماً فلم يتم الجلاء الكامل إلا سنة ٥٦ وبالقوة  
المسلحة حيث طردت بريطانيا هي وحليفاتها اللذان استعانتا بهما



سعد باشا زغلول  
أو الزعيم الذي سمي  
بذي الرياستين

في معركة السويس . كما أعطى  
فرصة للبريطانيين بتثبيت  
أقدامهم في المنطقة وهم الآن  
لم يخلوا عن الجنوب العربي  
كما ما زالت تربطهم ببعض  
الدول العربية محالفات .  
كما تمكنوا من خلق  
اسرائيل غير الفساد الأدبي  
والمادى الذى نشره في  
البلاد ، وتفتيت الجبهة  
الوطنية وتطاول المصريين  
على بعض حيث نهت سعد

عدلى بالخيانة وهجومه على المنفصلين والمخالفين لرأيه ، بينما الأمر لم  
يستحق ذلك كله ، حيث كانت البلاد في حسيس الحاجة إلى الاتحاد  
والتضامن ، كما تمكنوا من افساد الذمم وتدمير الأخلاق . كل  
ذلك طبعاً مرده الاحتلال أو بمعنى أصح قبول سعد والزعماء فيما بعد  
مساومة بريطانيا .

وإذا جاز تحديد ميعاد الانحراف بثورة سنة ١٩١٩ إلى المنهج الذى  
أصبحت المسألة تتعلق بأزمة الحكم فى مصر فهو اليوم الذى قبل فيه  
سعد مفاوضة لورد ملز سنة ٢٠ ، ثم ازداد بعد ذلك الانحراف  
اتساعاً حتى بلغ أشده يوم سقط فاروق من العرش .

وفى أواخر حياة سعد راح يتقرب إلى السراى والانجليز شأنه



في ذلك شأن خليفته النحاس عندما راح يتمسح في أعتاب السراي والانجليز - في آخريات حياته - ولعل السبب في ذلك أن كلاهما قد تعب ومل من الشوط الطويل فأثر أن يقضى حقبة حياته الأخيرة في هدوء بين أبهة الحكم وجلال المنصب بعيداً عن المشاكل والهموم والأزمات . الأمر الذي يؤخذ عليهما وقد نسيا أن قوتيهما جاءت من الشعب ومن الصمود أمام طغيان السراي والانجليز ، فإذا فقدتا مقدرة الصمود فقدتا الشعبية وفقدتا الزعامة . ولا شك أنهما بهذا السلوك قد عليا الشعب الخنوع وضربا مثلاً للزعماء الآخرين وخاصة الزعماء غير الشعبيين . كما يؤخذ على سعد حكمه المطلق واعتدائه على الدستور الأمر الذي نهج منهجه كل الزعماء الآخرين وبفظة وقسوة . وإذا نحن أعطينا بعض العذر لحكومات الأقلية وهي تحكم البلاد حكماً دكتاتورياً لأنها تفتقد القوة الشعبية ولأنها بمحدود أبت إلا أن تظهر في مظهر الطغيان السافر ، فما العذر الذي يمكن لنا أن نعطيه لسعد ومن بعده النحاس في حكمهما الذي اعتمد في كثير من النقاط على البطش ، ومما القائدان اللذان يزعمان أنهما شعبيان يعتمدان على ما أولته لهما الأمة من قيادة شعبية .

وإذا كنا قد أعطينا سعداً مزيداً من الصفحات فلأنه كان زعيماً أولته مصر ثقها ومن ثم ظهرت أخطاؤه في البؤرة تحت العدسة في صور مكبرة . ومع كل لا نملك إلا أن نقول رحم الله سعداً .

### فشل مشروع هندرسون - ثروت

نعود إلى قصة ثروت والمفاوضات لنجد أن مشروع هندرسون لم يجد قبولا - من بقية الوزراء زملاء ثروت ولا من مجلس النواب



- فرفض - وأعقب ذلك سقوط الوزارة ( ٤ مارس ٢٨ ) حيث بات تقليدياً أن تسقط كل وزارة لا تنجح في المفاوضات ، وبات تقليدياً أيضاً أن تتبع بريطانيا سياسة القوة مع مصر جزاء لها عما أبدته من تمسك ضد بريطانيا . ومن ثم عادت بريطانيا إلى سياسة العنف والضغط فأرسلت إلى مصر مذكرة ( ٤ مارس ٢٨ ) زعمت فيها أن حياة الأجانب في خطر ثم تبودلت المذكرات فاستقال ثروت وألف النحاس بصفته زعيم الأغلبية الوزارة ( ١٧ مارس ) وفي ٢٦ أبريل طلبت سحب قانون الاجتماعات الذي كان مقرراً عرضه على البرلمان وقد انتهت تلك الأزمات بمختوع الجانب المصري .

وبعد ذلك راح الائتلاف يتعثر ، ففي ١٧ يونيو استقال محمد محمود باشا وزير المالية ورئيس حزب الأحرار الدستوريين بالنسبة الذي أصبح فيما بعد توليه الوزارة رئيساً للحزب .

ثم أعقبه جملة استقالات من بقية الوزراء الدستوريين وفي الوقت نفسه أثارت مسألة قضية سيف الدين ( وهي القضية التي قبل النحاس باشا أن يترافع فيها قبل أن يتولى الوزارة لرفع الحجر عن الأمير أحمد سيف الدين الذي كان قد أطلق الرصاص على الملك أحمد فؤاد ) فرأت السراي في ذلك وغيره وسيلة للتخلص من الوفد فأقال الملك النحاس باشا ( ٢٥ يونيو ٢٨ ) بحجة أن الائتلاف الذي قامت عليه الوزارة قد أصيب بصدع .

### السيد الحديدية

كانت هذه أول مرة استخدم الملك فيها حقه في إقالة وزارة

يتمتع رئيسها بثقة البرلمان في عهد الدستور والاستقلال . ومع ذلك  
ففيه أسامة لاستعمال السلطة واعراض عن الدستور واهدار لحقوق  
الشعب وتغليب الحكم المطلق والقضاء على النظام الديموقراطي  
ونذير بالطغيان وإذا كان الملك قد أقال وزارة تتمتع بثقة البرلمان  
فلأن نزواته في التغيير وشهواته التدميرية قد استبدت به . وإذا كان  
حزب الأحرار لم يملك أكثر من ٣٠ صوتاً من مجموع الأصوات  
البالغ عددها ٢١٤ صوتاً وأن هذه الثلاثين مقعداً كانت نتيجة  
ائتلاف إذ لم يحز في انتخابات ٢٤ إلا على ستة مقاعد وبالرغم من  
ذلك تولى السلطة فلأن الملك كان مجرماً ، فقد داس على أغلبية  
الشعب في سبيل الأقلية . وفي تأمر الدستوريين مع الملك عود بهم  
إلى الحكم الرجعي الذي دأبوا عليه . فقد كان اعتداءهم الأول  
سنة ٢٤ وكان تظاهروا بالتوبة سنة ٢٥ عن غير نية ، وإذا كان  
النحاس باشا قد ظهر في الصورة في ثوب القديس الذي اعتدى عليه  
فلأن وزارته لم تخلط طويلاً حيث عاشت ٨٢ يوماً ، أي من ١٧  
مارس إلى ٢٥ يونيو وكانت كلها أزمات ، فلم يتسع الوقت أمام  
النحاس للتمتع بأبهة الجاه كما لم يكن قد تزوج بعد واتسعت أعمال  
أصهاره . أما الرجل نفسه فقد كان مهوراً بخلافته لسعد حيث نزل  
عليه وحى الزعامه بغتة بما وضعه تحت الأضواء مرة واحدة فما كاد  
يجمع نفسه حتى فوجيء بالاقالة .

وفي نفس اليوم الذي أقيم فيه النحاس باشا كلف الملك محمد  
محمود باشا تشكيل الوزارة ( ٢٥ يونيو ٢٨ ) فأجل البرلمان شهراً  
شأنه في ذلك شأن وزارة زيور باشا الرجعية التي سبقته ، ثم حل  
البرلمان وعطل الدستور ثلاث سنوات قابلة للتجديد ( ١٩ يوليو ٢٨ )



محمد محمود باشا  
أو السيد الحديدية

وأخذت الوزارة على عاتقها السلطة التشريعية.  
وفي الوقت نفسه أدلى السير تشمبرلن وزير  
الخارجية البريطاني في البرلمان الإنجليزي  
بتصريح أيد فيه الاجراء الذي اتخذته وزارة  
محمد محمود باشا مما يؤكد أن تعطيل الدستور  
والبرلمان إنما بأمر السلطة البريطانية ، وأن  
الحكومة المصرية لم تكن إلا الأصبغ الذي

نقذ رغبات الانجليز . ولما حاول نواب الأمة الاجتماع بقاعة البرلمان  
معتبرين مرسوم حل البرلمان باطلا تصدت لهم القوة المسلحة فاجتمعوا  
في دار مراد الشريعى بك ( ٢٨ يوليو ٢٨ ) وامتنكروا تصرفات  
الوزارة كما اجتمعوا مرة أخرى في جريدة البلاغ ( ٢٧ نوفمبر ٢٨ ) .

وأحالت الوزارة النحاس باشا إلى مجلس تأديب المحامين بحجة  
الاخلال بشرف المهنة في قضية الأُمير أحمد سيف الدين وذلك  
لانتقام كما عقدت اتفاقية مياه النيل وفيه وطدت أقدام الانجيز في  
السودان ، كما قامت ببعض الاجراءات الاستهلاك المحلي مثل ردم  
البرك حتى يتسنى لها أن تتفنى بالاصلاح فكان المصريون يستخرون  
من محمد محمود ويسمونه وزير البرك .

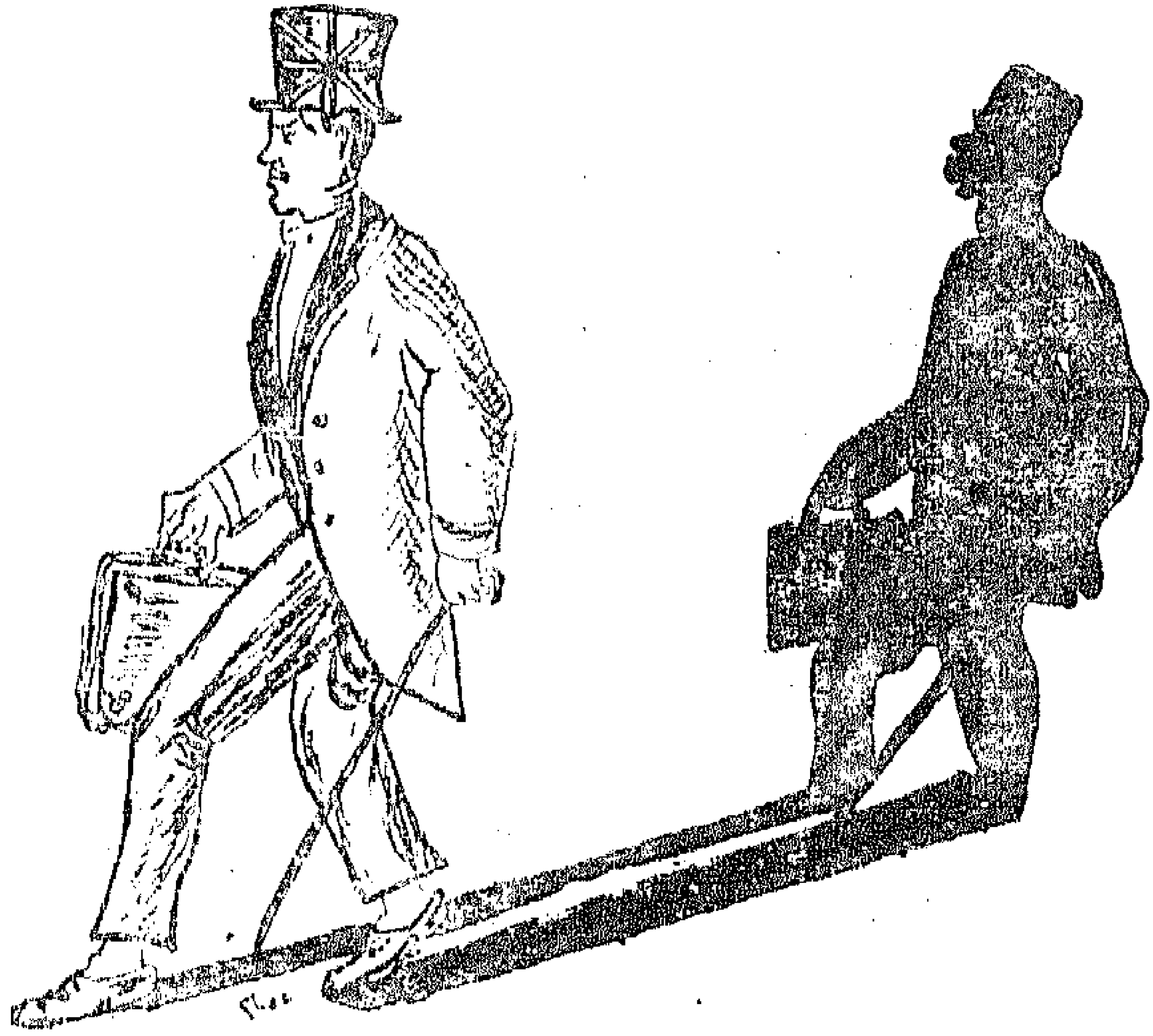
وفي مايو من ذلك العام سافر الملك فؤاد إلى أوروبا وبريطانيا  
في رحلته الثانية واصطحب معه محمد محمود فانتز فرصة وجوده في  
لندن وفأوض الانجليز وأتى بمشروع معاهدة أطلق عليها معاهدة  
محمد محمود - هندرسون .

امتاز محمد محمود بالاستقرارية والتعالى ، فقد ولد من أسرة هريقة

تمتلك آلاف الآفدنة في ساحل سليم بأسسيوط ، كما امتاز سراياه  
بشارع الفلكي بالقاهرة بالآية والفخامة ، وتعلم في أكسفورد  
ولذلك كان يرى نفسه في مرتبة أعلى من أقرانه فكان دائماً الخلاف  
مهمهم في سبيل الظهور . ولقد برزت هذه الميزة في جهة المفاوضة  
الأولى وفي تأليف الوفد المفاوض في لندن سنة ٢١ برئاسة عدلي  
وانشق على سعد ، وتمكن بما له من جاه وعصبية من الدخول في  
البرلمان . ومن الطريف عنه في حبه للظهور ، أنه لما سأله أحد  
الصحفيين قبيل سفر الملك فيما لو أنه سيسافر مع الملك على نفس  
الباخرة أجاب : بأن الملك هو الذي سيسافر معه . ولقد قيل عنه  
أيضاً في معرض التفاخر أنه كان يردد دائماً إن الانجليز عرضوا  
العرش على والده محمود باشا سليمان ويتباهى بالقول : « أنا ابن  
من عرض عليه العرش فأبى » . ولقد قيل عن الملك فؤاد أنه ذكر  
مرة وهو يضيق ذرعاً بمحمد محمود « نار النحاس ولا جنة محمد  
محمود » . لقد كان الرجل مريضاً بعقدة العظمة - العقدة التي جعلته  
يكرر القول دائماً « أنا وحدي » - العقدة التي جعلته دائماً متوَعك  
المزاج سريع الاعتكاف دون أن يكون له جلد على العمل يتأق في  
مظهره ولباسه ، وينظر إلى الشعب دائماً وهو واقف فوق هضبة  
عالية وواضعا فوق عينييه منظاراً مصغراً .

والحق أن محمد محمود بموقفه السياسي في إلغائه الدستور قد  
أضر بالقضية أسوأ ضرر حيث عاد بمصر إلى أقصى أنواع الرجعية  
ومن مباحاته أنه كان يملك اليد الحديدية التي تمكنه من أن يبطش  
بالبلاد . فتعقب الأحرار واعتقل الصحافة وطارد الحريات واتخذ  
كل وسائل التنكيل بالشعب من الاضطهاد والاعتداء بالسجن

وبالضرب وبالتمذيب ، وقد وجد سنده في ذلك اللورد لويد  
 المندوب السامي البريطاني الذي كان يشجعه ويؤيده . ومن المؤسف  
 أن نجد مصر التي كانت يداً واحدة ضد الانجليز ضد السراي قد تفرقت  
 شيئا ونسيت القضية الوطنية وراحت تضع وقتها في الحزازات  
 الداخلية وبذلك مكنت الانجليز من تصريح ٢٨ فبراير ومن الصراع  
 الحزبي ومن الفجوات التي كانت في الدستور . كما مكنت السراي  
 التي كانت عمالة الانجليز من تدعيم مركزها وتقنيته .



محمد محمود باشا - كان ظلا للمندوب السامي ، فلما  
 رحل الأصل من على المسرح اختفى الظل تماما

ولا شك أن شخصية محمد محمود كانت أنموذجا للرجل  
 الانتهازي الذي كان يتباهى بجاهه ويتعاون مع خصومه ليصل إلى  
 الحكم ، وهو إذا وصل إلى الحكم أصبح رجعا من الطراز الأول



وداح ينكل بمخضومه أشد تشكيل .

لو أن الدستور كان مطبقا تطبيقا سليما ، ولو أن الملك كان مؤمنا  
بواجبه فإن محمد محمود ما كان ليصل إلى مرتبة رئاسة الوزراء .

### لا يقول رأيه إلا تحت قبة البرلمان

على أن الجوسرعان ما تغير واللورد جورج لويد المندوب السامي  
البريطاني الذي كان يساند محمد محمود باشا قد ثقل من القاهرة  
وبدا المظهر البريطاني كله راغبا في التغيير ، فمن شأن الانجليز أن  
يستهلكوا كل رئيس وزارة حتى إذا بلى ألقوا به . وهكذا كان شأنهم  
مع محمد محمود باشا فتنوا به ثم زهدوا فيه ثم سخطوا عليه .

وفي الوقت نفسه قامت الضجة حول مشروع المعاهدة وقد تمسك  
الوفد برئاسة النحاس بعدم ابداء الرأي إلا تحت قبة البرلمان ، معنى  
ذلك سقوط وزارة محمد محمود باشا وقد سقطت فعلا لأن الانجليز  
رأوا فيها ما هو بمثابة طعام فاسد فعمدوا وألقوا به .

وألف الوزارة عدلى يكن ( ٣ أكتوبر ٢٩ ) وهي وزارة محايدة  
الغرض منها إجراء الانتخابات . وقد كان عدلى مستقلا منذ استقال  
من رئاسة حزب الأحرار الدستوريين سنة ٢٤ ، ولما أجريت  
الانتخابات أضرب الأحرار الدستوريين عن الاشتراك فيها وحاز  
الوفد ٢١٢ مقعداً من ٢٣٥ والحزب الوطني ٥ وحزب الاتحاد ٣  
والمستقلون ١٥ ، فأسند الملك رئاسة الحكومة إلى النحاس باشا  
( أول يناير ٣٠ ) .

وقد بدأت الوزارة عملها بفصل بعض المديرين وبذلك كان أول



القصيدة كغفراً . ثم شكل الوفد الرسمي المصري المفاوض للسفر إلى لندن برئاسة النحاس ، وافتتحت المفاوضات في ٣١ مارس ثم قطعت في ٨ مايو ولقد حاول النحاس باشا انقاذ المفاوضات أو اطالة عمرها بأن أرسل الأستاذ محمد صلاح الدين سكرتير وفد المفاوضة في ذلك الحين لاستشارة القاهرة على طائفة ، ولقد تاه صلاح الدين في الطريق حتى مضى بالرسول التائه ، وبالرغم من ذلك فشلت المفاوضات ثم قطعت . وطبعاً كان معنى قطع المفاوضات سقوط الوزارة ولما يمض على تشكيلها ستة أشهر . ولم يشفع للنحاس باشا قوله « خمسنا المعاهدة ولكننا كسبنا صداقة الانجليز » .

ولقد أصر النحاس باشا على عدم ابداء رأيه في مشروع معاهدة محمد محمود - هندرسون إلا تحت قبة البرلمان ، لأنه كان يعرف مقدماً أن البرلمان هو طريقة للحكم ، وبذلك عاق رأيه على شرطه البرلمان حتى يضمن الحكم . فلما فاض وفشل راح يستجدي الانجليز حتى يبقوه في الحكم ، ولكن سياسة بريطانيا كانت تهدف إلى تحطيم الزعماء والقضاء عليهم أدبياً حتى يصبحوا تحت رحمتها .

### أبو السباع يحكم

وفرح الأحرار الدستوريون للوقف المتأزم فهم كجاعة رجعية يهيمها الحكم الديموقراطي ، فرفعوا إلى الملك عريضة طالبوا فيها بإقالة الوزارة وما زاد في حدة الأزمة الخلاف حول إصرار الوزارة على تقديم مشروع محاكمة الوزراء إلى البرلمان ، والخلاف على تعيينات الشيوخ ، فانفقت ميول السراي مع الانجليز مما أدى

بالنجاس باشا إلى تقديم استقالته الملك .

وفي اليوم الذي قبل فيه الملك استقالة النجاس باشا ( ٢٠ يونيو سنة ١٩٣٠ ) أسند الوزارة إلى اسماعيل صدقي عدو الدستور الأول ؛ والمستثمر الأول بحقوق الشعب .

وإذا كان كما رأينا أن مصير كل رئيس وزارة لا يتفق مع الانجليز هو السقوط - فلم هذا التهاافت الانتحاري الذي كان يتسابق إليه الزعماء للدخول في المفاوضة ١٩٠٠ . . . . أما كان الأولى بكل رئيس وزارة أن يقتنع بالحكم ١٩٠٠ . . . . وإلا يقدم على المفاوضات حتى لا يؤدي به الطريق إلى السقوط ١٩٠٠ . . . .

كما نت المفاوضات بالنسبة للزعماء الغرض منها الاستهلاك المحلي فهي أشبه بلعبة النار لجلب الأنظار فالفراسة تغرم بأن تحوم حول النار ولكنها لا تلبث أن تحرق نفسها بالوقوع فيها كما أن الأمل لم يختلف من قلب كل زعيم في أن يوفق في إمضاء معاهدة مع الانجليز حتى يضمن بقاؤه في الحكم إلى الأبد - كما سنرى فيما بعد .

أن الانجليز لم ينسوا فضل النجاس باشا في توقيع معاهدة سنة ١٩٣٦ - فردوا له هذا الجميل بعد ذلك بست سنين عندما أتوا به إلى الحكم على ظهر الدبابات البريطانية في ١٢ فبراير سنة ١٩٤٢ .

نعود إلى قصة صدقي : فقد بات واضحا منذ اللحظة الأولى أن نية السراي في الحكم المطلق - وهي أمنية طالما تحققت في كثير من الأحيان - حيث سبق لها أن عطلت الدستور في عهد وزارة زيور ثم أوقفته في عهد محمد محمود وليس أمام السراي والانجليز والرجعيين والوصوليين وأذئاب الاستعمار فرصة للاعتداء على حقوق الشعب

أحسن من هذه الفرصة - ومن ثم تلقف الكرة رجل آمن أن يأخذ  
الامة بالبطش والعتفوان ليحكم البلاد حكما دكتاتوريا لامواودة فيه .

ولقد ادعى صدقي أو أبو السباع كما كانوا يلقبونه - الحيدة بين  
الأحزاب ولكنه لم يكن صادق الوعد وهي حيدة تشبه حيدة



أبو السباع  
اسماعيل صدقي باشا

الانجليز التي يزعمونها عقب  
كل انقلاب - فسرعان  
ما خلع عن نفسه النقاب  
ونزل إلى الشارع وألف  
حزبا أسماه «حزب الشعب»  
لكي يظهر على المسرح مع  
أعدائه في شكل وزارة  
انتلافية تمثل حزبين مؤتلفين  
حزب الشعب الجديد  
الذي خلقه وحزب الاتحاد  
القديم الذي انضم إليه .  
ولعل محمد محمود قد  
استأمن من هذا الوضع

لأنه كان يرى نفسه الوريث الشرعي لوزارة النحاس ، فلما تخطاه  
المالك فؤاد - إمعانا في العبث بهؤلاء الوصوليين - واختار صدقي باشا  
لرئاسة ، كان ذلك سببا في انضمام محمد محمود وحزبه إلى الوفد  
فيما بعد لما واثقه ، أعني أن الخصمين اللدودين قد ألفت بين قلوبهما  
نفع مشترك وهي ظاهرة ليست غريبة على الوفد المصري .

## تخطيم سلاسل مجلس النواب

بدأت صفحة الوزارة الجديدة بتأجيل انعقاد البرلمان شهراً ، ولما أراد النواب الاعتراض على ذلك وحاولوا الاجتماع اعترضت سبيلهم القوة المسلحة فاغلقت الوزارة البرلمان وربطت بابه الخارجي بالسلاسل ، على أن النواب يتمكنوا من الحضور في الموعد . وأمر أيضاً واصف رئيس مجلس النواب بتخطيم السلاسل فحطموها واجتمع أعضاء البرلمان واحتجوا على الوزارة لعبثها بالدستور كما احتج أيضاً عدلى يكن رئيس الشيوخ على اغلاق الحكومة أبواب البرلمان ، كما اجتمع مؤتمرون الشيوخ والنواب (٢٦ يونيو) بالنادى السعدى وقرر الدفاع عن الدستور وعدم التعاون مع الوزارة واعلان القسم العظيم .

وأثبت الشعب وجوده بمقاومة صدقى باشا الذى تولى الحكم رغم ارادته ، ولكن صدقى قرر أن يتمكن من الشعب بقوة الجيش والبوليس وبذلك تعددت الحوادث الدموية ، وبما زاد النار اشتعالاً أن النحاس باشا راح يطوف بالاقاليم يحض على كراهية الحكومة فزار الزقازيق ثم بلبليس وهناك قتل ثلاثة أشخاص فى الحركات الدموية ثم زار المنصورة فاعترضته «القوة المسلحة» وقتل ٤ من الأهلين وثلاثة من الجيش والبوليس وجرح سينيوت حنا أحد كبار الوفد من ضربة سونكى تلقاها فى ذراعه مفتدياً النحاس باشا كما جرح ١٤٥ وإنى لأسأل هل كان النحاس باشا يهدف بذلك إلى الثورة ضد الملك وخلعه لأن الملك داس على كل الاعتبارات القانونية ؟ أم انه

كان مفيظا لأن الملك طرده ولأن لسان حال الملك كان يقول :  
«موتوا بفيظكم» ؟ الواقع إن الوفد كان بارعا في المناورات السياسية  
فإن التصريحات التي أدلى بها في أخريات حكمه عقب فشل المفاوضات  
أساءت إلى سمعته كحزب يتمتع بثقة الشعب ، أي أن ارتماؤه على  
الاعتاب البريطانية قد أثار السخط العام - يضاف إلى ذلك أن الفساد  
الذي بذره في الحكم من رقت الموظفين ومجاربتهم في أرزاقهم ومعاملة  
خصومه السياسيين بحقد وغل بل بقسوة أكثر من القسوة التي يعامل  
بها خصومه أنصار الوفد قد خلق الامتعاض في نفوس الناس - فليس  
ثمة شك في أن الوفد هو الذي اختلق بدعة إحالة الموظفين إلى المعاش  
بينما كان يجب أن يكون التسامح من جانب الوفد - لأن الوفد مفروض  
أنه يمثل الأغلبية الشعبية فهو بمثابة الأم الرؤوم . ولكن الوفد كان  
قاسيا إلى أبعد حدود القسوة - وقسوة الوفد غير ظاهرة لأنه كان  
يملك الأغلبية وفرائسه دائما من الأقلية التي تعارضه والتي إذا رفعت  
صوتها ضاع الصوت وسط تهليل أنصاره كما أن المحسوبية التي ابتدعها  
الوفد ورفع الموظفين إلى درجات دون أن يكون لهم وجه حق اللهم  
إلا أنهم يصفقون للرئيس الجليل - يضاف إلى ذلك أعمال النواب  
الخاصة حيث كانوا لا يتورعون في طرق كل الأبواب في سبيل قضاء  
حوادثهم وحوادث أنصارهم . كل هذا وغيره قد أودى بسمعة الوفد  
فكان لا بد له أن يعمل عملا يسترد به كيانه وليس ثمة شيء أسهل من  
الطواف بالبلاد واستشارة الجماهير البريئة بحجة أن الوطن في خطر .

ووقعت اضطرابات في الاسكندرية فقتل عشرون وجرح ٥٠٠  
كما حدثت اضطرابات في بورسعيد فقتل واحد وجرح كثيرون .



وقامت المظاهرات في القاهرة يوم ٢٩ يوليو وهو اليوم الذي  
حدده الشيوخ والنواب لاجتماع البرلمان بعد انتهاء فترة التأجيل فقتل  
٤ وجرح أربعين .

### المندوب السامي يحمل كل من النحاس وصدقي المسؤولية

وازاء هذه الأحداث أرسلت دار المندوب السامي إلى كل من  
النحاس وصدقي تبليغا بريطانيا باعتبارهما مسئولين عن الأخطار التي  
تهدد الأجانب ، كما أرسلت بارجتين حريتين إلى الاسكندرية  
(للتفويض) وهددت بالتدخل إذا لم تهدأ الحال .

ورد صدقي على المندوب السامي مؤكداً بأن أرواح الأجانب  
في طمأنينة وأن الهدوء في سبيل الاستقرار . ومن المؤسف أنه لم  
يخف شعوره في رده بالتباهي في الاعتداء على الدستور وتفاخره بأنه  
قادر على كبت روح الأمة دون الاستعانة ببريطانيا ، فالاعتداء على  
الشعب في نظره أمر سائغ ، ومظهر الاستقلال في نظره ألا تلتمس  
الحكومة في اعتدائها على الشعب معونة بريطانيا وهذا مما لا يشرف  
رئيس الحكومة المصرية لأن مهمة الاتفاق الجنائي في الاعتداء على  
الشعب بين الحكومة البريطانية والحكومة المصرية قائمة وثابتة .  
ولو أنه رجل كريم لاستنكر في رده اعتداء الحكومة على الشعب  
ولكنه اعترف به وتفاخر . والأدهى من ذلك أنه أكد في رده  
حرصه على أرواح الأجانب وكان الأولى به أن يجعل حرصه على  
أرواح بني وطنه أهم واجباته وموضع اعتزازه ولكن عقلية الحكم  
الرجعي الذي تسنده الروح الاستعمارية هي التي أهملت هذا الرد



فالبطش بالمصريين والتنكيل بهم مباح في نظر سياسة ذلك العهد . أما  
البطش بالأجانب والتنكيل بهم أو الاساءة إليهم فشيء غير مستساغ .  
أما رد النحاس باشا فقد احتوى نحيبا ورجاء بعدم تغيير قانون



عباس محمود العقاد

قال مرة في مجلس النواب  
« إن هذا المجلس مستعد  
لأن يسحق أكبر رأس  
في البلد » وقد دفع العقاد  
عن هذه العبارة تسعة أشهر  
من حياته قضاهما في السجن

الانتخاب ثم تأكيدا بالمحافظة على أرواح  
الأجانب ثم تنديدا بمسلك الوزارة في  
الأزمة الدستورية ومسلكها في الأمة .  
ولا شك أن مخاطبة بريطانيا راسا  
للنحاس باشا فيه اهدار كامل لاستقلال  
مصر فليس من المتبع لدولة أجنبية أن  
تخاطب أحد مواطني مصر وتحمله  
مسئولية الأمة - اللهم إلا إذا كانت  
هذه الدولة الأجنبية صاحبة نفوذ قوى  
يطفى على استقلال البلاد . ولكن  
النحاس باشا قبل ان يطمس الاستقلال  
في سبيل أن يظهر في الصورة . كما لم  
يخل خطابه من البكاء إلى بريطانيا ومن  
الاحتكام إليها في الصراع القائم بينها وبين  
صديقي . وهو دعوة صريحة من زعيم  
الأغلبية إلى بريطانيا للتدخل في سبيل

مهاوئته للوصول للحكم وفي ذلك اطاحة بالاستقلال كلية كما حوى الرد نفس  
التكالب على لعق أقدام الأجانب بتأكيد المحافظة على أرواحهم  
وتملكاتهم - وإذا كانت بريطانيا قد أرادت بتبليغها للنحاس باشا

انها ما زالت تحتل مصر فإن رد النحاس باشا كان فيه معنى التأكيد  
الكامل لذلك الاحتلال بل الدعوة الصريحة للتدخل .

وبعد ذلك فضت الوزارة البرلمان ( ١٢ يوليو ١٩٣٠ ) وهذا  
اعتداء صارخ على الدستور لأن فيه اساءة استعمال السلطة ، يضاف  
إلى ذلك أنها فضته قبل نظر الميزانية بينما الدستور يصر على عدم فضه  
قبل نظر الميزانية . وكما أكدت بنود الدستور أيضا بعدم فض  
البرلمان قبل ستة أشهر من بدء انعقاده . ولم يكن البرلمان قد اكتمل  
ستة أشهر حين فضه . وتمادت الحكومة في تجنيها على الشعب فاحتلت  
دار البرلمان فاحتج عدلى باشا رئيس الشيوخ على احتلال الحكومة  
لدار البرلمان كما أرسل وكيلا بمجلس النواب باحتجاج مماثل إلى  
صدقي باشا . على أن الأعضاء اجتمعوا بعد ذلك بالنادى السعدى  
وهناك احتجوا على الحكومة وترروا بعدم الثقة بها . وفي الوقت  
نفسه اجتمع أعضاء مجالس المديرية واحتجوا على الوزارة فحل  
صدقى مجلس مديرية البحيرة والغربية وأخذ باقى المجالس بالشدة .

وهكذا رأينا الدوام السياسية قد خرجت بثورة سنة ١٩١٩  
من مفهومها الذى كان موجها ضد الانجليز والاحتلال إلى صراع  
حزبى بل حرب أهلية . فقد استولى على البلاد قلق شديد . فما كانت  
تفتأ أى وزارة أن تربع على دست الحكم حتى تهب عاصمى الأعاصير  
من كل جانب ، ولعمري أن المسئول عن ذلك كله هم الزعماء الذين  
قتلتهم الأناية واستبدت بهم شهوة الحكم فالزعماء الرجعيون كانوا  
يرون القوة والبطش وسيلتهم للحكم . أما الزعماء الوفديون فكانوا  
يخدرون الشعب بألفاظ البرلمان والانتخابات الحرة والواقع أن مصر

لم تشهد حكما ديموقراطيا أبداً فوزراء الأقلية كانوا يسومون الشعب العذاب ووزراء الأغلبية كانوا يحكمون - تحت ستار الديموقراطية - حكما دكتاتوريا عنيفاً ، وبذلك فقد الشعب تدريجياً الايمان بزعمائه ومن ثم كان قلقاً دائب العمل في سبيل التخلص من الفضوليين الذين يفرضون أنفسهم عليه ، ومن أجل ذلك تعرض صدقي للاغتيال بيد رجل يدعى حسين محمد طه تنكر في ثوب خادم بالقطار المسافر من الاسكندرية إلى القاهرة وحمل معه بطاقة أراد أن يقضى بها عليه في عربته البولمان ولكن قبض عليه قبل ارتكاب الجريمة .

### الغاء الدستور

ومع ذلك استمر صدقي باشا في جبروته ففي ٢٢ مايو ١٩٣٠ صدر المرسوم الملكي بالغاء الدستور واحلال دستور آخر بدلاً منه على أنه قبل صدور الدستور الجديد احيطت بريطانيا علماً بهذا التغيير السياسي فوافقت عليه . ففهوم الانجليز إما قبول الاحتلال بالاتفاق مع بريطانيا بامضاء معاهدة أو معاقبة الشعب بجرماته من حقوقه الدستورية وبذلك بات الحكم مطلقاً في يد الملك وبات صدقي والضباط الانجليز في الجيش المصري والبوليس على رأس حركة القمع التي اتخذتها الحكومة ازاء مظاهرات الاحتجاج على سياسة صدقي باشا .

كان الغاء الدستور اعتداء منكرأ على حقوق الشعب واستخفافاً به لأن الدستور حق أساسي كسبته الأمة بعد جهاد طويل فإذا ساغ لكل وزارة أن تعيث به أصبح مهزلة .

لقد أقسم الملك على احترام دستور ١٩٢٣ وهذا القسم قد سجل

التعاقد بين الأمة والملك فلم يكن من حق الملك أن يلغى الدستور ،  
فأمر منه كـهذا فسخ للتعاقد من جانب واحد وأعل ذلك ما دعا الملك  
إلى عدم حلف اليمين للدستور الجديد لأنه لا يملك أن يحل نفسه من  
اليمين الأول الذى أقسمه . كما أن قسمه الجديد يكون بمثابة حنث  
للقسم الأول . وعلى أية حال فقد حنث الملك فى يمينه . وهو إذا كان  
قد احتقر دستور ١٩٢٣ فبالأحرى به أن يحتقر الدستور الجديد .

وقامت المظاهرات واحتج الوفد واحتج الحزب الوطنى واحتج  
حزب الأحرار الدستوريين فأخذها صدقى باشا بشدة فقد قال « إن  
الحكومة لا نال جهداً فى اتخاذ كل الوسائل الممكنة لاستتباب الأمن ،  
واحتججت مجالس المديرية فحلها جميعاً واستقال عدلى يكن رئيس  
الشيوخ احتجاجاً ، واسكن صدقى لم يبال بذلك وكان يرى فى تغلبه  
على حقوق الأمة مفخرة له .

ولما اطمأن إلى الحكم رأى أن يؤلف حزبا يرتكن عليه فى حياته  
السياسية التى أنشأها فى خياله ففعل كما فعل قبله حسن نشأت سنة  
١٩٢٥ عندما ألف حزب الاتحاد فأسس حزب الشعب .

### عهد الله والوطن

وانتلف الوفد والأحرار الدستوريون وتعاهدوا على العمل  
لإعادة دستور ١٩٢٣ وعقدوا ميثاقاً قومياً ( ٣١ مارس ١٩٢٠ )  
أسموه ( عهد الله والوطن ) وقرروا زيارة الأقاليم وبدأوا ببنى سويف  
فلما وصلوها وجدوا أن الحكومة أوفدت إليها الأفا من جنود  
الجيش فظلموا محاصرين فى المحطة ١٢ ساعة إلى أن أرسلت الحكومة

قطاراً خاصاً عاد بهم إلى القاهرة ، على أنهم استطاعوا بعد ذلك من الوصول إلى بني سويف بالسيارات فحدث فيها صداماً أدى إلى قتل سبعة وجرح كثيرين .

وراح صدقي باشا من بجانبه يطوف بالبلاد داعياً الحزب به مستأجراً المظاهرات وأمر رجال الإدارة أن يكونوا في ركابه مستصحبا المنافقين والوصوليين لمؤازرته وكثيراً ما كانت تقع الحوادث خلال ذلك .



اسماعيل صدقي باشا  
الرجل الذي داس على  
الدستور وداس على الشعب .

واشتدت مناوأة الأحزاب لصدقي كما وقف ضده أيضا الأمراء أعضاء البيت المالک والسكن - كما قلت - لم يبال الرجل بذلك ، وبالرغم من ذلك كله أجريت الانتخابات ، ووقعت حوادث دامية خلال ذلك . فقد قتل حاكم دار الدقهلية في بلدة دقادوس حيث غيظ وجهه في الطين ثم انهالوا عليه بالأقدام حتى مات كما قتل في القاهرة ١٣ وفي ميت غمر ٦ وفي المنصورة ١٠ وواحد في شبين وواحد في حلوان

وواحد في زفتي وذلك غير الجرحى العديدين الذين قدروا بالمئات ولما اجتمع البرلمان الجديد - نتيجة العنف والتزوير (٢٠ يونيو سنة ١٩٣١) كان طبعاً مؤيداً للوزارة حريصاً على الثقة بها . وقد تمكن الرجل من أن يحوز ثقة الملك فؤاد خصوصاً بعد أن



وفق مع الخديو عباس حلى الثانى الذى نخلعه الانجليز فى ابان الحرب العالمية الاولى - وفق فى اقناعه فى التنازل عما له من حقوق قبل الملك فؤاد وبذلك ازدادت سطوة صدقى وازدادت قبضته الدكتاتورية فازداد الشعب اصراراً فى مساوآته فلجأ إلى السجن والتنكيل والتعذيب كما عطل الصحف واضطهد الحريات عامة - ومع ذلك استمر الشعب فى نضاله وقابل عنف صدقى بعنف لا مثيل له - فاطلق الرصاص على محمد توفيق رفعت باشا رئيس مجلس النواب وألقيت قنبلة على دار محمد علام وكيل النواب وألقيت قنبلة على دار صدقى باشا وكذلك وضعت قنبلة على قضبان السكة الحديد فى طما لنسف القطار الذى كان يركبه صدقى باشا إلى جرجا ولكن القنبلة انفجرت قبل مرور القطار بدقائق وأودت باثنين من حراس الخط لحيدى كما ألقيت قنبلة على مدرسة الهندسة (ديسمبر ٣٢) صباح اليوم الذى زارها الملك فؤاد كما انفجرت قنبلة على مقربة من دار المندوب السامى وألقيت قنبلة على مركز القيادة العامة للجيش البريطانى بميدان الخازندار وانفجرت قنبلة على ثكنات قصر النيل وأخرى بالمدرسة الانجليزية بشارع الملك الصالح ، كذلك انفجرت قنبلة بجوار المحكمة المختلطة وحاول رجل يدعى محمد على الفلال أن يطلق الرصاص من مسدس كان يحمله على صدقى باشا بمحطة مصر ولكن قبض عليه قبل اتمام الجريمة (مايو سنة ٣٣) كما انفجرت قنبلة عند نهاية شارع غمره وأخرى على مقربة من سور وزارة الحربية .

كل هذه الحوادث تؤكد - بالدليل القاطع - السكراهية التى كانت تعانيها البلاد من رجل ليس فى قلبه ذرة من عطف أو لين . رجل



لا يؤمن بالشعب ولا يكثر لحقوق الانسان . يعتقد أنه من طينة  
أعلى من طينة الشعب وإن ذكاه ودهاءه السياسي وتمكنه من أعصابه  
ومقدرته في المغالطة وادعائه في علم الاقتصاد ، كما كان يزعم أنه  
رجل المال الأول الذي يقدر على حل المشكلات والأزمات الاقتصادية  
- أقول - كل ذلك لم يشفع لصدقي بأن يستحوذ على الشعب ، فقد  
عاش بغيضا من الشعب مكروها منه . وبالرغم من المظاهرات العديدة  
التي كان يستأجرها لتهتف له وبالرغم من تسخير الإدارة للدعاية له  
فقد كان العدو رقم واحد للشعب . على أن صدقي لم يعترف بذلك  
فقد كان يظن أن الشعوب متقلبة في حبها وكرها دون أن يكون  
هناك دوافع تحرك الحب أو الكره ، ناسيا أن الشعوب إذا أوذيت  
كرهت مهما حصلت من مال وأنها إذا وجدت العطف من الزعيم  
واستجابته لها أحبته . إنه من الممكن أن تحكم الشعب بالقوة ولكن  
ليس من الممكن أبدا أن تستحوذ على قلبه بالقوة .

ولما اشتدت الأزمة لاح في الأفق ففكرة تأليف وزارة ائتلافية  
( يناير سنة ٣٢ ) وكان الانجليز وراء هذه الفكرة فالانجليز يميلون  
إلى هذا النوع من الوزارات ليضمنوا عدم استقرار الحكم ولقد أيد  
الأحرار الدستوريون هذا الرأي لأن فيه انقاذ ما يمكن انقاذه لهم  
وشاركهم في ذلك بعض الوفديين ، ولكن الفكرة عامة لم تجد قبولا  
لدى الوفد لأن الوفد خاف تجربة الائتلاف مرة أخرى ومن ثم حدث  
انشقاق في الوفد وتصعد في الجبهة المؤتلفة ضد صدقي .

### حادث البسداري

وعلى العموم فقد اتسم عهد صدقي بالفساد العام ، فقد علم الناس

التزوير وخاصة التزوير في الأوراق الرسمية ، إذ أمرهم بالتزوير في الانتخابات فألف الموظفون فساد الضمير واعتاد رجال الجيش والبوليس التنكيل بالشعب دون مراعاة للعدل والقانون ، وأبيح القتل وسفك الدماء ارضاء لشهوة السلاطنة ، وتعقبت الحكومة خصومها في مواردهم وأرزاقهم وطغت السلطة التنفيذية على السلطة القضائية وحسبنا قضية البدارى حيث قتل مأمور مركز البدارى (مارس ٣٢) بيد اثنين انتقاماً منه وقضت المحكمة باعدام أحدهما وبالأشغال الشاقة المؤبدة على الثانى فرعنا طعننا نظر أمام محكمة النقض والابرام برئاسة عبد العزيز فهمى باشا وأثبتت المحكمة أن البوليس قد استعمل مع المتهمين ما وصفته بأنه اجرام فى اجرام وأن فى القسوة التى استعملها ما تعتبرهتك عرض فهمى من أشد المخازى اثاره للنفس حيث تدخل تحت جرائم الجنايات ويعاقب مرتكبها بالأشغال الشاقة مما دفعهما بعد ذلك عندما أدخل سبيلهما للانتقام بالقتل . ومع أنها قضت برفض الطعن لأنها لا تملك قانوناً تخفيف العقوبة ، إلا أنها أهابت بولاية الأمور إلى تدارك هذا الخطأ القضائى بإصدار عفو ملكى .

وعلى أثر ذلك أخذت وزارة الحفانية (العدل) وكان على رأسها على ماهر الإجراءات لتخفيف العقوبة من اعدام إلى أشغال شاقة على الأول ومن أشغال شاقة إلى ١٥ سنة على الثانى وفى الوقت نفسه أمر على ماهر وكلاء النيابة فى التحقيق فى البلاغات المقدمة من الأهالى ضد رجال الادارة .

وبالطبع كان معنى ذلك كشف وزارة صدقى واضعافها ورفع صدقى استقالته إلى الملك وأعاد تأليف الوزارة (٤ يناير ٣٣) بعد

استبعاد علي ماهر باشا وعبد الفتاح يحيى باشا الذي كان متضامنا معه لكي يتمكن بذلك من استمرار تسخير الادارة في البطش بما أدى إلى وقوع حادث مشابه للبداري في بلدة الحصانية وفيه قتل اربعة ولقد رأى البعض في خروج علي ماهر علي صدقي ازاء حادث البداري مسلكا كريما ، إلا أننا لا نرى ذلك فمن لا يمكن لنا أن نبرىء علي ماهر من تهمة اشتراكه مع صدقي في جرائمه . فقد كان علي ماهر وراء كل وزارة رجعية . كما كان رئيسا بالنيابة لحزب الاتحاد الذي ألفه الملك فؤاد بمعونة نشأت باشا وكان مسلكه دائما ضد الجماهير فقد نشأ عبداً للملك مؤمنا به يؤثره على الشعب . كما كان علي ماهر نفسه مشتركاً مع صدقي في وزارة ٢٥ حيث كان وزيراً للمعارف وكان اسماعيل صدقي حينذاك وزيراً للداخلية كما كان علي ماهر أيضاً شريكاً لصدقي في هذه الوزارة منذ أول يوم تأليفها واشترك في إلغاء الدستور وفي الحركات الدموية التي لا يست عهد صدقي . أما لماذا استقال أخيراً ؟ فلأنه رأى أن راحة الجرائم قد فاحت فمن الخير له أن يفوز بجلده وأن يخرج قبل أن تفرق المركب فالمعروف عن شخصية علي ماهر كما سيجيء الكلام عنه فيما بعد أنه نهاز للفرص مغرم بأن يظهر في الصورة في ثوب المحافظ علي مصالح الشعب كي يكسب وده . ولكن علي ماهر كانت تنقصه الشخصية الشعبية التي تقدر علي تملك الجماهير وان استعاض عنها بما له من مقدرة في الدهاء والمكر ولذلك وجد علي ماهر في حادث البداري فرصته فوزارة صدقي باشا كانت آيلة للسقوط فلاخير من أن يخرج منها في صورة البطل . ولكن هذا الخروج لم يرض سيده الملك ولا

صدقى لأن على ماهر بتصرفه هذا قد كشفها أمام الشعب ففضب  
عليه الملك وأقصاه عن بابه وعزله من المناصب الأخرى العديدة  
التي كان يستفيد منها . فقد كان على ماهر مثلاً رئيساً لدائرة الأمير  
سيف الدين وكان يتقاضى مرتباً يصل مئآت الجنيهات فحرمه منها

### استقالة صدقي

وأخيراً قررت الوزارة البريطانية نقل المندوب السامي السير  
برس لورين من القاهرة وعينت بدلاً منه السير مايلز لامبسون فقد  
رأت بريطانيا أن روح البطش التي اجأت إليها لم تجد في قهر الشعب  
بل زادته قوة وإيماناً ، فعولت على استبدال ممثلها لا حياً في مصر  
ولكن لأنه أخفق في سياسته بأن كشف نياتها .

وأخيراً قدم صدقي استقالته ( ٢١ سبتمبر ٣٣ ) فقد انتهت مهمته  
في نظر الملك وأرادت السراى أن تستبدل به غيره لأن الحكم المطلق  
لا يطيق البقاء على رئيس وزارة طويلاً يمكث في منصبه . فمن مظاهر  
هذا الحكم الرغبة في التبديل والتغيير .

ومن الطريف أن حزب الشعب الذي أنشأه ليكون عدته في  
النضال قد تخلى عنه لأن حزب الشعب صنعه وهو في الحكم وانضم  
إليه لأنه في الحكم فهو حزب يتبع الحكم أينما سار ، فهو حزب  
الحكومة يعبد القوه ولذلك كان من سخرية القدر أن يتنكر لصدقى  
ويخذله بعد أن أقصى عن الحكم وهكذا تظهر لنا حقائق الحكم المطلق  
فالأحزاب التي يصنعها هي أحزاب صورية لا إرادة لها ولا هدف  
إلا أن تتبع في فلكها الحاكم في سيره .

## عبد الفتاح يحيى باشا ابراهيم رئيس وزارة لا ظل له

ألف عبد الفتاح يحيى باشا الوزارة (٢٧ سبتمبر ١٩٣٣) على أساس نظام صدقي وكان عبد الفتاح يحيى باشا يعتبر مستقيلاً من وكالة حزب الشعب اثر خروجه من الوزارة بتضامنه مع علي ماهر ولكنه عاد وتمسك بوكالة الحزب حتى يهبط على وزارته ثوب الأغلبية البرلمانية . وكان صدقي غاضباً على عبد الفتاح يحيى وغاضباً على بعض الوزراء من حزبه الذين اشتركوا مع عبد الفتاح يحيى في وزارته واعتبرهم مفصولين ، ولكن صدقي وجد نفسه لا حول له ولا قوة فاضطر أن ينحني أمام القوة ويخضع للحكومة القائمة فقرر تأييد وزارة عبد الفتاح يحيى ويرحب بعودته والوزراء الآخريين إلى حظيرة حزب الشعب وازداد صدقي ضعفاً وازدادت الوزارة قوة ، ورأى أعضاء حزبه ينفضون عنه وينضمون إلى السيد الجديد فاضطر صدقي إلى الاستقالة من رئاسة الحزب الذي أنشأه وهكذا انفصل عنه الحزب الذي خلقه كما انفصل عنه ناديه وجريدته لأن القوة انفصلت عنه ولم تعد في يده . وهنا قال صدقي دياشعب كل وزارة ، على أن صدقي عاد مرة أخرى إلى رئاسة الحزب بعد استقالة وزارة عبد الفتاح يحيى . كانت وزارة عبد الفتاح يحيى ضعيفة جداً ولقد أدرك الانجليز مدى ضعفها وانفصالها عن الشعب وخذلان الشعب أياها ومبلغ تداعى النظام الذي ابتدعه صدقي فراحوا يستهينون بها ويستعلون عليها فزار المستر باترسون المندوب السامي بالنيابة مبنى البوليس والمطافئ ، وراح يستعرض قوات بلوك الخضر محاطاً بأعلى مظاهر التفخيم والتكريم كما زار المنشآت العامة واستدعى القواد العسكريين



في الجيش المصري وراح يصدر إليهم الأوامر . ثم تفاقم التدخل  
البريطاني عندما فاتح المستر باترسون عبد الفتاح يحيى بشأن مرض  
الملك وأشار أن المرض يستدعي تعيين نائب على العرش كما طلب  
الاطلاع على وثيقة الأوصياء على العرش في حالة وفاة الملك ، كما  
طلب تعيين رئيسا للديوان الملكي وكان المنصب شاغراً فعين زيورباها  
كما اعترض على وجود السنيور فيروتشي الايطالي كبير مهندسي  
القصور الملكية أو بالأحرى النفوذ الايطالي .

كما تدخل في الدين الاسلامي حيث كان الخلاف قائماً بين الشيخ  
المراغي والشيخ الظواهري ، فالشيخ المراغي كان رئيساً للجامع  
الازهر حتى سنة ٢٩ حين استقال أو بمعنى أصح أرغمه الملك على  
الاستقالة ثم عين بدلاً منه الشيخ الظواهري وظل في منصبه حتى سنة ٣٥  
حين أصر الانجليز خلال هذه الأزمة على أن يستقيل الشيخ الظواهري  
وأن يعود الشيخ المراغي إلى مشيخة الأزهر وسواء كان من الأفضل  
تعيين الشيخ المراغي أو أن يظل الشيخ الظواهري في رئاسة الأزهر  
فالذي حدث هو أن اقالة الشيخ الظواهري كانت بناء على رغبة  
الانجليز أولاً وأخيراً .

وثمة تدخل آخر من جانب الانجليز في صميم الدين الاسلامي ذلك  
أن الشيخ المراغي بمجرد عودته إلى مشيخة الأزهر قرر ترجمة القرآن  
الكريم إلى اللغة الانجليزية فأنبرى له الشيخ محمد سليمان عنارة رئيس  
المحكمة العليا الشرعية وعارضه في هذا الرأي واستبدل في معارضته  
على آيات وحجج دينية وعلمية قوية وأخذ النضال بين الرجلين صورة  
عنيفة فقد تعصب الشيخ محمد سليمان لرأيه ، وبما زاد الصراع احتداماً  
أن الانجليز كانوا وراء الشيخ المراغي - في رأيه - كما أبداه على



ماهر باشا الذى أصبح فيما بعد رئيسا للوزارة . وتدخل الانجليز بهذا الشكل بعد تدخلهم لا فى المسألة الداخلية فحسب وإنما فى صميم الدين ومساندة على ماهر باشا لا شك هو



خنوع واستسلام ومساومة على الدين للبقاء فى الحكم . وإذا كان الشيخ محمد سليمان قد وقف ضد الانجليز وضد الحكومة المصرية وضد شيخ الأزهر فلا نه غير عاين بما لهذه القوات من جبروت وبما يتعرض له من خطر ، ولأنه كان مؤمنا بالدفاع عن قضية مسنده فيها الله وإيمانه وعلمه . والطريف فى الموضوع أن الشيخ محمد سليمان عنارة قد انتصر أخيراً حيث

لم تجرؤ الحكومة على ترجمة القرآن وإنما تقرر ترجمة معانى القرآن وهو الرأى الذى نادى به الشيخ عنارة . ولما أصبح شأن الوزارة ماسخا وهان رئيسها ومعه ملكة قدم عبد الفتاح يحيى استقالته فقبلها الملك (١٤ نوفمبر ١٩٣٤) وعهد فى الوقت نفسه إلى محمد توفيق نسيم باشا تأليفها ،

### إلغاء دستور صدقى

كان أول عمل لنسيم باشا هو إلغاء دستور ١٩٣٠ وكان من الواجب إعادة دستور ١٩٣٣ ولكن الملك لم يفعل فقد انتهر فرصة سخط الشعب على دستور صدقى فألغاه لأنه لم يكن متطابقا على الحياة الدستورية الكريمة ولأنه كان يخاف سيادة الانجليز فى إعادة دستور الشعب وهذا من المسارىء التى يؤسف لها أشد الأسف لأن فيه

أقحام الانجليز في المسائل الداخلية ، كما كان يجب تجنب البلاد  
عواقبه باحترام الحقوق الدستورية للشعب .

على أن الأمة تمسكت بعودة دستور ٢٣ بما دعا نسيم باشا لأن يرفع  
إلى الملك كتابا مقترحا حل الأزمة بأحد اثنين إما عودة دستور ٢٣  
وإما إصدار دستور جديد فرد الملك مؤثرا عودة دستور ٢٣ ولكن  
الحكومة البريطانية عارضت عودة الدستور وقالت أن من الأفضل  
تكوين لجنة تضم جميع الأحزاب بما فيها الوفد لوضع دستور جديد  
يناسب تطور البلد ، وكان رغبة بريطانيا من هذا التبليغ أن تنتحل  
لنفسها صفة التدخل في شئون مصر الداخلية وتعطل الدستور قدر  
ما تستطيع وتزيد في هوة الخلاف بين الأحزاب وتملي إرادتها على  
الحكومة والشعب . فقد صرح السير صمويل هور وزير الخارجية  
البريطانية في لندن ( ٩ نوفمبر ٣٥ ) بأن دستور ٢٣ غير صالح للعمل  
وأن دستور ٣٠ لا ينطبق على رغبات الأمة .

يدلك هذا على أن الانجليز يداورون في طريقة حكم مصر وأن  
سياساتهم في المحاوراة إنما الغرض منها ضرب جماعات الشعب وطالما  
كان الانجليز أصابع في مصر مثل نسيم باشا فإن النفوذ البريطاني  
سوف يظل إلى الأبد ولذلك ثار الشعب على حكومة نسيم أثر تصريح  
هور إذ تبين أنها استشارت الانجليز في شأن الدستور بخواتم بذلك  
تدخلا غير مشروع في شئون مصر .

قامت المظاهرات يوم ١٣ نوفمبر ٣٥ بمناسبة الاحتفال بعيد الجهاد  
فقتل أول شهيد إذ أصابته رصاصة طائشة أودت بحياته . ثم تجددت  
المظاهرات في اليوم التالي فقابلها البوليس باطلاق النار ، فقتل أربعة  
من طلبة الجامعة في القاهرة وطالب بالمعهد الديني في طنطا وأظهرت

الامة أسفها فقررت الاضراب العام يوم ٢٨ نوفمبر فأغاثت المقاهى وتعطلت المصالح واحتجبت الصحف ثم سادت الاضرابات البلاد .

### الاتلاف من جديد

عادت إلى الأذهان فكرة الوحدة ومن ثم تم التفاهم بين الأحزاب على إقامة الوحدة على أساس إعادة دستور سنة ٢٣ وعلى أساس العمل لعقد معاهدة بين مصر وبريطانيا وتكونت الجبهة الوطنية (ديسمبر ٣٥) من حزب الوفد المصرى وحزب الأحرار الدستوريين وحزب الشعب وحزب الاتحاد والمستقلين وأرسلت كتابين (١٢ ديسمبر ٣٥) واحد إلى الملك لإعادة دستور ٢٣ وآخر إلى المندوب السامى لدعوة بريطانيا للدخول فى مفاوضات لعقد المعاهدة .

فاستجاب الملك إلى مطالب الشعب ، وأمر فى نفس اليوم الذى تسلم فيه عريضة الزعماء إلى إعادة دستور ٢٣ . والطريف فى الموضوع أن صدق باشا الذى ألغى دستور ٢٣ كان ضمن من وقعوا عريضة الملك مطالبين بعودة دستور ٢٣ .

وهكذا عاد الدستور بعد غيبة خمس سنين وكانت هذه هى المرة الثالثة التى عاد فيها الدستور . فقد عطل لأول مرة سنة ٢٥ من مارس إلى آخر مايو ٢٦ وعطل المرة الثانية من يوليو ٢٨ إلى ديسمبر ٢٩ والمرة الثالثة سنة ٣٠ حين ألغاه صدقى ولكنه عاد بفضل كفاح الامة

### معاهدة سنة ١٩٣٦

أما بريطانيا فقد ردت موافقة على الدخول فى المفاوضات ، فقد كانت الازمة نهائية مستحكمة وكانت القوات الإيطالية تهاجم الحبشة وتلقى عليها الغازات السامة ، وكانت تهديدات هتلر لدول

الغرب قائمة وكان الجو والأوربي كله مشحونا بالخطر فكانت بريطانيا متلهفة إلى امضاء معاهدة تحدد الاطار القانوني لوجودها في مصر واسكى تضمن من مهر حليفها لها إذا وقعت الواقعة .

ولقد اختلف الناس في شأن مفاوضة الانجليز وعقد اتفاق معهم فتاريخ بريطانيا يؤكد أنها لا تقيم وزنا للمحادثات وأنها لا تنظر إلا من خلال مصلحتها وأنها لا تقوم بما عليها من التزام ، فمن العبث إذن عقد أى اتفاق بينهما يرى البعض أن في مفاوضة بريطانيا اعتراف بالاحتلال وأن الواجب يقضى بجلاء الانجليز أولا ثم المفاوضة ثانيا وهو مبدأ آمن به الحزب الوطني بينما يرى البعض الآخر أننا ونحن أمام نكبة وأن الاستعمار واقع سواء اعترفنا به أو لم نعرف فيجب مواجهة الأمر الواقع بالتحايل على اخراج المستعمر من أرض الوطن .

ومهما كان فقد سبق الزعماء إلى المفاوضات كما تساق النعاج وأمليت عليهم شروط المعاهدة املاء لأنه لا يمكن عقلا الجلوس على مائدة واحدة على قدم المساواة فقد كان الجيش البريطاني الذي يحتل القاهرة يمثل الضغط الجاثم على مصر وكان لا بد أن تكون بنود المعاهدة كلها في صالح الانجليز ، فقد أباغ المندوب السامي الملك أن الاخفاق في عقد اتفاق يترتب عليه نتائج جسيمة ، وأن بريطانيا تحتفظ في هذه الحالة في حق إعادة النظر في سياستها العامة تجاه مصر وقد احتج رئيس حكومة مصر على ذلك وقال أن محادثات أو مفاوضات تعالج في ظل هذه التصريحات لا يمكن أن تكون سليمة في اتجاهها ، فأجاب المندوب السامي أن حكومته تحتفظ لنفسها بحرية العمل بالنسبة لمستقبل مظلم وبعيد ومجهول .

وهكذا جرت المفاوضات في جو من الضغط والاكراه مما أدى  
إلى عقد معاهدة ( أغسطس ١٩٣٦ ) .

نعود إلى حديث الدستور - فبعد صدوره انجهرت الأنظار إلى  
تشكيل وزارة ائتلافية ولكن الوفد لم يرض بهذه الفكرة فعهد الملك  
إلى علي ماهر باشا وكان رئيسا للديوان الملكي ليؤلف الوزارة  
( ٣٠ يناير ٣٦ ) فاتخذ العدة في سبيل اجراء الانتخابات وقد اتجهت  
النية إلى اجتناب التزاحم في الانتخابات صونا للوحدة فتم الاتفاق بين  
الأحزاب على ترك ٧٧ دائرة دون مزاحمة

### وفاة الملك أحمد فؤاد

وفي ٢٨ أبريل توفي الملك أحمد فؤاد فنعمه مجلس الوزراء في  
بيان شمل المناداة بفاروق ملكا على مصر .

ولد أحمد فؤاد في ٢٦ مارس ١٨٦٨ ولما خلع أبيه اسماعيل عن  
العرش سنة ١٨٧٩ اختار ايطاليا مقراً لمنفاه ثم رحل إلى الأستانة  
سنة ١٨٨٨ ، وعندما كان بايطاليا ألحق ابنه بمدارسها ثم بالمدرسة  
الحربية الايطالية ، فلما تخرج انتظم في سلاح الجيش الايطالي لمدة  
ثلاث سنوات ثم ذهب إلى الأستانة للحاق بأبيه والتعرف على السلطان  
عبد الحميد وعينته الحكومة العثمانية ملحقاً عسكرياً بسفارتها في فيينا  
ولما تولى الخديو عباس الثاني عرش مصر عين في معيته كبيراً لياورانه  
برتبة اواء بالجيش لمدة سنتين ثم قضى بقية عهده بالامارة دون  
مناصب . وكان وهو أمير يطمع لأن يكون ملكاً في أي دولة تسعى  
سنة ١٩١١ ليكون ملك طرابلس المغرب وفي سنة ١٣ سعى ليكون  
ملك ألبانيا ولكنه لم يوفق . ولما قامت الحرب العالمية الأولى سنة ١٤



وأعلنت بريطانيا الحماية على مصر وخلعت الخديو عباس طمع في الملك ، ولكن أخاه حسين كامل كان أكبر منه فعيثته بريطانيا فلما توفي ( ٩ أكتوبر ١٧ ) عينت أحمد فؤاد سلطانا على مصر .

من هذه الفذلكة التاريخية تظهر لنا الرجاءات التي تعرض لها أحمد فؤاد . فقد كانت حياته أشبهه بريح عاصف تصفر في نفس خربه فجعلت منه رجلا مهزوز الشخصية ، فقد عاش مشرداً عن مصر متشبها بروح أجنبية مستجدياً عرشاً خالياً يجلس عليه لينقذ نفسه من عقدة الاحساس بالطرده . لقد رأى وهو صغير القوة تسلب منه الحياة وتجرده من الامارة حيث شهد بريطانيا تخلع أبيه فاستسلم لعقدة الخوف التي سلبت مستقبله إلى الانجليز ، ولذلك كانت حياته وهو سلطان أو ملك من سنة ١٧ حتى سنة ٢٦ أي من وقت جلوسه على العرش إلى يوم وفاته خنوعاً لبريطانيا على طول الخط ولكنه عندما كان يرى سلطة الشعب تطغى على بريطانيا سرعان ما يرتج عليه الأمر فينحني للشعب لأنه تعود أن ينحني دائماً للقوة ، وقد وجد في الشعب قوة أقوى من قوة بريطانيا .

عندما اعتلى أحمد فؤاد العرش وواجه الحكم كان مبهوراً بالعز الجديد الذي نزل عليه وأنقذه من حياة التشرد . فقد وجد نفسه يجلس على كرسي فرعون بعد أن كان يستجدي في شوارع روما ، ولذلك عاش ومات عبداً للانجليز الذين قدموا له الجميل . وكان الانجليز يرون مصر ( عزبة ) وأحمد فؤاد بمثابة ناظر العزبة وبذلك كانت وظيفة الملك بمثابة وظيفة التابع لهم . وما زاد في ضعف الرجل أنه جلس على العرش وهو في الخمسين بعد أن ولت عنه أحلام الشباب ولذلك هانت نفسه وهان وقار الملك وهانت في نظره كرامة الشعب .



عندما جلس أحمد فؤاد على العرش سنة ١٧ لم يجد غضاضة في الحماية ولا في اعتبارها مصدراً لولاية العرش فقد قال في خطابه إلى وزيره حسين رشدي (١٠ أكتوبر سنة ١٧) «توايننا بالاتفاق مع الدولة الحامية عرش السلطنة المصرية، فكان الأمر والنهي إلى السلطة البريطانية فركع للاحتلال - لأنه سنده وسند أسرة محمد علي - فقد دخل الاحتلال للحفاظ على العرش علماً أنه فيما بعد لما ضعف الاحتلال طرد



حسين رشدي باشا

الشعب فاروق آخر سلالة أسرة محمد علي، وبالرغم مما أصاب الشعب من اعتساف واضطهاد، ظل أحمد فؤاد موالياً للسلطة البريطانية وبالرغم مما كان يلاقيه الشعب من ضائقة ما أية لم يفتأ أحمد فؤاد من مبادلة الانجليز خالص الود حتى أنه منح السلطة البريطانية (٩ مارس سنة ١٨) ثلاثة ملايين ونصف من الجنهات هبة لها لأنها حمته .

وهذا أكبر دليل على سقوط الملك إلى أحط أنواع الدرك لمساعدة الدولة الغاصبة التي احتلت البلاد وسلبت حريتها ومنقت استقلالها . فلما انتهت الحرب وطالب الشعب بالاستقلال وأعرضت بريطانيا عن مطالب مصر لم يتحرك الملك فؤاد وترك البلد يغلي ومضى في سبيل مساهمته السياسة البريطانية . ولما اشتعلت الثورة (٩ مارس ١٩) وواجه الانجليز الثورة بالقوة مرة وبالدن والخداع مرة أخرى احتجب السلطان أحمد فؤاد في قصره تاركاً الشعب وجهها لوجه مع الانجليز واستهدف من أجل ذلك سخط الشعب وكراميته وباعدت

الحوادث بينه وبين الشعب وكان لا يفتأ يستعين بالوصوليين من الوزراء على يد الثوار ولكن الأمة ظلت مشاركة في نضالها حتى قبلت انجلترا أن تدخل في مفاوضات مع مصر لحل المشكل .

فلما وقع الخلاف بين سعد وعدي على تكوين وفد المفاوضات ، يعمل الملك شيئاً على تقريب هوة الخلاف بل زاد النار اشتعالاً ضارباً هذا بذلك مما أدى إلى وقوع اضطرابات دامية .

فلما أعلن الاستقلال ( ١٥ مارس ٢٢ ) وبدأت الثورة نوعاً وتحدت الأوضاع ، أخذ الملك يضع العقبات في سبيل استكمال الاستقلال وراح يحول التيار الثوري المندفِع ضد بريطانيا إلى تيار داخلي حزبي حيث يصطدم الزعماء مع بعض . فقد وقف ضد إصدار الدستور ، ثم انحى أمام إرادة الشعب - شأن كل رجل ضعيف - ينتحى أمام القوة عندما رآه مصرأ على الدستور فأصدره ، ثم راح يتلاعب بالانتخابات وتطبيق الدستور كيفما يحلو له دون أن يعجز عن استحثاث الوصوليين لتفسير بنوده وتقنين رغباته .

واقعد أضر الملك قوادب سياسته حيال الدستور أشد الضرر بالبلاد ويحمل معه في هذه التبعة أشباع الحكم المطلق من المستوزرين والوصوليين الذين كانوا أداة له في تحطيم بنود الدستور فلولا هؤلاء الوصوليين لما تمكن من أن ينفذ الانقلابات الرجعية الثلاث التي تمت في عهده ، كما يحمل معه التبعة أيضاً سعد بشكل كبير . فقد كان سعد يكابر الملك ويكابر الانجليز وفي ذلك مفخرة له ، ولكن مكابرتة للملك كانت في سبيل الاستسلام الشخصي ليحوز مركزاً يمكنه من أن يستحوذ على الحكم . فقد وقف سعد ضد الملك مستفيداً من الثورة

التي كانت تخوضها البلاد ومستغلا الروح الوطنية المتأججة في سبيل  
تسخيرها لشخصه وقد أحكم سعد - بما كان له من سلطة وجاه - من  
توثيق الرباط بين الثورة وبين اسمه ، فأصبح اسم سعد رمزاً للثورة  
فكان من خرج عليه يعتبر خائناً لسعد وخائناً للثورة وخائناً للأهداف  
الوطنية . ولقد ورث سعد هذه الفكرة الخليفة النحاس ، فكان من  
يعارض الرئيس الجليل مصطفى النحاس باشا يعتبر خارجاً على الوطن  
وخائناً للأهداف الوطنية - مما خلق في مصر نفوراً بين الناس  
فدكتاتورية سعد أو الدكتاتورية البرلمانية التي اعتنقها قد طغت على  
المقومات الأدبية في الخلق السياسي وبالتالي طغت فيما بعد بالمثل  
دكتاتورية النحاس على نفس المقومات الأدبية في الخلق السياسي .

وهذا التصرف من سعد في مكابرة الملك أو في مكابرة النحاس  
من بعده للملك وإن بدا أمام العين كما أنه أضر بهيبة الملك لأنه أصبح  
منافساً له ، إلا أنه في الواقع قد دعم سلطان بريطانيا في مصر ، فقد  
كان الأمر كله أشبه بالتمثيلية التي اتفق فيها الرجلان ( الملك وسعد )  
ليعبثا بالشعب مما أدى بالثورة لتتحرف عن مجراها الطبيعي الذي  
كانت تسير فيه ضد الانجليز وضد الحكم الملكي المطلق ، ولعمري  
أن الملك كان في هذه الصورة أشبه بالقديس البوذي الذي أحرق نفسه  
إرضاء لآلهة الانجليز .

أما مكابرة سعد أمام الانجليز فقد بدأها مع عبد العزيز فهمي  
وعلى شعر أوى بالذهاب إلى دار المندوب السامي مستفيداً من طبع  
الانجليز في التسويف والمماطلة والبرود وعدم أخذ الأمور بالحزم  
أو بالجدية . وقد تحققت دراسة سعد في الانجليز ، فلم تقبض عليه

السلطة البريطانية في ذلك الوقت ولا على زميليه بل حادتهم المندوب  
السامي حينذاك حديث ودم ودم ويبحث الموضوع . فلما اشتعلت  
الثورة وقبضت السلطة البريطانية على من قبضت وكان مع الذين قبضت  
عليهم سعد زغلول فاشتد هياج الشعب وطالب بالافراج عن جميع  
المعتقلين وخاصة عن سعد بما وضعه في العدة لأنه أصبح بطلاً وطنياً  
فلما نفته ازدادت صورته وضوحاً وراح اسمه يتسلاًلاً . وبما أكد  
لسعد أنه ان يحسه مكروه ، ثقته في أن الشعب ان يتخلى عنه ومن  
ثم ظل يمارس اللعبة السياسية ردحاً . فلما قتل السردار السيرلي ستاك  
سنة ٢٤ وكثر الانجليز عن أنياب الحقد انكمش سعد واعتكف  
وعرف أن الأمر ليس هزلاً وإنما هو جد فخاف على نفسه وانزوى  
تتجلى شخصية الزعيم وقت الشدة وصموده أمام الأحداث لا في  
هروبه وانزوائه ولا في تقديم الآخرين فداء له ولا في الهتاف  
والخطب الرنانة ولا في الأثرة وحب الذات ، وإنما في التضحية  
وتقديم الصفوف وحمل السلاح والاقدام .

ومن اللحظة الأولى التي اعتقلت فيها السلطة البريطانية العديد من  
المصريين بتهمة قتل السردار عمداً مع سبق الاصرار والترصد وتقديمهم  
للمحاكمة لقطع رقابهم تنكر سعد للمتهمين المصريين وتنصل من التهمة  
ووصف الذين اشتركوا في الجريمة بأنهم خونة وسفاكين ومجرمين  
مع علمه بأنهم ما كانوا ليقدموا على هذه الجريمة لولا ثقتهم من أن  
فيها ارضاء للحركة الوطنية . والواقع أنه ليس من الخلق السياسي في  
شيء أو من الخلق عامة في أن تقدم على عمل مع شركاه لتأخذ النصر  
كله لك إذا صادف العمل النجاح ، أو ترك مسئولية الفشل كله لهم

إذا أصاب العمل السقوط . كذلك كان شأن سعد عندما كانت الجمعيات الوطنية تقوم باغتيال الانجليز ويأتي العمل بفائدة على سعد بأن تدعم مركزه ويقوى اسمه ، كان يباركها ويصف العمل بالتضحية والوطنية . فلما قامت إحدى هذه الجمعيات باغتيال السير لى ستاك ووجد سعد الشر لاحق به هال وكبر واعتبر هؤلاء المصريين الذين قاموا بالاغتيال خونة ومجرمين .

إن من صفات الزعيم أن يقف إلى جوار بني وطنه وهم في المحنة سواء كانت هذه المحنة التي نزلت بهم من سوء تصرفهم أو كانت قضاء وقدرًا أو كانت عن رضا الزعيم أو غير رضاه . فهمة سعد تظهر في وقت الشدة أي الوقت الذي يصبح فيه الخطر مجسماً لا في الوقف الذي كانت تسير فيه الجماعات هاتفة دُموت ويحيا سعد ، وإذا كانت الجماهير قد ضحت بنفسها فداء لسعد عندما اعتقلته السلطة البريطانية وقبلت أن تموت ويحيا سعد قبل حادث السردار ، أما كان الأولى بسعد أن يقف إلى جوارهم وهم في محنة ليرد لهم الجميل لا أن يتركهم يواجهون الاعتقال والمحاكمة والحكم بالاعدام وحدهم وامرئ أن في تخلى سعد عن شعبه في هذه الشدة لا يعتبر نقطة تحول في ثورة سنة ١٩ ولا يعتبر ايذاناً بانتهاء الثورة لأن ثورة ١٩ كانت قد تحولت وانتهت قبل ذلك التاريخ ، وإنما تخلى سعد يمثل لنا الوقت الذي كشف فيه سعد عن حقيقة من أنانية واثرة وحب ذات ومصلحة شخصية تربو على كل اعتبار وطني .

وموقف سعد سنة ٢٤ يشبه موقف مصطفى النحاس باشا عندما فشل في مفاوضاته مع الانجليز فخاف سقوط وزارته فراح يتنكر



الأعمال المصرية ويبارك الاستعمار وينادى بخسرتنا المعاهدة وكسبتنا  
صداقة الانجليز . وليس عام ١٩٣٠ هو الذى مات فيه النحاس باشا  
أديبا ، فقد مات الرجل قبل ذلك واسكن عام ٣٠ كان أحد الأعوام  
التي كشف فيها عن نفسه كما كشف عن نفسه بعد ذلك في ٤ فبراير  
سنة ٢٠٠٤ عندما جاء إلى الحكم على ظهر الدبابات البريطانية وكما كشف  
عن نفسه أيضا مرات عديدة بوصفه الدولة البريطانية المحتلة للأراضي  
المصرية بالدولة الصديقة وكما كشف عن نفسه أيضا سنة ٥٠ عندما  
كان رئيسا للوزارة وقال للملك فاروق دلى طلب واحد ، فقال  
ما هو ، قال « أن تسمح لي بأن أقبل يدك » ونحن إذا أردنا أن نعدد  
المرات التي كشف فيها النحاس عن نفسه لهجزنا عن الحصر .

هذا هو سعد زعيم الشعب وهذا هو النحاس خليفته . وإذا  
كانت الأقالة أو الارغام على الاستقالة التي عاناها سعد أو خليفته  
النحاس من بعده فللاستهلاك المحلي .

ليس هذا خروجا عن الموضوع وإنما اضطررنا له لكي نكمل  
حلقة الملك فؤاد بوصفه حاكم رجعي يحكم ضد إرادة شعبه . وموقفه  
مع وزراء الشعب سعد والنحاس بوصفهما الحاكمين اللذين حازا  
ثقة الشعب .

كان الملك أشبه بالمايسترو في فرقة موسيقية وكان الزعماء أشبه  
بأفراد التخت الذين يعزفون نغمات حزينة لييكو الجماهير أو يعزفون  
نغمات صاخبة ليثيروا الجماهير دون أن يحسوا بشيء مما يعزفونه ، كل  
همهم هو أن يقبضوا الثمن آخر الحفل .

الواقع أن الملك كان الملهم لكل التصرفات التي كان يقوم بها  
الزعماء سواء الخنوع للاستعمار أو الحكم المطلق القائم على الانقلابات



ضد إرادة الشعب ، ولولاه لما اجترأ هؤلاء الوصوليون على انتهاك  
حقوق الأمة .

لم يكن الجانب السياسى من حياة أحمد فؤاد إلا صورة داكنة  
لعهصر لاقت فيه مصر الهوان سواء منه أو من الزعماء أو من الانجليز  
فقد كان متخاذلا أمام الانجليز وأمام الزعماء وقد أدت هذه السياسة  
إلى الاضطراب وعدم الاستقرار وإلى ضعف البلاد أمام العدوان  
البريطانى مما عطل نهضة التقدم والاصلاح .

### فـاروق

كان فاروق يتلقى العلم فى قصر كبرى هاوس بلندن حين بلغته  
وفاة أبيه فحضر مسرعا إلى مصر فوصلها يوم ٦ مايو سنة ٣٦ وفى  
٨ مايو اجتمع البرلمان ونودى به ملكا فوقف على ماهر باشا رئيس  
الحكومة حينذاك وأعلن فى حركة مسرحية تنازل الملك فاروق  
عن ٥٠ ألف جنيه من مرتبه السنوى فأصبح ١٠٠ ألف بدلا من  
١٥٠ ألف جنيه ثم فتح مظروف الوصاية التى حررها الملك الراحل  
أحمد فؤاد فوجدها تضمنت تعيين محمد توفيق نسيم باشا وعللى يكن باشا  
ومحمود فخري باشا أوصياء ، فلم يأخذ البرلمان بهذا رأى وقرر  
تشكيل مجلس الوصاية من الأمير محمد على وعبد العزيز عزت باشا  
ومحمد شريف صبرى باشا .

### انتهاء حكم المائة يوم

وعلى أثر ذلك قدم على ماهر استقالته (٩ مايو ٣٦) بعد أن دام  
حكمه مائة يوم كان فيها فرس الرهان حيث كان حكم كله حركة ، فقد

تم في عهده اجراء الانتخابات في ظل دستور سنة ٣٠ كما أثبت أكبر  
مشكلة دينية شغلت وتبلبلت من أجلها الأذهان وهي مسألة ترجمة  
القرآن وانقسم العلماء إلى فريقين الفريق الذي ينادى بالترجمة ويسنده  
الحكومة ويتزعمه شيخ الأزهر والفريق الذي يعارض الترجمة ويتزعمه  
الشيخ محمد سليمان عنارة رئيس المحكمة العليا الشرعية ويسنده الله .  
وقد نجح هذا الفريق بالرغم مما تعرض له من ضغط وارهاب ولم  
تتم الترجمة ، كما تألفت الجبهة الوطنية لمفاوضة الانجليز في سبيل اتمام  
معاهدة سنة ٣٦ وفي هذه ایضامات الملك فؤاد وأرسل إلى فاروق  
يستدعيه على عجل بالاسراع إلى مصر لتبوأ عرشه الجديد، كما تم أيضا  
في عهده رفض البرلمان لأعضاء الوصاية الذين عينهم فؤاد وتشكيل  
أعضاء آخرين بدلا منهم

كل هذه الأحداث وغيرها وقعت في المائة يوم التي حكم فيها على  
ماهر وهي أحداث لامت شخصيته فقد كان يميل لأن يقال عنه أنه  
سريع وحاسم وأهل للجلال الأمور وأنه رجل الساعة . ولقد  
حاول أن يظهر خلال حكمه في صورة البطل المجاهد الذي تتجه إليه  
أنظار الزعماء بحثا عن حل لما أشكل عليهم ، ولكن على ماهر ما كان  
أبدأ صادقا في حياده وإنما كان بمثابة السمسار الشريف فراضيه مليء  
بالنزعات العدوانية . فقد اشترك في الوزارات الرجعية الثلاث التي  
اعتدت على الدستور في وزارة زيور سنة ٢٥ ووزارة محمد محمود  
سنة ٢٨ ووزارة صدقي سنة ٣٠ ، وكانت صداقته للملك فؤاد قوية  
فكان من أشد أنصاره منذ فجر الحركة ، وأحد مسنده ومستشاريه  
الخصوصيين ، وقد أسس بالاشتراك مع حسن نشأت باشا حزب  
الاتحاد لتدعيم الحكم الملكي المطابق ولقد ورث فاروق هذا الايمان

بالحكم المطلق وأفهمه أن من حق الملك أن يملك وأن يحكم وأن يعين الوزراء ويقيلمهم دون معقب على تصرفاته . وأن يعين رئيس ديوانه دون الرجوع إلى الوزارة . وهذه مشكلة سبق البت فيها في عهد الملك فؤاد بأن لا حق للملك في ذلك ، وذلك لكي يصبح هو رئيسا للديوان . وهو صاحب الرأي القائل بأن من حق فاروق أن يتولى الحكم إذا بلغ ١٨ سنة هجرية أى ما يعادل ١٧ سنة ميلادية وبضعة أشهر وهذا لعمري استهتار بالشعب ، إذ كيف يتولى أمر البلاد « طفل » وهو صاحب الجملة المشهورة « أتم عايزين الملك يكون بصمجتى » .

لقد أساء على ماهر إلى القضية الوطنية بتلقين فاروق الكثير من الآراء الخاطئة مما جعل فاروق أرضا خصبة لكل سوء ، فقد اندفع بعد ذلك وراء الرذيلة حتى بلغ أحط دركاتها . فبعد على ماهر تلقفه أحمد حسنين ثم كريم ثابت ، ثم ما زال يتلقفه أهل السوء الواحد بعد الآخر حتى أصبح في النهاية عبدا للخادم محمد حسن والحلاق بولى . هذا هو على ماهر الذى وقف وراء الملك فؤاد ووراء فاروق إلى أن تولاه أحمد حسنين فأخذت الغيرة بعلى ماهر وراح يعيره قائلا « أنا السبب فى أنى أجلس على العرش ولولاى لما كان ملكا » فلما وصلت هذه الجملة مسامع فاروق أقصاه عن بابه فظل بعيداً عن العرش زهاء عشر سنين أى من سنة ٤٢ إلى سنة ٥٢ . ومن سخرية القدر أن على ماهر الذى كان رئيسا للوزارة عندما جلس فاروق على العرش فى ٩ مايو سنة ٣٦ كان رئيسا للوزارة يوم طرده من العرش فى ٢٦ يوليو سنة ٥٢ .

الواقع أن حكم المائة يوم كانت كلها أحداثا سريعة أشبهت طابع  
على ماهر ، والواقع أيضا أن شخصية على ماهر تشبه د و ابور من  
غير صنفور ، فقد كان يشحن ذهنه بأراء خيالية عديدة غير مدروسة  
يريد تنفيذها فيتعثر وكذلك شحن ذهن فاروق بالكثير من الآراء  
التي أضرت به وأدت به إلى السقوط عن على العرش .

### أعضاء مجلس الوصاية

اختار الملك أحمد فؤاد ثلاثة رجال لعضوية الوصاية أولهم  
عدي يكن وكان قد مات وثانيهم توفيق نسيم باشا الذي عرض عليه  
رياسة الشيوخ ولكنه اعتذر لأنه استاء من تخطي البرلمان إياه في  
تعيين الأوصياء . والواقع أن نسيم باشا تقلد أعلى وظائف الدولة  
فقد كان رئيسا للديوان الملكي كما كان رئيسا للوزارة أكثر من مرة  
وكان مرشحا للوصاية على العرش ، إلا أن طابعه كان دائما رجحيا  
من الطراز الأول فقد وقف دون إصدار دستور سنة ٢٣ عندما  
كان رئيسا للوزارة فلما عجز أمام إرادة الأمة حاول أن يمسحه فلما  
فشل استقال وحينما كان رئيسا للوزارة سنة ٣٥ واجتمعت الأمة  
على إلغاء دستور سنة ٣٠ الذي كان معمولا به في ذلك الحين وإعادة  
دستور ٢٣ استجاب إلى الأمة لإلغاء دستور ٣٠ ولكنه لم يصدر  
دستور ٢٣ لأن طابعه ضد الدساتير ولذلك عاشت مصر فترة طويلة  
دون أي الدستوريين . إلا أنه اضطر أن ينحني للقوة عندما وجد  
إرادة الأمة صلبة فأصدر دستور ٢٣ ولكنه لم يطلق البقاء فاستقال  
لأن الدستور له كمال نور تهرب منه الخفافيش .

ولقد كان توفيق نسيم يجرى إلى الوزارة متلصصا ويخرج

منها متلصصا لأنه يعرف بغض الشعب له ، أما هو فلم يبغض الشعب  
أو يحبه لأنه كان متبلدا للاحساس لا يقيم وزنا للكرامة . كما كان  
ينتقص الشخصية الحازمة أو الذكاء أو الدهاء وهو يبدو أبكم في  
كثير من المسائل ظانا أن السكوت حكمة إلا أنه كان أقرب إلى البله  
منه إلى الغموض وأقرب إلى الغباوة منه إلى الخنكة ، ولقد أحسست  
الجاهل في هذه الصفات فكانت تهتف قائلة « أحبه يا نسيم يا أبو  
عقل تخين تا كل برسيم » وحسبي على تفاهة عقله أنه أحب خادمة  
اللوكاندة التي كان ينزل فيها وهو في أحد رحلاته في النمسا وهي فتاة  
يهودية في سن حفيدته لم تتجاوز السابعة عشر فأنى بها إلى مصر  
وكتب لها كل ثروته مقابل معاشرتها معاشرة الأزواج مما حدا  
بالحكمة لأن تحجر عليه للسفه .

هذا هو توفيق نسيم السفية الذي كان رئيس الديوان الملكي  
ورئيس الحكومة ومرشحا للوصاية ورياسة مجلس الشيوخ ، رجل  
غير متمالك لقواه العقلية وهو أنموذج لكثير من زعماء ذلك العصر  
الذين غرروا بالشعب واستغلوا ثورة سنة ١٩ وأدعوا بعد ذلك  
أنهم يحاربون الانجليز .

أما محمد فخري باشا وهو ثالث المرشحين للوصاية ، فقد كان  
زوج الأميرة فوقية أخت فاروق الكبرى من الأب وابنة الأميرة  
شويكار وقد زوجها أبوها الملك فؤاد من فخري باشا وعينه سفيرا  
لمصر في باريس فعاش في باريس عيشة ترف بين شوارع الشانزليزيه  
ومواخيرها وعاشت زوجته عيشته ، أما واجب الوظيفة وقداصة  
الوطن فلم يعطهما الرجل شيئا من اعتباره فلم يكتب الرجل تقريرا



واحداً وهو سفير للحكومة المصرية ولم يكتب خطاباً واحداً إلى مركز رياسته . فقد كان يعطى خاتمه إلى سكرتيره ليؤده به الرسائل الرسمية دون أن يكلف نفسه اعـدادها أو قراءتها أو حتى مشقة امضائها . وقد عاش في باريس عيشة الأعيان لا يذهب إلى السفارة ولا تجرؤ وزارة الخارجية على محاسبته لأنه صهر الملك ، ليس له أثر في السياسة العامة لأنه كان لا يفقه شيئاً من المذاهب السياسية أو التيارات الوطنية .

أما الأوصياء الذين اختارهم البرلمان فالأمير محمد على الذي أصبح ولياً للعهد كان تركيا بكل ما في الكلمة من معنى . وقد امتاز بميوله الوفدية لذلك آثره النحاس باشا . أما عبد الزيز عزت فقد كان من أثرياء الباشوات الذين ولدوا وفي أيديهم ملاعق من ذهب يفصله عن الشعب ستار حديدى . أما محمد شريف صبرى فقد كان شقيق الملكة نازلى وحفيد سليمان باشا الفرنساوى .

### النحاس باشا يؤلف وزارته الثالثة

ألف النحاس وزارته عقب استقالة على ماهر ( ٩ مايو ١٩٠٦ ) وقد ذكر في كتابه إلى مجلس الوصاية أنه يريد تحقيق استقلال البلاد بإبرام معاهدة مودة وتحالف مع الدولة الصديقة . وطبعاً كان أول القصيدة كفوفاً ، إذ كيف يمكن القول بأن تحقيق الاستقلال يكون بإبرام معاهدة إذ أن التحالف بين دولة فتية ودولة مستعمرة معناه هدر للاستقلال لا تحقيق له . ثم كيف يمكن وصف الدولة المحتلة الغاصبة التى سفكت دماء الأبناء بالدولة الصديقة . ولكن النحاس درج منذ نعومة أظفاره على هذا المنطق المعكوس فى تفسير الأمور .



وعلى العموم فقد مضى النحاس في طريقه وجمع هيئة المفاوضة من جميع الأحزاب والمستقلين ما عدا الحزب الوطنى من مصطفى النحاس ومحمد محمود واسماعيل صدقي وعبد الفتاح يحيى وواصف بطرس غالى وأحمد ماهر وعلى الشمسى وعثمان محرم ومحمد حلى عيسى ومكرم عبيد وحافظ عفيفى ومحمود فهمى النقراشى وأحمد حمدى سيف النصر وبالاختصار من كل الزعماء حيث سبق الجميع كما انعاج إلى لندن لتوقيعها في ٢٦ أغسطس ١٩٣٦ .

وكان غرض بريطانيا من توقيع كل الزعماء ألا تترك فرصة لأجد المصريين لنقضها . وهكذا للأسف ترى المصريين يجتمعون ويأتلفون حول تقييد مصر وربطها بالحلقة البريطانية أكثر من اجتماعهم وتآلفهم في سبيل العمل لاستقلالها .

كانت سياسة بريطانيا طوال القرن التاسع عشر والنصف الأول من القرن العشرين العمل على بسط نفوذها على مصر حتى يمكن لها أن تتحكم في منطقة الشرق الأوسط لأن مصر مفتاح المنطقة . لذلك حاربت نابليون وتوسطت بالحيلة وسعت لاحتلال البلاد بشق الطرق وعمدت على التدخل عن طريق ضعف أسرة محمد على باقراضها النقود وتهمة النزوات الرخيصة لها وشراء أسهم قناة السويس ، ثم ادعائها - أخيراً - بالحفاظة على العرش ومحاربتها عرابي ثم إعلانها الحماية سنة ١٨٨٢ ، فلما ثارت البلاد سنة ١٩٠٩ وجاربت الانجليز سعت بريطانيا بوسيلة أو أخرى بعد أن أعياها الأمر إلى تحقيق الاستعمار فحاولت بطرق مختلفة حتى نجحت سنة ١٩١٤ عن طريق امضاء معاهدة فالقول بأن المعاهدة معاهدة صداقة قول خاطئ . فهي معاهدة اغتصاب

والولا الاحتلال لما وقعت المعاهدة التي هي في الواقع ظلم أمضيت تحت  
الضغط الأدبي والمادي فقد جرت المفاوضات في جو مشحون بالاكراه.

ولقد دلت الحوادث السابقة على أن كل فشل في المفاوضات وكل  
امتناع من جانب مصر على قبول المعاهدة كان يعقبه تهديد وعدوان  
بريطاني ، ففشل مفاوضات عدلي سنة ٢١ أعقبه ضغط وارهاب  
واعتقال وتشريد ونفى للمصريين . وفشل مفاوضات سعد سنة ٢٤  
أعقبه انذارات بريطانية وتبليغات عديدة أثر مقتل السير لي ستاك  
فطردت بريطانيا الجيش المصري من السودان واحتلت الجمارك  
وأخذت نصف مليون جنيه ، واجأت إلى وسائل الارهاب المختلفة  
للانتقام من عدم توقيع المعاهدة . وفشل مفاوضات ثروت سنة ٢٨  
أعقبه ضغط وانقلاب وتعطيل الدستور . وفشل مفاوضات النحاس  
سنة ٣٠ أعقبه ضغط وارهاب وإلغاء الدستور .

وقد هدد السير مايلز لامبسون السفير البريطاني قبل اجراء  
محادثات سنة ٣٦ بأن فشلها سيعود على مصر بالعواقب الوخيمة .  
ومع ذلك فليس معنى هذا أن بريطانيا مسئولة وأن الجانب المصري  
كان مضطراً تحت الضغط والتهديد على قبول شروط المعاهدة فمسئولية  
الزعماء الذين وقعوا المعاهدة جسيمة لأنه كان من الواجب عليهم  
أن يستمروا في النضال وفي مقاومة الاحتلال دون الاذعان له وقبول  
معاهدة تقضي على الاستقلال وتقرر الاحتلال . فقد عاشت مصر في  
نضال مع بريطانيا من سنة ٢١ إلى ٣٦ دون أن تذعن لرغبة بريطانيا  
في امضاء معاهدة لأن المعاهدة تقنن الاحتلال وتجعل للمستعمر حقاً  
شرعياً في وجوده .

واقـد كـانـت مـعـاهـدة ٣٦ عـبـثـا أـدبـيا ثـقـيـلا و عـبـثـا اـقـتـصـادـيا و ثـقـافـيا  
و عـسـكـريـا . فـالـا لـتـزامـات الـتي نـصـت شـرـوطـها كـانـت فـوق طـاقـة مـصـر  
و عـاقـت مـن تـقـدم نـهـضـتها و و ضـعـت مـصـر طـرف خـصـومـة فـي أـى صـراع  
عـالمـي و مـمـها كـان فـقـد و قـع النـحـاس المـعـاهـدة كـما كـان يـسـمـيـها مـعـاهـدة  
الشـرف و الـاسـتـقـلال و كان



همـه الأول أن يـضـمـن  
صـداقـة الـانـجـليـز و يـضـع حـدا  
لـمـقا لـهـم ضـدـه فـي طـمـسـن إـلى  
اسـتـوزارـه و بـقائـه فـي الحـكـم .  
و لـقـد بـدأ الجـو كـله بـعـد ذـلك  
فـي صـالح النـحـاس . فـالـمـلك  
طـفـل و مـجـلس الوصـاية مـن  
نـسـج يـده و الـبرلمان يـؤيدـه  
و بـذـلك باقـت كل القـوى  
المؤثرة فـي سـياسـة مـصـر فـي  
قـبـضـته مـا جـعـلـه يـسـتـعـلى فـي  
حـكـمـه . لـقـد قال النـحـاس  
عـند تـأليف الوزـارة د لا  
حـزبـية بـعـد الـيـوم ، و كـان

النـحـاس باشا و بـريـطـانـيا يـسـانـدان  
مـعـاهـدة ١٩٣٦ أو مـعـاهـدة الشـرف  
و الـاسـتـقـلال كـما كـانـوا يـسـمـيـونـها  
أو المـعـاهـدة الـتي و لـدت مـيـتـة

المـعـتـقـد أن يـسـير سـسـيرة و طـنـية سـايمـة و اضـما مـصلـحـة و طـنـه فـوق كل  
اعـتـبار ، و لـسـكـنـه لـم يـكـن صـادق الوـعد فـبـعـد امـضـاء المـعـاهـدة سـار فـي  
طـريق الحـزبـية إـلى أـبـعد مـدى و أخـذت وزـارـته بـسـنة التـعـصـب لـانـصارها  
مـن الـوفـديـين عـلى سائر طـبـقات الشـعب ، و مـضـت فـي طـريق الحـسـوبـية

الصارخة والانتقام من خصومها وظهر أثر ذلك في التعيين للوظائف  
الكبيرة وفي الترقيات وفي الرفات والاحالات إلى التقاعد وفي تعيين  
العمد والمشايخ وفي تعيين أعضاء الشيوخ واستبعاد خصوم الوفد مما  
هو الدولة إذ صارت المسألة تتعلق بالحزبية أكثر منها وطنية وأصبحت  
الوفدية ديناً وعقيدة يجب أن تطغى على كل سياسة أخرى ، وامتدت  
المحسوبية من الوفديين إلى صلات القرى والمصاهرة وبذلك اتسعت  
المنافع الخاصة التي قدمها النحاس وأضر بها البلاد إذ ابتعد كل البعد  
عن العدل والنزاهة إلى الطغيان والأناية . واستفحلت المحسوبية  
الحزبية والمحسوبية العائلية ومحسوبية الوزراء ومحسوبية أعضاء  
البرلمان .

وقد ازداد النحاس بعد توقيع المعاهدة إلى التعلق بالحكم المطلق  
فقد كانت دكتاتوريته البرلمانية أسوأ من دكتاتوريه صدى وكانت  
وثيقة الشرف والاستقلال هي صك وتأيد الانجليز له فلما اطمأن  
إلى الحكم راح يطفئ ويقرب من يرضى عنه ويبعد من يغضب عليه ،  
وكان مجلس الوزراء والهيئة الوفديه تقره في كل تصرفاته لأنهم كانوا  
يرون نفعاً لهم في ذلك . وما زاد في ضراوة النحاس الصفات التي  
أضفى عليه بها مكرم عبيد وغيره حيث كانوا يطلقون عليه لقب  
« الرئيس الجليل » و « نبي الوطنية » .

وما زاد في أسلوب الارهاب وفي سخافة الدكتاتورية البرلمانية  
أن الوفد استحدث فرقاً سميت بفرق « القمصان الزرقاء » تشبهاً بقوات  
العاصفة التي شكلها هتلر في ألمانيا سنة ١٩٣٣ عندما جاء للحكم . وكان  
الفرض من تشكيلها مقاومة فرق « القمصان الخضراء » التي ابتدعها أحمد  
حسين رئيس حزب مصر الفتاة الذي تكون حديثاً .

وكانت فرق النحاس أداة ارهاب شديد لخصوم الوفد وكانت  
تتسلح بالعصى والخناجر وتعتدى على المعارضين وتعتمد إلى القوة  
في تنفيذ مآربها . وكان البوليس يقف حيال تصرفاتها الاجرامية  
عاجزاً لأن الحكومة كانت توجهها وتسندها . وكثيراً ما كانت  
هذه الفرق الزرق تشتبك في معارك دامية مع الفرق الخضراء حتى  
أمست البلاد في حرب أهلية .

كما تصدى النحاس باشا للصحف والمعارضة والخصوم فكان  
يعتقلهم ويقدمهم إلى المحاكمات وحارب الحريات العامة والاجتماعات  
وكل صاحب رأى أو فكر ، واستعاد في محاربتهم القوانين التي  
صدرت في عهد محمد محمود وصدقي الخاصة بحفظ النظام في معاهد  
التعليم بعد أن كان الوفد يرى أن هذه القوانين باطلة ولكن إزاء  
الدكتاتورية الجديدة التي باشرها وجد نفسه مضطراً للعمل بقوانين  
الرجعيين كي يقضى على روح التذمر التي انتشرت بين صفوف الطلبة.

### ذمة الرئيس الجليل

ولقد تدخل النحاس تدخلًا صريحاً ومباشراً عارضاً الرشوة على  
أحد القضاة كي يحكم له في قضية ، وقف البدر اوى وعبد العال ،  
ذلك أن النحاس باشا كان ناظراً لوقف البدر اوى وعبد العال الذي  
يضم عشرات الألوف من الأفدنة ويدير على النحاس دخلاً يزيد على  
أكثر من ألف جنيه في الشهر وقد نافسه على النظارة على المنزلاوى بك  
وكانت القضية معروضة أمام المحكمة العليا الشرعية برئاسة الشيخ  
محمد سليمان عنارة ، فقروا المحكمة تعيين خبير ليقيم تقريراً عن  
حسابات الوقف . معنى ذلك أن القضية راحت تسير في غير صالح

النحاس فوسط النحاس باشا الشيخ عباس الجمل المحامي الشرعي  
للشيخ محمد سليمان وعرض عليه رشوه بأن يعينه شيخا للأزهر  
أو وزيراً للشئون الدينية مع منحه نفقة مالية سنوية مقابل أن يحكم  
أصاحبه ولكن الشيخ محمد سليمان استأى من وساطة الشيخ الجمل  
ورفض الرشوة واستمر في إجراءات القضية ثم حكم بخلع النحاس باشا  
من نظارة الوقف لعدم أهليته ، فاستأى النحاس وأحاله إلى المعاش  
فذهب الشيخ عنارة إلى محمود غالب باشا وكان وزيراً للعدل وطلب  
منه تفسيراً لأحواله إلى المعاش . فقال غالب باشا : لقد كنت قاضياً  
قبل أن أكون وزيراً وكان النحاس باشا كذلك قاضياً قبل أن  
يكون رئيساً للوزارة وقد رأينا أن من الأفضل أن نحميك إلى  
المعاش . فرد الشيخ عنارة قائلاً : إذا كنت قاضياً قبل أن تصبح  
وزيراً وكان النحاس قاضياً قبل أن يكون رئيس حكومة فلا شك  
أنكما كنتما من فاسدى الزمة ، ولا شك أنكما تعودتما قبول الرشوة  
من المتقاضين وإلا لما عرض على النحاس الرشوة ظناً منه أن جميع  
القضاة على شاكلتكما . ولما هم بالخروج اعترضه صبرى أبو علم وكان  
وكيلاً برلماناً لوزارة العدل وعبد السلام جمعه وكان وزيراً  
للتجارة والصناعة وحارلاً تهديته فاستدار الشيخ عنارة إلى غالب باشا  
وخاطبه قائلاً : قل لنحاسك يا رجل إنه إذا كان يظن أنه يعيش في  
دولة العبيد فهو خاطيء . فالدولة دولة الأحرار . أما العبد فهو  
النحاس نفسه فقد ولد عبداً وعاش عبداً وسيموت عبداً ، أما أنت  
فأشبه بالذى ينتظر قطعة عظم يلقي بها العبد إليه ، ثم قال : إنى ذاهب  
على التو إلى النيابة العامة لأبلغ ضد النحاس وضدك في قضية الرشوة .  
ثم خرج ولسكنه أصيب بمرض لم يمهله حيث مات بعد إحالته إلى





الشيخ محمد سليمان عنارة

المحاش بعشر أيام ( ٢٣ ديسمبر ٣٦ ) عن ٤٧ عاما .  
ولما أثيرت مسألة الشيخ  
عنارة بعد ذلك سنة ٣٨ في  
عهد الوزارة التي أعقبت  
وزارة النحاس وقف خشبة  
باشا في البرلمان وقال معيراً  
الوفد : لقد أفسدتهم الذمم  
واعتديتم على قدسية القضاء  
وما زالت أياديكم مخضبة  
بالدماء . . . ولقد كانت قضية  
الشيخ عنارة من النقط  
السوداء في عهد النحاس التي  
حولت الناس عنه لما فيها من  
اعتداء صارخ على العدل

والدين . ولم تكن قضية « وقف البدر اوى » الاخيرة في مساوىء  
الرجل بل تعداها الى ما هو اسوأ حتى انتهى به الامر الى حادث ٤  
فبراير كما سييجىء بعد

نبت الشيخ محمد سليمان عناره تحت مسقط الضوء ، فقد كان أبوه  
أستاذاً بالأزهر وجده شيخاً له ومن بيته تلبس الناس قبساً من فضيلة  
أو شعاعاً من علم .

نشأ الرجل في خدمة القلم فقد كان أديباً وخطيباً وفيلسوفاً وقاضياً  
ونشأ أخوه عبدالحى سليمان في خدمة السيف فقد كان ضابطاً بالجيش

تخرج عبد الحى سليمان فى ( المدرسة الحربية ) الكلية الحربية وفى فجر حياته العسكرية عندما سافر مع فرقته إلى السودان صدرت إليه أوامر القيادة بمحاصرة إحدى القرى وإطلاق الرصاص على الأهلىن ولكنه استشعر فى الأرهاق قومىته فلم ينفذها فقدم للمحاكمة العسكرية. وفى المحاكمة تلى عليه المدعى البريطانى صيغة الاتهام ولكنه طعن فىها لأن قضائها برىطانيون غاصبون فأضيف إلى اتهامه اتهام الطعن فى المحكمة وأحيل إلى الاستيداع على أن المحكمة أشفعت حكمها بإعادته لو اعتذر ، ولكنه رفض الاعتذار وعاد إلى مصر وخلقت مسألته أزمة سياسية أشاعت جواً من التوتر خيم فوق البلاد .

وبعد زمن أعيد إلى الجيش ورحل مرة أخرى إلى السودان وهناك قام بتكوين جهة الضباط الوطنىين وكانت ترمى إلى استعمال العنف والحرب ضد برىطانيا لتخليص الاستقلال بالقوة المسلحة وبينما كان يعد عدته اغتيل سردار الجيش المصرى سنة ٢٤ فصدرت الأوامر إلى القوات المصرية المرابطة فى السودان بالعودة إلى مصر ولكنه عبد الحى سليمان تمرد ورفض العودة وتحصن بأحد القلاع فحاصره فرقة برىطانية وتبوءات طلقات الرصاص ثم تدخلت السراى ووزارة الحربية المصرية .

ولما عاد إلى مصر نقل من سلك الجيش إلى سلك الجوارىس عقاباً له ثم أخيراً تخلصوا منه بإحالة إلى المعاش ولما يكتمل السن .

أما الشىخ محمد سليمان فقد تخرج فى مدرسة القضاء الشرعى وكان أول دفعته فعين مدرساً بها وفى ذلك قال عاطف بركات ناظر المدرسة « أثمر لينبت ثمراً » واشتغل وهو فى مدرسة القضاء بالحركات التحررىة فمكون جمعية الشبان الأحرار للقضاء على سلطة الانجليز

وأصحاب النفوذ . وكان وثيق الصلة بالشيخ علي يوسف صاحب جريدة المؤيد كما كان أيضا متصلا بأمين الرافعي صاحب الأخبار وغيرهما من الكتّاب الذين هيئوا الجو لثورة سنة ١٩ . فلما شبت الثورة أخذ علي عاتقه اشعال الفتيل في الوادي ، وأدى نشاطه السياسي إلى أن اعتقلته السلطات البريطانية وظل معتقلا حتى أفرج عنه وإخوانه في الجهاد . ثم تقرر نفيه إلى العريش فعين قاضيا بها وكانت صحراء ولما يكن قد حل بها الجيش المصري كما هي الآن وكانت تحت امرة المحافظ



عبد الحى سليمان

البريطاني المستر جرفس قد دخل معه في صراع مرير فنظم المقاطعة السالبيه بين اهل سيناء وبين المحافظ وفي حفل أقيم له قال المحافظ « لقد عشت في مصر ١٧ سنة فأنا الآن مصرياء » ورد عليه الشيخ قائلا « إذا كنت مصرياء فقل معى تعيش مصر حرة وتسقط بريطانيا » وكان مأمور العريش على عبد الوهاب ( اللواء فيما بعد ) رجل عسكري ممتاز بالوطنية والخلق فسكون الشيخ عنار معه « جمعية سيناء » سنة ٢٢ لى تصبح العريش قاعدة عسكرية ، فقد

كان يعتقد أن الخطر الصهيوني وشيك الوقوع خصوصا بعد وعد بلفور الذى تحقق سنة ١٧ وأنه لا بد من اعداد العدة للمستقبل كي

ينتقل الجيش إلى شرق البلاد لتصبح العريش قاعدة عسكرية . ومع  
أن الحكومة في ذلك الحين اعتبرت هذا العمل موجهاً ضدها  
وأخذتها بالشدّة إلا أن الأيام أثبتت فيما بعد وجهة هذا الرأي .  
وأيد الشيخ محمد سليمان سعد زغلول في معركة الوطن ولكنّه  
اختلف معه لأن سعداً كان يرى مساومة الانجليز على الاستقلال  
بينما كان يرى الشيخ أنه لا مساومة في الوطن كما كان من رأيه ألا  
يقتصر الصراع من أجل مصر فحسب وإنما من أجل العالم العربي  
كله ، فالحركة ليست مصرية وطنية فحسب وإنما هي حركة عربية  
وقومية وأن أي تصدع في الجبهة العربية يعود على الوطن العربي  
وكان من رأيه إثارة الحركات التحريرية في كافة الدول العربية ،  
فقهوة السلسلة تقاس بأضعف نقطة فيها وهو في سبيل ذلك زار الحجاز  
وسوريا ولبنان والأردن والعراق وراح يتصل بالهيئات التحررية  
هناك وبالقادة العرب والزعماء الأحرار لكي يقرب الشعوب العربية  
ويشعل الثورة ضد القوات الحاكمة ويعمل على تدعيم الصف العربي كله .  
واشتدت خصومته مع سعد لما رآه يعمل على تحويل التيار الوطني  
إلى الحزب ويمعن في الحزبية ويفتت البلاد ربا ، الأمر الذي أدى إلى انحراف  
ثورة ١٩٠٨ . كما اختلف مع محمد محمود عندما رآه يمنح الانجليز في  
حكمه سلطة وهيبة سنة ٢٧ حتى ذهب بهم الأمر إلى التدخل في شئون  
الأزهر حيث كان لهم رأي في تعيين الشيخ مصطفى المراغي فهاجمهم  
جميعاً ، الانجليز ومحمد محمود والمراغي . وكتب في الأهرام ( ٢٩  
نوفمبر ٢٩ ) مقالا مندداً بالشيخ المراغي فسقط على الأثر . على أن  
الانجليز فيما بعد عادوا لسياسة التدخل في الدين فأعيد المراغي للشيخنة  
الأزهر سنة ١٩٣٦ . واختلف مع صدقي لأن صدقي كان يؤثر التباهي



بقوته كما اختلف مع علي ماهر والنحاس وحسي معركة ترجمة القرآن.  
وكان هدف الشيخ دائماً في صراعه الفضيلة والعدل فعلى أساس  
من الفضيلة يقوم السكبان الاجتماعي وعلى أساس العدل تنهض الشعوب  
ولذلك مات في سبيل العدل... كان الرجل أشبه بالشعلة التي احترقت  
لتضيء الطريق وهو في احتراق لم يطرق تراباً وإنما ترك ثروته من  
المؤلفات العلمية.

ويجربنا الحديث إلى الكلام عن علي عبد الوهاب فنقول إنه تخرج في  
المدرسة الحربية ( الكلية الحربية فيما بعد ) وقد اشتهر بالتمحس ضد  
السلطات الحاكمة مما أورثه بغضها فلم  
يلحق بالجيش وإنما بمصلحة خفر السواحل  
ولما وقعت الحرب الإيطالية في ليبيا  
كان علي عبد الوهاب يشرف على الحدود  
في مرسى مطروح فقام بمهمة تسهيل تسال  
المصريين إلى ليبيا للحرب في صفوف  
العرب ضد الاستعمار الإيطالي مما أثار  
غضب البريطانيين الذين كانوا يتولون  
حصار المنطقة. ولقد اشتد الخلاف بين علي  
عبد الوهاب والبريطانيين حتى كاد يخرج



علي عبد الوهاب

إلى أمر إطلاق النار بما حدا بالسلطات المصرية لنقله إلى عين شمس. ولما  
شبعت الثورة وكان قد ألحق بمصلحة الحدود عند انشائها أخذ علي  
عائقه مراقبة تحركات الإنجليز على الحدود والعمل على عرقلتها. فلما  
عين بالعرش ما موراً كون مع الشيخ محمد سليمان وجمعية سيناء، كما  
سبق أن ذكرنا لفرض تعمير سيناء وجعل العريش قاعدة عسكرية.

نعود إلى موضوع حكومة النحاس فنقول لا شك أن المساواة التي ذكرناها من شأنها أن تفسد أداة الحكم وتجعله أداة لتغليب المصالح الشخصية على الصالح العام ومن شأنها أيضا أن تضيق هيبة الحاكم بين الشعب .

### لماذا سمات العلاقات بين السراى والوفد

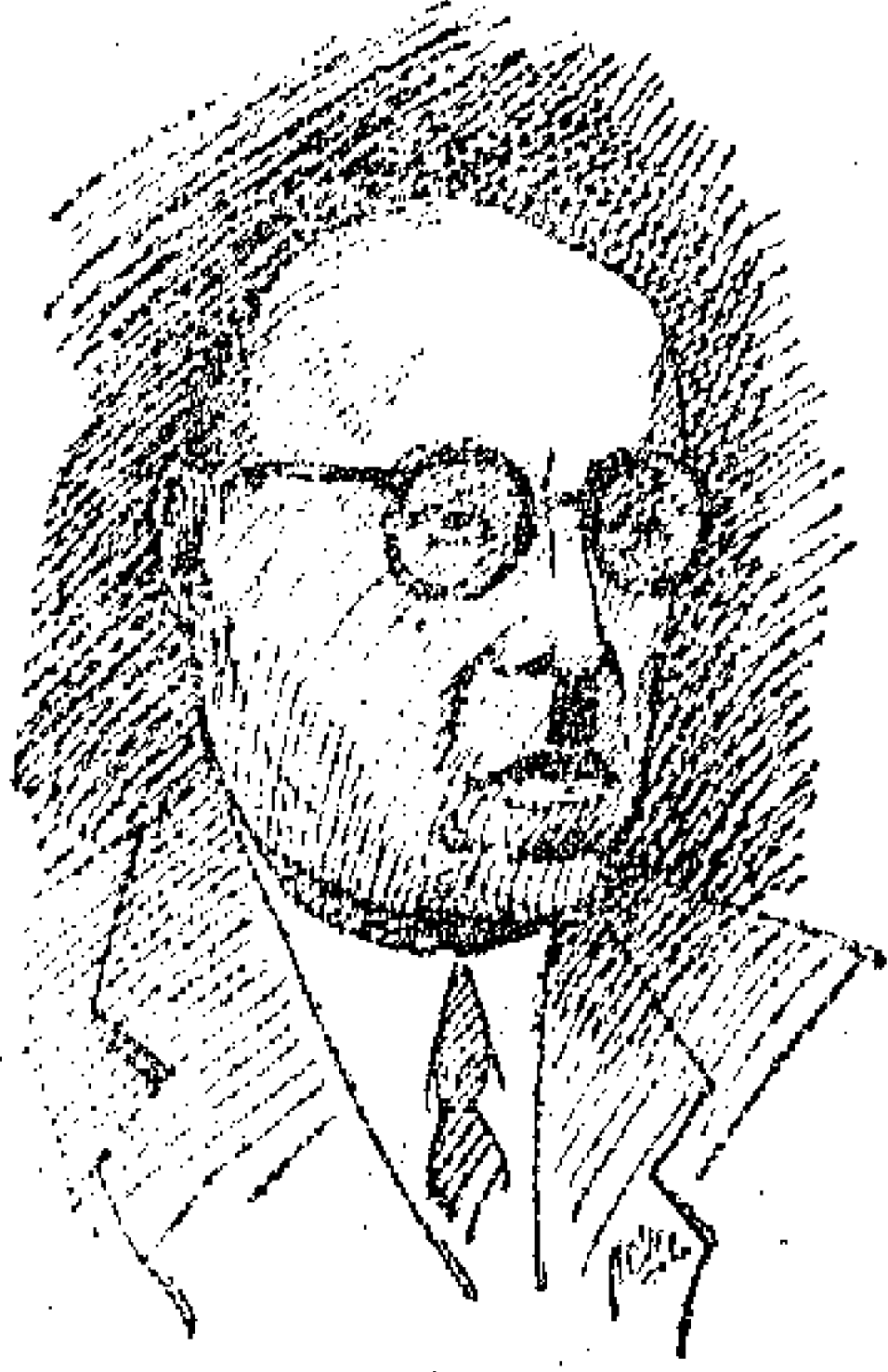
تولى فاروق سلطته الدستورية ( ٢٩ يوليو ٣٧ ) بعد أن أتم ثمانية عشر عاما هجرية وبذلك انتهت مهمة مجلس الوصاية . ومن اليوم الأول بدت رغبة فاروق في أن يحكم مطلقا دون قيد الاهتمام بالشعب ودون الاستفادة من تجارب أبيه . وبما ساعده على الحكم المطلق أن الظروف المحيطة به قد هيأت له الجو فالنحاس كان قد استفحل أمره ، كما أن المستوزرين أمثال علي ماهر ومن بعده أحمد حسنين من أصدقائه المقربين راحوا يلقنونه أصول الحكم وأن أهمها هو الحكم المطلق الذى يملك كل سلطات الأمة .

وفي ٢٠ أكتوبر سنة ٣٧ عين علي ماهر رئيسا للديوان الملكى وكان ذلك التمهين نذيرا بكفهرار الجوف وفي ٢٨ نوفمبر ٣٧ حاول شاب من أعضاء حزب مصر الفتاة اغتيال النحاس باطلاق الرصاص عليه حين كان في طريقه إلى داره بمصر الجديدة فأخطأته الرصاصة فاتخذت الحكومة من هذا الحادث وسيلة للامعان في اتهام خصومها والزج بهم إلى السجون والبطش بالبلاد .

وبدأت المظاهرات من الطلبة تهتف ضد الوفد ، وكان نتيجة ذلك أن المناصرين للوفد تجمعوا ضد المتذمرين وراحوا يكيلون لبعض اللاتكيات مما حدا بمدير الجامعة لطفى السيد باشا إلى تعطيل



الدراسة أسبوعاً ثم إلى الاستقالة . وفي يوم ٢١ ديسمبر قامت مظاهرة كبيرة من طلبة الأزهر واتخذت طريقها نحو قصر عابدين فصادف وقت مجيئها قدوم مكرم عبيد وزير المالية إلى السراى فهتف المتظاهرون ضده وحطموا زجاج سيارته . وقد اتهمت الوزارة السراى بالاتفاق



محمد توفيق دياب  
من الأقطاب الذين  
طلبوا للنحاس . كان  
صاحب جريدة الجهاد  
لسان حال الوفد

مع المعارضة في تدبير هذا الحادث ، مما  
سبب أزمة زادت حدتها الخلاف على  
تعيينات الشيوخ . فقد أرادت السراى  
تعيين عبد العزيز فهمى فى المقعد الشاغر  
فى مجلس الشيوخ بينما أراد الوفد تعيين  
نخري بك عبد النور - يضاف إلى ذلك  
أن السراى رفضت الموافقة على اعتمادات  
مالية طلبتها الوزارة ، كما طالبت السراى  
من الحكومة حل جماعات القمصان  
الملونة وأرادت أيضا أن تكون المرجع  
النهائى فى تعيين كبار الموظفين وأحالتهم  
إلى المعاش . وغير ذلك من المسائل التى  
يرجع سببها الأصلى إلى الصراع فى سبيل

الاستئثار بالحكم . كل هذه الأسباب وغيرها أدت إلى إساءة  
العلاقات بين السراى والوفد ، والمؤسف أن اللورد كيلرن السفير  
البريطانى تدخل فى محاولة يائسة لحل النزاع بين الطرفين ولما لم يفلح  
أقال الملك وزارة النحاس باشا فى ٣٠ ديسمبر ٣٧ بحجة أن الشعب  
لا يؤيدها .

## الخلق السياسى فى الحكم

عندما بدأ فاروق حكمه اعتقد الناس أن طامعه فآل خير - فقد كان شابا - يبدو فى مظهره رقيقا طالع الحيا وضع شعبه فيه ثقته وامله بأنه سينخلصه من مساوىء الحكم المطلق ومن الفساد والاستغلال ولذلك قابله يوم وصوله إلى الاسكندرية ( ٧ مايو ٣٦ ) وعلى طول الطريق إلى القاهرة بالتهليل والتكبير .

ولكن الأيام التى أعقبت ذلك أكدت أن فاروق لا يقل طغيانا عن الملك السابق ، ورث عن أبيه تعاليه على الشعب وأضاف إليه ما اكتسبه من عوامل البيئة . فقد رأى وهو لم يتجاوز السادسة عشر انحناء الرعماء أمامه ، حيث راح الجميع يطلبون وده ويتملقونه ويتزلفون إليه فازداد غطرسة وكبرياء . وبما زاد فى جنوحه أنه لم يتعلم ولم يتشقف ولذلك كان يضرب دكا الغشيم المتعافى ، يضاف إلى ذلك شرود أمه وجنوح اخوته وتفكك الرباط العائلى مما خلق عنده مركب النقص والعقد النفسية الأخرى فكانت تصرفاته ارتداد للفراغ الكبير الذى كانت تتجاوب فيه نفسه ليحاول أن يظهر أمام الجماهير فى غير الواقع الذى كانت تعيش فيه أعماقه فيبدو فى شكل المصلح وهو أكثر الناس فسادا كما فى مشروع الخفاء الذى أراد أن يجعل به كل أبناء الشعب يلبسون الأحذية بينما هو غارق فى الترف وكان يبدو أحيانا فى صورة الشجاع بينما هو أشد الناس جبنا كما استئساده أمام الانجليز وانكماشه وجبنه فى حادث ٤ فبراير أو حادث المطار ( كما سيحدث بعد ) وقد كان يظهر أحيانا فى مظهر الوطنى الغيور على الدستور كما قالاته للنحاس بينما هو أشد الناس كراهية للدستور

وكان يبدو في صورة الكريم السخى وهو أكثر الناس جشعا وجبا  
لجميع المال ، أو في صورة التقي كندها به إلى الصلاة وهو أشد الناس  
فسقا فقد هتك البيوت وحسبى حادث ابن علي أيوب الذى قتله فاروق  
ليختلي بزوجته . وكان يظهر في صورة المشفق على الوطن عندما  
أصبحت منطقة قنا وأسوان سنة ٤٢-٤٥ بوباء الملاريا فذهب لزيارتها



مكرم عبيد - سكرتير الوفد ، كان  
مدلا فقد تبناه سعد زغلول سياسيا  
فلما مات سعد أصبح أقوى رجل  
في الحزب وكان يحلو له أن  
يمتطى ظهر النحاس باشا دائما .

وهو أشد جبا لنفسه .  
ويظهر أحيانا في صورة  
الوطنى الذى يريد المحافظة  
على البلاد العربية كمدخوله  
حرب فلسطين ضد اليهود  
وهو أشد الناس خيانة  
للقضية العربية ، فقد كان  
غرضه الأول الإثراء من  
وراء بيع أسلحة فاسدة  
للجيش المصرى دون الاهتمام  
بالضحايا أو الخسائر وهو

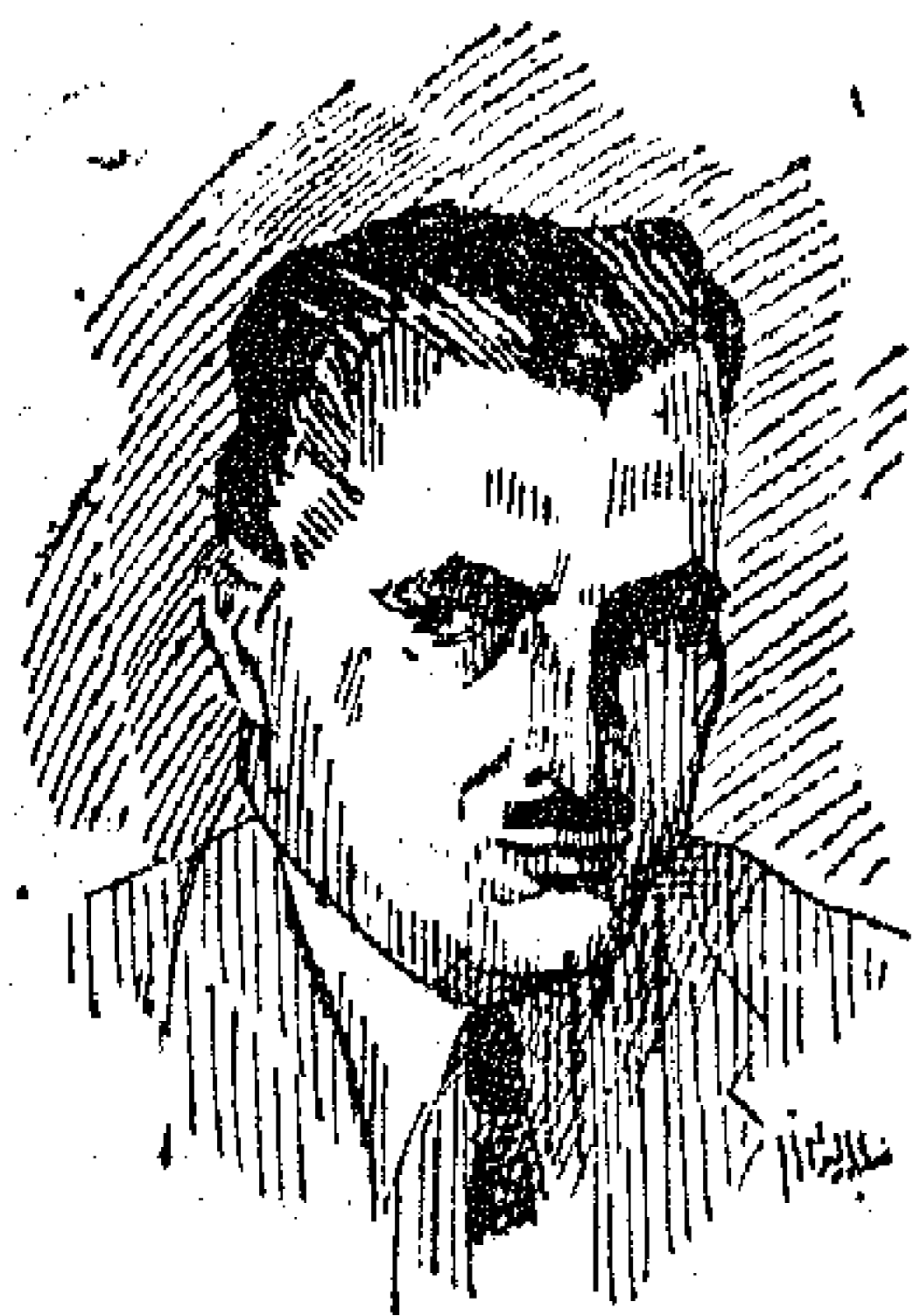
يبنى لأن يقال عنه أنه رجل داهية كتشجيعه الحركات السرية المناوئة  
لوفد مثل تشجيعه حسين توفيق الذى قتل أمين عثمان الوزير الوفدى  
اشتهر بوفديته وبميوله لبريطانيا ولكن كان غرضه الانتقام لنفسه ،  
كل تصرفات فاروق تبدو أمام الناظر كمظهر من مظاهر البطولة  
والإخلاص للوطن بينما الواقع كان يقول غير ذلك لأن تصرفات فاروق  
جاءت نتيجة نفس معقدة لا تؤمن بأى خير . هذا هو ملك البلاد ،  
وإذا كان رب البيت بالدف عازف فشيمة أهل البيت كلهم الرقص .

ولذلك كان وزراؤه على شاكلته فالوفد قد تفكك في عهد سعد  
عندما ابتدع سعد نوعاً من الحكم اسمه «الدكتاتورية البرلمانية»  
وبمقتضاه يطرد كل خصم يعارضه ضارباً بالدستور وبحرية الرأي  
وبالنظام البرلماني عرض الحائط وقد ورث سعد النحاس هذه النظرية  
فكان من يعارض النحاس كان يعتبر كافراً بالوطن وخارجاً على  
حظيرة الوفد وكان هؤلاء الخارجين يكونون أحزاباً طامعين في أن  
يستغلوها في الحكم كما فعل سعد والنحاس أو يظلون مستقلين  
محيطين أنفسهم بالأنصار والأتباع وسواء كان زعماء هذه الأحزاب  
أو هؤلاء المستقلون يجمعون بعضهم ضد بعض أو يظلون متخاصمين  
فالواقع السياسي في البلد كان يأخذ طابع الشيع والجماعات التي تهدف  
إلى تحقيق رغباتها بطريقة أو بأخرى دون النظر إلى الاعتبارات  
الوطنية أو الوسائل الدستورية . ففي سبيل الحكم استعان النحاس  
بالانجليز في فبراير وفي سبيل الحكم داس النحاس ووزارات الأقلية  
على الدستور وهكذا قضى نهائياً على مبادئ ثورة ١٩ التي كانت  
تهدف إلى طرد الانجليز وإشادة حكم برلماني قائم على دستور محترم  
ووثقت معها كل المقومات الأدبية في الخلق السياسي ، فقد أصبح  
الطابع المميز للسياسة هو المبدأ الميكافيلي الذي يقوم على الوصولية  
وانعدام الاخلاص والمبدأ الذي يقول «الغاية تبرر الوسيلة» .

وفي ذلك المسرح المائع الذي ملاءه فساد الملك وفساد الزعماء  
ضل الشعب وبات حائراً عما وضع البلاد في موضع سيء سواء من  
الناحية السياسية أو الاجتماعية أو الاقتصادية أو الثقافية أو  
العسكرية .

## محمد محمود مرة ثانية

في هذا الجو المضطرب عهد الملك يوم اقالة النحاس إلى محمد محمود ليؤلف الوزارة فألفها من جميع رؤساء الأحزاب المعارضة للوفد ، فقد كان هو رئيسا لحزب الأحرار الدستوريين وأشرك معه حليى عيسى باشا رئيس حزب الاتحاد الشعبي ( حيث انضم حزب الشعب إلى حزب الاتحاد وكونا حزبا واحداً



محمد خالد

كان رئيس تحرير جريدة الدستور لسان حال السعديين في فجر انفصالهم من الوفد والغريب أن الجريدة ماتت بعد ذلك عندما أصبح السعديون أصحاب السلطة

أطلق عليه حزب الاتحاد الشعبي) ومحمد حافظ رمضان رئيس الحزب الوطنى كما أشرك معه اسماعيل صدقى فأُسند إليه وزارة المالية وعبد الفتاح يحيى فأُسند إليه وزارة الخارجية وقد كانا هذين الرجلين من رؤساء الوزارات السابقين وقبلا عن طيب خاطر العمل تحت رئاسة محمد محمود لأن لهما عدو مشترك هو مصطفى النحاس والملاحظ في تشكيل هذه الوزارة أنها جندت كل الذين تربطهم بالوفد خصومة في جهة قوية لاسقاط النحاس وأخذ مركزه . وإني لأتساءل هل كان النحاس بهذه القوة حتى اضطّر

الملك فاروق لأن يحشد ضده جميع هؤلاء الزعماء ؟ ! الواقع أن النحاس لم يكن قويا فقد كان يستمد سلطته لحد ما من الانجليز والحد



الآخر من اسم الوفد القديم في الشعب . وقد كان خوف فاروق كله  
من الانجليز فأراد أن يجمع أكبر عدد من الزعماء في شبه مظاهرة  
سياسية ليساندوه ضد النحاس أمام الانجليز أما المسألة الشعبية فمسألة  
مقدور عليها .

وكان المفروض في هذه الوزارة - كما قالت - أن تكون حريصة  
على احترام الدستور لأنها جاءت لاصلاح الفساد الذي انتهكت به  
الوزارة السابقة حرمة الدستور . ولكن الأحداث التي تعاقبت بعد  
ذلك أكدت أنها لم تكن كذلك وأن حرصها كله كان في تنفيذ بنود  
المعاهدة كأن الوزارة انجليزية شكلت في لندن تهتم بصالح المقتضب  
قبل صالح الوطن . ولقد اتبع محمد محمود موقفا ازاء البرلمان  
يشبه موقفه في وزارته الأولى سنة ٢٨ فقد أجلس البرلمان شهراً ثم حله  
ثم أجرى انتخابات جديدة تدخلت فيها الإدارة لصالح مرشحي  
الحكومة وجاءت برلمان يضم بين جوانبه ١١٣ عضواً من الأحرار  
الدستوريين و ٨٠ من السعديين (والسعديون هم المنشقون على الوفد  
أخيراً برئاسة أحمد ماهر والنقراشي) وكونوا جماعة سياسية أطلق  
عليها اسم الهيئة السعدية .

لم يكن لأعضاء البرلمان الجديد رأى في المشاكل الخطيرة أو رأى  
في تعيين الوزارات أو إسقاطها . فقد كان طابعهم التمسك بكراسي  
النيابة وكانوا إذا عارضوا رئيس الوزارة في مسألة هدد بحل البرلمان  
فسرعان ما يستجيبوا إلى رأيه وكانت الأزمات تشور وتنتهي  
والوزارات تقوم وتسقط أو تعدل دون أي تدخل أو اتجاه من  
البرلمان . فقد كان النواب يرضخون لكل وضع تريده السراي ولقد  
تعاقبت على المجلس أربع وزارات هي وزارة محمد محمود ووزارة

على ماهر ثم وزارة حسن صبرى ثم وزارة حسين سرى .  
والواقع أن وزارة محمد محمود الثانية سنة ٣٨ تختلف عن  
وزارته الأولى سنة ٢٨ . فقد كانت وزارته الأولى حركة وكان  
للرجل فيها شخصيته فقد فرض شخصه فيها على الملك فؤاد نفسه ولعل  
السبب في ذلك أنه كان يستمد قوته من دار المندوب السامى ، أما  
في الوزارة الثانية ، فقد كان الخول طابعه لأنه يستمد سلطته من  
السراى وكان المسيطر على السراى في



محمد محمود خليل  
كان رئيسا لمجلس الشيوخ  
ومن أقطاب السعديين

ذلك الحين على ماهر رئيس الديوان  
الملكى فكان محمد محمود بمثابة موظف  
معرض على ماهر . ولقد تعرضت  
وزارة محمد محمود للقلقة وعدم  
الاستقرار نتيجة رد الفعل الذى سيطر  
على نفسية على ماهر بما عرض شخصية  
محمد محمود نفسه إلى الاهتزاز والتداعى  
فلم يعد محمد محمود بالرجل القوى  
صاحب اليد الحديدية التى يهابه الشعب  
كما لم يعد بالرجل العظيم الذى يعتمد

على قوة نفوذه ، وإنما أصبح الرجل المتهاك على لقمة العيش الذى  
يسعى وراء رزقه . ففي ٢٧ أبريل ١٩٣٨ حدث أول تعديل فيها وفي  
مايو حدث تعديل ثان فقد استقال صدقي ثم حدث تعديل ثالث وفي  
ديسمبر حدث تعديل رابع حين استقال رشوان محفوظ باشا  
وزير الزراعة وفي يناير ١٩٣٩ حدث التعديل الخامس باستقالة حسن  
صبرى باشا وزير الحربية .

كانت هذه الترقيعات في الوزارة بمثابة صفعات على وجه محمد محمود بما قضت عليه نهائيا . أما بالنسبة للسياسة التي انتهجها فقد سار محمد محمود على سنة بقية الزعماء من التغنى بالانجليز وتنفيذ كل ما يريدونه فاتفق معهم على بناء ثكنات تقام على ضفاف القنال قدرت بمبلغ ١٢ مليون جنيه تدفع مصر نصفها وهذه الاتفاقية علاوة على كونها بما لا تشرف مصر لأنها أكدت أحقية الاستعمار في البلاد عبء ثقیل على الميزانية المصرية كما انتهجت الوزارة سنة التشهير بوزارة النحاس السابقة في استثناءاتها بترقية أنصارها وفي الوقت نفسه لجأت إلى نفس الأسلوب في استثناءات الموظفين وترقيتهم وسلكت بذلك مسلكا لا يقره العدل أو الانصاف .

ولما استنقذ فاروق غايته من الوزارة أسقطها . ففي يوم ١١ أغسطس سنة ٣٩ بينما كان محمد محمود جالسا في فندق وندسور جاءه أمين الملك ومطلب منه الاستقالة وكان الطالب مباغته لصاحب المقام الرفيع رئيس الوزراء كما كان اهانة . ولكن محمد محمود قبل الاهانة من قبل لأنه تولى الحكم مستمداً سلطته من الملك لا من الشعب وقبل أن يظل في الحكم والصفعات تتوالى عليه ولقد كان الأولى بمحمد محمود أن يظل موضع الاحترام خصوصا وقد بلغ مركزا ساميا ولكن من هان يسهل الهوان عليه .

### على ماهر يعلن الأحكام العرفية

ولما استقال محمد محمود عهد الملك إلى علي ماهر (١٨ أغسطس سنة ٣٩) بتأليف الوزارة فشكلها من أنصاره الذين كانوا يطلبون له ويزمرون مثل أولاد الشيخ عبد المجيد اللبان (أي من سعد اللبان

واخوته) وغيرهم من أنصاره ومن السعديين ولم يشترك فيها الأحرار  
الدستوريين لأنهم كانوا يستشعرون الغضاضة لاعتقادهم أن علي ماهر  
مغتصب الحكم من رئيسهم محمد محمود .

اتسمت وزارة علي ماهر بالطابع الذي اشتهر به والذي يحب  
أن يقال عنه أنه رجل الساعة نخاق وزارة الشؤون الاجتماعية كما خلق  
الجيش المربط . وما ساعده على أن يكون



محط الأنظار وقوع الحرب العالمية الثانية ( ٢٩  
أغسطس ٣٩ ) فأعلن الأحكام العرفية ( أول  
سبتمبر ٣٩ ) وأعلن الرقابة على الصحف  
والمطبوعات والمكاتبات والرسائل والسينما  
والمرح والاذاعة وكل وسيلة من وسائل  
الاعلام وعين نفسه حاكماً عسكرياً واقترنت  
الأحكام العرفية بقطع العلاقات مع ألمانيا  
ووضع الرعايا الألمان الموجودين في مصر  
تحت الرقابة كما وضع المصريون الذين لهم  
ميول نازية تحت الرقابة أيضاً ووضع التوطين  
والتحركات العسكرية تحت إشراف عسكري  
كما تقرر معاقبة من ينشر أخباراً تضر بصالح  
الحليفة أو حلفاء الحليفة ( والحليفة هنا هي  
بريطانيا كما كانوا يسمونها وقت ذاك )

علي ماهر  
أو الحاكم بأمره

أو أخباراً من شأنها تثير البلبلة بين الناس . ملخص القول أن الأحكام  
العرفية كانت بمثابة قيد للمصريين وبمثابة تدعيم لمحاكمة سنة ٣٦ أو بمثابة  
إكراه الناس على الهداية للذهب حتى يزيد من قوة اغتصابه واستعمار

لقد أعلنت الأحكام العرفية سنة ١٩١٤ أى في بدء الحرب العالمية الأولى بقرار من الحاكم العام الانجليزى وتولتها السلطة البريطانية . أما في هذه المرة فقد أعلنها الحاكم المصرى وظلت الحياة النيابية قائمة بينما تعطلت الجمعية التشريعية في الحرب الأولى وظلت معطلة حتى نهاية الحرب ولكنها لم تعطل في الحرب العالمية الثانية . ويظن المتفائلون أن في إعلان الحاكم المصرى الأحكام العرفية إنقاذاً لكرامة مصر ولكنى أقول لهم أنهم خاطئون إذ ما الفرق بين أن أموت بيد عدوى أو أن أموت بيد شقيقى؟ وعلى أية حال فإعلان الأحكام العرفية في كلتا الحالتين كان لصالح الانجليز وعلى حساب حرية المصريين وعلى العموم فلم يكن للبرلمان نفوذ أو تأثير خلال الحرب الثانية .

ولقد ظلت مصر منذ إعلان الحرب العالمية حتى سقوط فاروق وهى ترصف في ظل الأحكام العرفية . وعلى أية حال فإن على ماهر أو أى حاكم آخر جاء بعده أساء استعمال هذه الأحكام العرفية وسخرها لخدمة أغراضه والانتقام من خصومه واعتقال معارضيه والتنكيل بهم حتى باتت مصر أرضاً ضحله ، فقد هدد على ماهر النحاس بالاعتقال فلما سقط وجاء الوفد فيما بعد ( سنة ٤٢ ) اعتقل النحاس على ماهر ، كما اعتقل مكرم أيضاً عندما خرج عليه وأخرج كتابه الاسود فلما ألغيت الأحكام العسكرية في عهد وزارة أحمد ماهر التى خلفت النحاس وأعيدت بمناسبة حرب فلسطين استغلها الحاكم وخاصة فاروق للانتقام من خصومه فلما ألغيت بانتهاء حرب فلسطين أعادها ابراهيم عبد الهادى باسم المحافظة على الأمن واستغلها للانتقام من خصومه ، ولما ألغيت بعد ذلك أعادها النحاس في ٢٦ يناير ١٩٥٢ أثناء



حريق القاهرة بحجة المحافظة على الأمن أيضا وأراد أن يستغلها  
للتشكيل بمخضومه ولكن الملك أسرع باستغلال الأحكام العسكرية  
وأقال النحاس وتغذى به قبل أن يتمشى النحاس بالملك وراح الملك  
تحت ظل الأحكام العسكرية يقيم الوزارات ويسقطها بمعدل كل شهر  
وزارة حتى سقط هو نفسه في ٢٣ يوليو ٥٢ . وهكذا عاشت مصر  
منذ الحرب العالمية حتى سقوط فاروق في يوليو ٥٢ وهي تتمتع في  
نكبات الأحكام العسكرية دون قبس من نور الحرية وظلت الأحكام  
العسكرية سيفاً مسلطاً على كل رأس في البلد لأنها كانت تستغل في غير  
ما وضعت له ولذلك كانت هذه الأحكام العسكرية سلاحاً له حدين  
وكان نصيب كل من يعلنها أن يكتوى بنارها قبل خصمه فعلى ما هو  
هو الذي أعلنها وهو الذي قاسى مرارتها في السجن والاعتقال زهاء  
ثلاث سنين والنحاس هو الذي أعلنها سنة ٥٢ وكان هو الذي  
اكتوى بنارها .

إن في قانون العقوبات ما يغنيننا عن الأحكام العسكرية فلم تكن  
أبدأ في حاجة إلى إعلان الأحكام العسكرية بأي حال من الأحوال  
بما يؤكد لنا أن المسألة لم تتعلق بالحرب أو الظروف بقدر ما تتعلق  
بأزمة الحكم في مصر .

نعود إلى موضوع على ما هو فنقول أنه سار بسياسته وخطته التي  
وضعها في الحكم وفي أبريل سنة ٥٢ قدم النحاس إلى السفير البريطاني  
السير مايلز لامبسون وقد أصبح اسمه اللورد كياردن مذكرة تتضمن  
مطالب الوفد في الجلاء بعد الحرب . والواقع أن مذكرة الوفد لم  
تتم الجلاء أو الجدية بقدر ما كانت تعنى من تهريج سياسي فالنحاس  
الذي يبكى على الوطن في مذكرته ، هو نفس النحاس الذي أمضى

معاهدة الشرف والاستقلال ، ولكن غرض النحاس انحصر في توجيه  
الانظار إليه بعد أن رأى أن عجلة الأحكام العرفية ستقضى عليه بتشبهها  
بسعد زغلول عندما قدم عريضته إلى المندوب السامي سنة ١٩١٨  
معتقداً بأن تصرفه هذا يزيد من شعبيته ويخلق منه بطلا وطنيا .

والواقع أن عريضة النحاس كانت للاستهلاك المحلي وبمثابة  
مظاهرة ليرضى الوطنيين الذين كانوا يحترقون لرؤية جيش الاحتلال  
في القاهرة كما أراد في الوقت نفسه أن يتخذ منها تهديداً لبريطانيا حتى  
يذكرها بأنه سيثير المتاعب لها إذا ظل بعيداً عن الحكم ، وكان في  
مقدوره أن يكون خصماً عنيداً أو أن يكون صديقاً نافعا ، الأمر  
الذي أدى فيما بعد إلى حادث ٤ فبراير وهو الذي جاء فيه النحاس  
إلى الحكم على ظهر الدبابات البريطانية .

ولقد قام على ماهر من ناحيته بحركات مسرحية ليظهر في الصورة  
الكبيرة فزار السودان في فبراير سنة ٤ وأراد بهذه الزيارة أن يعبر  
عن اتحاد شقي الوادي ، كما احتفل بازاحة الستار عن تمثال مصطفى  
كامل (١٤ مايو ٤) بحضور الملك فاروق كي يظهر في الصورة وهو  
المنادي لبريطانيا أن الملك يؤيده في النزاع . وفي الوقت نفسه كان  
تصرفه بمثابة رد على عريضة النحاس للانجليز . وأنه كان صاحب  
فكرة تجنيب مصر ويلات الحرب وهي الفكرة التي أدت إلى إساءة  
العلاقات بين السراي والانجليز إذ نسبوا إلى علي ماهر والملك ميولا  
نحو المحور ( ألمانيا وإيطاليا ) مما أدى لأن ترسل السفارة البريطانية  
إلى الملك تبليغا بضرورة إسقاط وزارة علي ماهر . فاستدعى الملك  
الزعماء إلى قصر عابدين لمشاورتهم ومن ضمنهم النحاس فانهى قرارهم

إلى ضرورة استقالة علي ماهر واقترحوا تأليف وزارة قومية ولكن  
النحاس رفض وأصر على إجراء الانتخابات بحجة فشل الائتلاف  
الذي سبق تكوينه قبل ذلك .

واستقال علي ماهر وقال في خطابه الشهير « عادت بريطانيا  
لأساليبها العتيقة » وأعله أراد بمقاله هذا أن يخرج بطلا وطنيا حيث  
بات تقليداً أن الهمّات ضد بريطانيا أو الاعتقال من أجلها بمثابة  
صك البطولة .

والمؤسف أنه بينما كانت الحرب دائرة والانجليز يحتلون البلاد  
ودول المحور تهدد باحتلال مصر - بدلا من الانجليز - وتعرضت  
البلاد للتخريب الشامل فيما لو أصبحت ميدان قتال .

بينما يحدث كل ذلك يتراشق الزعماء بالألفاظ ويتفننون بوطنية  
رخيصة ويتنازعون من أجل مصالح شخصية وفي الوقت نفسه يصر  
النحاس على انتخابات حرة وفي ذلك معنى الانانية التامة .

### حسن صبري يموت في البرلمان

وفي ٢٨ يونيو طلب الملك من حسن صبري تأليف الوزارة  
فشكاهم من الأحرار الدستوريين والسعديين والحزب الوطني والمستقلين  
ومن اللحظة الأولى أكدت هذه الوزارة تنفيذ شروط المعاهدة  
بروحها ونصها . وهكذا نرى دائما أن أول عمل لرئيس الوزارة  
هو التغني بفضائل الانجليز وكرم أخلاقهم كيلا يكون الطرد سبيله .  
فقد كان طرد علي ماهر عظة لحسن صبري ولذلك بدأ صلاته  
بالركوع أمام الآلهة الانجليز .

ولكنني أتساءل لم لم يحترم الانجليز شروط معاهدة ٣٦ بعدم

التدخل في الشؤون الداخلية بينما أصرروا على أن يأخذوا كل الالتزامات  
التي تقول بها المعاهدة لهم ١١٩٤

ليس السبب القوة وفرض إرادة الانجليز على مصر بقدر ما في  
روح الاستضعاف التي كانت تتفشى في البلاد فلو أنهم كانوا واثقين  
من أنه لن يوجد رئيس وزراء يقبل الحكم عندما طلبوا إقصاء على  
ماهر لما قاموا بالتبليغ البريطاني . ولكنهم كانوا يعرفون نفوس  
الزعماء المصريين وتهاافتهم على الحكم بما كيف جو السياسة البريطانية .  
فإذا كانوا قد طالبوا بإقصاء على ماهر بما يعتبر طلبا قاسيا وظالما  
في نظر الأحرار فإنهم لجأوا فيما بعد عندما وجدوا التهاون من  
المصريين إلى الاجترار بزيادة المطالب حتى انتهى الأمر إلى الانتهاك  
الصريح الذي لا يوجد إلا في عصابات اللصوص المسلحة وذلك في  
حادث ٤ فبراير المشؤم .

وإذا كان الانجليز مسئولين عن طرد هلي ماهر فإن على ماهر  
نفسه كان أكثر مسئولية لأنه كان من الواجب عليه وهو يعرف  
أنه سوف يستضعف أمام الانجليز ألا يجعل الأمر يصل إلى جدد الطرد  
بل كان من الواجب عليه تهاشى الأزيمة بأن يتسلسل خارجا - وهذا  
أضعف الإيمان - أما بأن يظل في الحكم وهو واثق من النتيجة  
بتعريض كرامة البلد للامتهان ؛ فلامرئى إن ذلك نوع من الأنانية  
حيث يضحى بالوطن في سبيل الشخص وإذا ظن البعض أن بقاء على  
ماهر ليسجل على الانجليز تدخلهم ويشهد الدنيا على طغيانهم فإنني  
أرد على ذلك بأن الانجليز قد انتهكوا على مشهد من العالم حرمة مصر  
قبل وبعد ذلك الحادث مرات عديدة أو ليس وجودهم في مصر

دليل قاطع على وجود الجريمة الاستعمارية بما فيها من مآسى ومذابح  
وهتك عرض وإثارة دماء ١١٩٩ . . .

نعود إلى حسن صبرى فنقول أنه سار - مع الأسف - في تدليل  
الانجليز إلى أبعد مدى ، فد امتياز البنك الأهلى لمدة أربعين سنة  
وذلك قبل انتهاء امتياز الأول بثمانى سنين وقد أراد بذلك أن يحرق  
لهم البخور ويطمئن نفسه في أنه باق فى الحكم .

ومن المؤسف أن تشور فى هذا الوقت ، المسالوة بالعواصف  
والتوتر العصبى مسألة اشراك مصر فى الحرب . فقد رأى الحزب  
السعدى بزعامة رئيسه أحمد ماهر أن قوات المحور الزاحفة على مصر  
عبر الصحراء الغربية قد اخترقت الأراضى المصرية فلا مندوحة إذن  
من دخول مصر ضد المحور دفاعا عن أراضىها فذلك أكرم لمصر من  
رد العدوان عن أراضىها بدلا من ترك الأمر إلى انجليترا .

قد يكون أحمد ماهر على حق فى ذلك وإن ظن البعض أنه رفع  
صوته نزيفا إلى الانجليز وإن كان قد دفع فـيا بعد دمه ثمنا لهذا  
الرأى عندما تولى الوزارة بعد ذلك سنة ١٩٤٥ واغتيل لاعلانه  
الحرب على المحور كما سيهيج بعد .

أما أصحاب الحق الآخر فى الرأى الذى كان يعارض الدخول  
فى الحرب فقد تزعمه اسماعيل صدقى وحيجته أن دفاعنا ليس فى الواقع  
عن الأراضى المصرية وإنما عن الانجليز ، فهم سيظلون محتلين البلاد  
لو جاز وطردها المحور ليساوموا معنا بطريقتهم المروفة فالخير أن  
نترك القوتين المتناطحتين يحطان بعضهما .

أما الوفد فسكت عن ابداء رأيه فى هذه المسألة الخطيرة لأنه



خشى أن يطالب بالدخول في الحرب فيغضب الرأي العام الذي كان  
ضد الحرب وخشى أن يعارض الدخول في الحرب فيغضب أصدقاءه  
الانجليز واقتصر على المطالبة بتسليح وزارة محايده واجراء  
الانتخابات وهى النعمة التى لا يفتأ يرددها عندما يكون خارج الحكم

### أحمد محمد حسنين باشا رئيس الديوان الملكى

وفى غمرة هذه الأحداث عين أحمد محمد حسنين باشا (٢٧ يوليو  
سنة ١٩٤٠) الأمين الأول للملك ورأى أنه عندما كان فى إنجلترا  
رئيسا للديوان الملكى. ولقد اقترن وجوده فى هذا المنصب بأحداث  
جسيمة وزاد نفوذه عما كان لحسن نشأت نفسه سنة ٢٤-٢٥ وعلى  
ماهر سنة ٣٧ - ٣٩ .

ولقد قيل عن أحمد حسنين الكثير ، حتى قيل إنه كان زوجا  
للملكة نازلى أم فاروق أو عشيقا لها . ولكن الذى يهمنا فى أحمد  
حسينين أنه طوال الفترة التى قضاها فى رئاسة الديوان كان بمثابة  
الملك غير المتوج فقد كان صاحب الكلمة العليا فى البلاد حتى على الملك  
فاروق نفسه لأن أحمد حسنين استمد نفوذه من الملكة نازلى نفسها  
وكان ينظر إلى فاروق نظراته إلى الطفل . والواقع لو قيل أن على  
ماهر قد أفسد فاروق سياسيا فإن أحمد حسنين أكمل عليه وأفسده  
اجتماعيا ، فهو الذى ساعده على طريق الفساد ومهد له العبث والخمر  
والنساء والميسر وكل وسائل الفحشاء . وكان أحمد حسنين لا يتورع  
فى مضاجعة نازلى على مشهد من فاروق بما هدم فاروق هدمه وجعله  
أمعة فى القصر ومحترقا فى الشعب . فقد كانت رائحة القصر تفوح  
بين الناس وتزكم الأنوف وكان فاروق يبكى الساعات الطوال وهو

يرى أمه في وضع مذر ترن ضحكاتها بين حجرات القصر ، ولا شك  
أن تصرفات أمة أثرت على اخواته ، فشبين منحلات يقادن أمهن  
وتتخذ كل واحدة لنفسها عشيقا حتى إن صغراهن واسمها فتحية  
اتخذت من شاب « أفاق » يدعى رياض غالى وهو مسيحي زوجها لها  
وهربت معه إلى أمريكا .

هذه التصرفات كلها أثرت أسوأ الأثر على فاروق وهدمت  
أعصابه وجعلته أقرب إلى الجنون منه إلى الحكم .  
وفي ٢٤ نوفمبر سنة ١٩٤٠ بينما كان حسن صبرى يلقى بيانه عن  
خطاب العرش فى البرلمان بحضرة فاروق سقط ميتا .

### إلى الإمام يا رومل

عهد الملك إلى حسين سرى تأليف الوزارة ( ٢٥ نوفمبر ٤٠ )  
فشككها من الدستوريين والمستقلين وأعلن أن سياسته هى سياسة  
الوزارة السابقة ، وبذلك صارت على سنة استرضاء الانجليز وتنفيذ  
رغباتهم إلا أنه فى أواخر عهدها استهدفت لمشاكل وأزمات عديدة  
فالمستوزرين الحاقدين على سرى الذين كانوا يريدون أن يحلوا محله  
قد أفسدوا العلاقة بينه وبين القصر ، كما كان لاضطراب الحالة  
المعيشية أثر كبير على استقرار الحكم حيث ارتفعت تكاليف المعيشة  
وشحت المواد الغذائية والكساء . واقترن ذلك بأزمة حادة مفاجئة  
فقد قامت المظاهرات الصاخبة نأدى فيها المتظاهرون بسقوط بريطانيا  
وهتفوا للقائد الالماني روميل الذى كان يحارب الانجليز فى الصحراء  
الغربية متجها نحو مصر قائلين « إلى الإمام يا روميل » .

خاف الانجليز وطلبوا من سرى أن يضع حداً لهذه المظاهرات  
ولسكنه لم يدر ما يفعل فقد كان الموقف أكبر من شخصه بما اضطره  
لأن يقدم استقالته في ٢ فبراير سنة ١٩٤٢ .

#### ٤ فبراير سنة ١٩٤٢

كان أسف الانجليز عندما أقال الملك النحاس سنة ٣٨ شديداً  
فلما قامت الحرب ( سبتمبر ٣٩ ) اتجهت رغبتهم إلى تعيين النحاس  
فالصداقة القديمة التي توصلت بين الانجليز والنحاس قبل المحادثات  
وفي خلالها وبعد امضاء المعاهدة وأثناء حكم النحاس جعل الانجليز  
يثقون فيه ويطمثون إليه . فشلا كان اللقب الرسمي للسير مايلز  
لامبسون هو المندوب السامي وكان له امتيازات ضخمة ؛ فقد كان  
يتقدم السفراء وكان يدخل من الباب الملكي في محطة القاهرة وكان  
تفرش له السجادة الحمراء ويسير في الطرقات محاطاً بموكب من  
الموتوسيكلات وعربات الحكومة التي كانت تغطي الطريق بينما يصطف  
الجنود على الجانبين . . . إلى غير ذلك من مظاهر الاستعارة أما بعد  
المعاهدة فقد أصبح اسمه الرسمي « السفير البريطاني » ويحكمه بروكول  
وزارة الخارجية ، أي أن المعاهدة قضت على كل هذه المظاهر  
الاستعمارية بما فيها من امتيازات . ولكن النحاس باشا بالرغم من  
ذلك أبقى هذه الامتيازات للسير مايلز لامبسون بصفة شخصية لأن  
النحاس رأى أن الكرم المصري يجب أن يتهاون في الكرامة حتى  
يكون سخياً ، يضاف إلى ذلك التصريحات العديدة التي كان يطلقها  
النحاس على الدولة المقتضية بتسميتها الدولة الصديقة ، والحفلات  
العديدة التي كان يقيمها النحاس للسير مايلز لامبسون وفيها كانت

تظهر حرمة السيدة زينب الوكيل وهي متسأبطة ذراع السير ما يلاز  
لامبسون ( بالرغم مما كانت تلاقيه هذه الصورة من شتى أنواع  
الامتناع من الرأي العام بصفتنا دولة شرقية ) إلى غير ذلك من  
الدلائل التي تؤكد الصداقة الوطيدة بين الاثنين . كل ذلك جعل الانجليز  
يثقون في النحاس ويعتقدون أنه كويسلنج مصر الذي يمكن أن يساعدهم  
( وكويسلنج هذا نرويجي عينه الألمان رئيس وزارة على النرويج  
خلال الغزو النازي في الحرب العالمية الثانية ) وكان كويسلنج قد  
خان وطنه وساعدهم في احتلال للبلد وتوطيد أقدامهم فأصبح رمزاً  
يمكن استعارته مجازاً على كل رئيس وزارة يوطد ساطان الأجنبي  
في بلده .

ولم يخف الانجليز هذه الرغبة في أن يكون النحاس باشا رئيساً  
للحكومة المصرية لاطمئنانهم إليه . ولقد صرح بذلك - أكثر من  
مرة - اللورد هاليفاكس وزير الخارجية البريطانية . كما امتدحت  
الصحف البريطانية حسن شمائل النحاس حيث قالت جريدة التيمس  
البريطانية : إن النحاس هو الرجل الذي يمكن لبريطانيا أن تعتمد  
عليه ، ولقد كان السفير البريطاني خلال الأزمات التي قامت بين الملك  
والنحاس عندما كان رئيساً للوزارة والتي انتهت بأقالته سنة ١٩٣٨  
كان السفير البريطاني يتدخل لاصلاح ما بين الملك والنحاس كما كان  
لا يفتأ كلما خلا مركز رئيس الوزارة أن يطلب من الملك تعيين  
النحاس فلما تخرجت الأمور في أواخر حكم حسين سرى كرر السفير  
البريطاني للملك تنفيذ ما سبق أن طلبه وهو تعيين النحاس فاستدعى  
الملك إليه الزعماء في ٣ فبراير ١٩٤٢ وراح يشاورهم على انفراد وبدأ  
بالنحاس وطلب منه أن يؤلف وزارة قومية أي من جميع الأحزاب

ولكن النحاس رفض الفكرة بحجة أنه لا يمكنه التعاون مع الوزراء  
الرجعيين الذين اشتركوا في إلغاء الدستور أو تعطيله أو الإخلال  
به فطالب منه أن ينتظر حتى ينتهي من بقية مشاوراته مع الزعماء  
الآخرين على أن يعود للحديث معه للمرة الثانية بعد استشارتهم .

ولكن السفير البريطاني علم على الأثر أن النحاس رفض تأليف  
وزارة قومية برئاسة فقاهل أحمد محمد حسنين رئيس الديوان الملكي  
وأخبره بأنه علم أن النحاس قد رفض تأليف وزارة قومية وطالب  
إليه أن يبلغ الملك رغبة السفير وهي أن يكلف النحاس باشا تأليف  
وزارة وفدية يعنى وفدية خالصة دما ولحا دون أن يكون فيها أى  
عنصر غير وفدى فرد عليه أحمد حسنين بأن المسألة ما زالت على  
على بساط البحث وأن الملك يتشاور فى الأمر مع الزعماء .

وفى اليوم التالى أى فى ٤ فبراير دعى الملك إليه فى القصر فى الساعة  
الرابعة رؤساء الوزارات السابقة وبقية زعماء البلاد وهم مصطفى  
النحاس - على ماهر - أحمد ماهر - أحمد زيور - اسماعيل صدقي -  
عبد الفتاح يحيى - حسين سرى - محمد حسين هيكل - محمد توفيق  
رفعت - على الشمسى - حافظ عفيفى - حافظ رمضان - بهى الدين  
بركات - محمود حسن - أحمد محمد حسنين .

### النحاس على ظهر الدبابات البريطانية

اجتمع الزعماء فى الساعة الرابعة بقصر عابدين فى حجرة مجلس  
البلاط برئاسة الملك فاروق وتولى السكرتارية أحمد محمد حسنين  
رئيس الديوان الملكي وتلا فاروق على المجتمعين بياناً أشاد فيه



بفضل الاتحاد - ثم استطرد قائلا أنه منذ الامس (يعنى منذ ٣ فبراير) وهو دائب الاتصال بالزعماء ساعيا في التشاور معهم لتأليف وزارة قومية - الا ان السفير قد طلب إليه استدعاء النحاس باشا وتكليفه تشكيل الوزارة فرد عليه بأنه كان قد قرر فعلا قبل طلبه ان يستدعى النحاس باشا وبقية الزعماء لمشاورتهم في تأليف وزارة قومية - وبعد انتهاء مشاورات امس (٣ فبراير) طلب السفير البريطاني مقابلة لرئيس الديوان وذكر له انه بلغه ان النحاس رفض تأليف وزارة قومية وانه يطلب منه ان يبلغ الملك رغبة السفير في ان يكلف الملك النحاس في تأليف وزارة وفدية بحته فرد عليه رئيس الديوان بأن الموضوع كله على بساط البحث بين الملك والنحاس وبقية الزعماء على أن السفير قابل اليوم (٤ فبراير) رئيس الديوان وسلبه انذارا بريطانيا وهذا نصه :

Unless I hear by 6 p.m. that Nahas Pasha has been asked to Form a Cabinet His Majesty King Farouk must accept the consequences.

ومعناه : إذا لم يسكن النحاس باشا قد ألف الوزارة حتى الساعة السادسة مساء فعلى الملك ان يتحمل كل النتائج المترتبة على ذلك ، وطلب الملك من المجتمعين التشاور في الامر ثم تركهم وغادرا الحجره وتشاور المجتمعون ، وكان رأى الاغلبية تأليف وزارة قومية ، ولكن النحاس رفض الفكرة واصر على تأليف وزارة وفدية بحته من الوفدين فقط - وانتهى المجتمعون إلى الاحتجاج على الانذار وكتبوا صيغة الاحتجاج ووقعه جميع الزعماء وهذا نصه : ان في توجيه التبليغ البريطانى اعتداء على استقلال البلاد ومساسا بمعاهدة

الصداقة ولا يسع الملك أن يقبل ما يمس باستقلال البلاد أو يخل  
بأحكام المعاهدة .

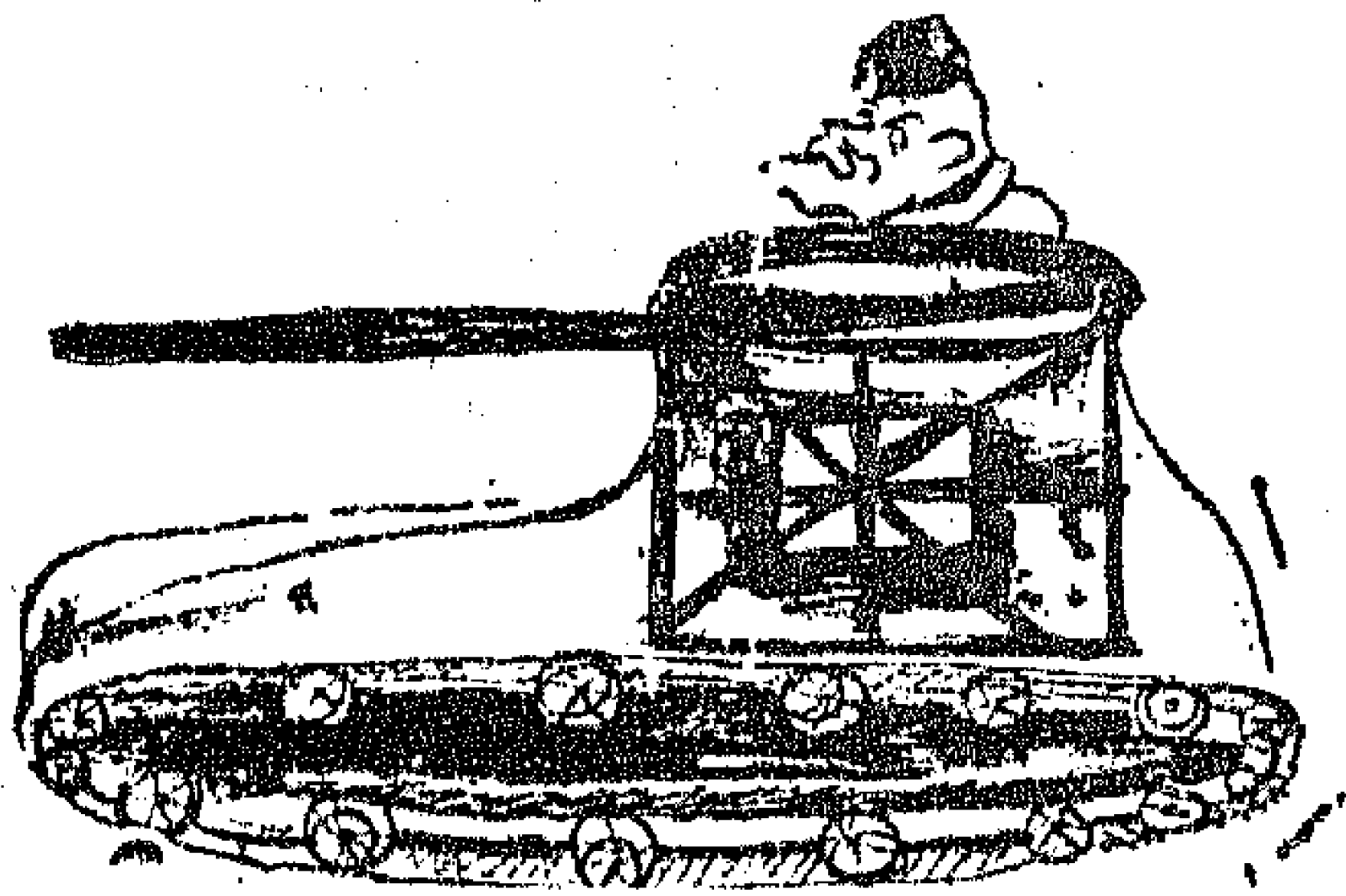
وأقر الملك ماتم عليه الاجتماع وتولى أحمد حسنين حمل الاحتجاج  
إلى السفير البريطاني ولما قابل أحمد حسنين السفير قال غاضبا  
« this is not a reply »  
أى أن هذا ليس ودا . ثم أضاف بأنه سيحضر فى التاسعة مساء  
لمقابلة الملك .

وقبيل الساعة التاسعة حضرت طواير الدبابات البريطانية المسلحة  
بالمدافع وأحاطت بقصر عابدين فى شكل عدوانى - ثم حضر السفير  
البريطانى وكان معه الجنرال استون قائد القوات البريطانية فى مصر وقتئذ  
وبعض الضباط البريطانيين مسلحين بالمدافع الرشاشة والمسدسات .  
ودخلوا القصر فلما أراد أحد رجال السراى مقابلتهم والتحدث  
إليهم - دفعه السفير بيده وأزاحة عن طريقه قائلا :  
« I Know my Way »  
يعنى « لى أعرف طريقى »

ودفع السفير باب حجرة الملك دون استئذان وكان أحمد حسنين  
موجوداً - وبدون تحية أو مقدمات - قدم السفير الملك عريضة للتنازل  
عن العرش قائلا له « sign here » أى « وقع هنا »  
أى أن يوقع على العريضة التى تحوى نزوله عن العرش  
ولكن فاروق قبل الانذار - وقبل أن يعين النحاس باشا رئيسا  
للوزارة - فخرج السفير وذهب الى السفارة - ثم طلب الملك استدعاء  
النحاس وبقية الزعماء فلما اجتمعوا لديه . قال الملك « أكلفك يا نحاس

بتشكيل الوزارة ، ولكن النحاس اعتذر إلا أن الملك أصر على أن  
يشكل الوزارة فقبل .

حينئذ انبرى أحمد ماهر فقال : كنت أظن النحاس باشا وهو كما  
قال عن نفسه أنه زعيم البلاد وصاحب معاهدة الشرف والاستقلال  
يرفض تشكيل الوزارة أما وقد قبلها فإني أعلان أن النحاس يتولى  
الحكم الليلة مستنداً إلى أسنة رماح الانجليز . فقال النحاس : لست  
أنا الذى يستند إلى أسنة الرماح . فقال صديق باشا : أظنك  
رأيت بعينيك



النحاس باشا في طريقه إلى الحكم  
على ظهر الدبابات البريطانية

الدبابات البريطانية التى  
جاءت من أجلك .  
فطالب الملك أن يذهب  
النحاس إلى السفير  
البريطاني ويبلغه نبأ  
تكليفه تشكيل الوزارة  
وذهب النحاس إلى  
السفير البريطاني ليخبره

بأنه سيتولى تشكيل الوزارة . كما اتفقا ( النحاس والسفير البريطاني )  
على أن يتبادلا كتابين ذراً للهيون فقال النحاس في كتابه إلى السفير  
« إنه لا المعاهدة البريطانية ولا مركز مصر كدولة مستقلة ذات سيادة  
يسمحان للحليفة بالتدخل ، إلى أن قال « توطوت مصلات المودة  
والاحترام المتبادلين وفقاً لنصوص المعاهدة » .

ورد السفير بكتاب قال فيه « إن سياسة الحكومة البريطانية قائمة  
على تحقيق التعاون والإخلاص في تنفيذ المعاهدة » .

هذه هي مجرى الأحداث آثرنا أن نذكرها تفصيلاً لما فيها من  
خطورة وجسامة في حياة مصر الحديثة .

والملاحظ قبل أي شيء أن السكتابين الأخيرين اللذين تبودلا  
بين السفير والنحاس يدعمان التدخل من جانب الانجليز والخنوع  
الشديد من جانب النحاس وأنها كانتا أكثر تأييداً لبريطانيا منه  
استنكاراً لها .

أما بالنسبة لحادث ٤ فبراير فلا شك أن المسؤولية تقع أولاً على  
بريطانيا حيث دأبت منذ احتلالها مصر سنة ١٨٨٢ على اختلاق  
المناسبات وتحين الفرص لاستعراض عضلاتها لتخيف الأحرار .  
وسواء كان الانجليز جادين في خلع فاروق أو أنهم كانوا يريدون  
« التهويش » وسواء أرادوا اذلال العرش أو تهديده ، فلم يحس  
بالمرارة إلا الشعب المصري ، فهو الذي جرح في كبريائه وهو الذي  
أحس بغليان الدم . وإذا كان غرض الانجليز ارضاء النحاس باشا  
بحمله على ظهر الدبابات إلى كورسى الحكم فقد أضروا في سبيل ذلك  
بالملايين من أبناء الشعب . وهم في الوقت نفسه أضروا بالنحاس  
لأنهم طبعوه بطابع العميل البريطاني الذي لا يمكن أن يشق فيه وطني  
بعد ذلك . وإذا كان غرض الانجليز بطاير دباباتهم الطويل الذي  
ساروا به إلى قصر عابدين تأكيد الاستعمار وتأكيد قوة بريطانيا ،  
فإن ذلك كان خطأً بحتاً لأن جرح ٤ فبراير ظل يدمى في جسد  
الشعب حتى أدى إلى طرد الانجليز نهائياً في معركة السويس سنة ١٩٥٦ .

لقد عاشت بريطانيا على القرصنة بالتدخل في شئون البلاد الداخلية  
من خلع الملوك إلى اجلاسهم على العروش فقد لجأت في الحرب العالمية

الأولى إلى خلع الخديو عباس وإجلاس الخديو حسين بدلا منه  
كما لجأت من قبل إلى خلع الخديو اسماعيل وإجلاس الخديو توفيق  
وكذا عمدت في هذه الحرب العالمية الثانية إلى خلع الأمبراطور شاه  
رضا بهلوى وإجلاس ابنه مكانه . فعبثهم بالتيجان تقليد معروف  
في تاريخ سياستهم العتيقة ، فالملوك في نظرهم لا تخرج عن كونها دى  
مثل ملوك الشطرنج يحركونها كيفما شاءوا . ونحن لا ندافع هنا عن  
الملوك وإنما ندافع عن الكيان المصرى الذى جرحه الانجليز .

وإذا ظن البعض أن انجلترا أرادت بسياستها التى اتبعتها فى حادث  
٤ فبراير حماية ظهرها حيث كانت تخوض حرب حياة أو موت فى  
الصحراء الغربية ، فقد كانت تتقدم قوات أعدائها من الألمان  
والإيطاليين فليس فى ذلك شنيع لها لأن تهاجم مصر بالذبابات .

فالدول التى كانت تتقاتل معها انجلترا هى ألمانيا وإيطاليا وأنصارهما  
وليس لمصر طرف فى الخصومة . ولكن سياسة الانجليز تقوم على  
الجبن حيث عجزوا عن الوقوف أمام روميل فتحولوا نحو مصر  
وكأنى بالقائل :

أسد على وفى الحروب نعامة    ربداء تجفل من صفيير الصافر  
أما المسئول الثانى فهو النحاس ، فقد كان ولا ريب مشتركا مع  
الانجليز فى هذه المؤامرة متفقا معهم فى خططهم عالما بمواعيد تحرك  
الذبابات مؤمنا برغبتهم واضيا عنها متلذذا عليها مستعجلا تنفيذها .  
ولا شك أيضا أنه قد علم بحديث السفير مع رئيس الديوان الخاص  
بأنه إذا لم يقبل النحاس تأليف وزارة قومية فليؤلف وزارة وفدية  
دما ولحا . ولا شك أيضا أن هذا ما جعله سائرا فى طريق أنانيته



حتى النهاية لأنه كان متأكداً من مجيئه الحكم ، وبذلك لعب الدور حتى أصاب الهدف . فقد كان واثقا من النجاح وما كان للسفير البريطاني أبداً أن يقوم بخطته بما فيها من مغامرة دون أن يكون قد تدبر الأمر مع النحاس وكان رسوله للسفير في هذه المؤامرة أمين عثمان (الذي كان متزوجاً انجليزية والذي أصبح فيما بعد وزيراً للمالية في حكومة النحاس وهو صاحب الجملة الشهيرة بأن مصر بامضاتها المعاهدة أصبحت متزوجة من بريطانيا زواجاً مسيحياً أي لا انفصام فيه ولا طلاق ) وكانت رغبة النحاس من الحكم لا للتمتع بأبهرته فحسب وإنما للانتقام من خصومه .

فقد أذل الملك النحاس بأقواله سنة ١٩٣٨ فلا مندوحة للنحاس من أن يستعيد كرامته هذه المرة بتولييه رئاسة الحكومة رغم أنف الملك . كما أن الخصومة بينه وبين الزعماء الآخرين قد بلغت أشدها وبذلك كان يحدو النحاس الميل للتنكيل بهؤلاء الخصوم ولا يمكن أن يتأتى ذلك إلا باستناده إلى قوة وليس هناك في ذلك الحين قوة أقوى من قوة الانجليز .

واقدر كان واجبا على النحاس - وهو الذي يطلق على نفسه أنه زعيم الشعب - ألا يقبل أبداً الحكم بهذه الوسيلة البريطانية ، ولا يعفيه من أنه قبل الحكم كما قال انقاذاً للشعب ، لأن الانجليز إنما أرادوا بحركتهم استرضاء النحاس لا اغضابه . واو أنه قبل تأليف وزارة قومية استجابة للشعور الوطني لا تأليف وزارة وفدية استناداً إلى القوة المسلحة البريطانية لكان أكثر تعقلاً وأقل إجراماً في حق الوطن ، فالمعروف أن الائتلاف يكون أجدى وقت الأزمات وفي

حالة تعرض البلاد للخطر . والبلاد كانت في ذلك الوقت في مسيس  
الحاجة إلى الاتحاد والمفروض قطعاً في النحاس أن يستعين بالزعماء  
المصريين مهما اختلف معهم في الرأي على العدو الغاصب (الانجليز)  
لا أن يستعين بالغاصب على أبناء وطنه ولكن النحاس هلل لمقدم  
الدبابات البريطانية لأنه كان يشاق إلى الحكم والنفوذ بأي وسيلة  
حتى لو كانت الوسيلة غير مشروعة .

وبذلك أصبح النحاس مسئولاً مسئولية كاملة في حادث ٢٤ فبراير  
الذي يمثل الخيانة بكل جوانبها البشعة لشعب أولاه ثقته حيث اعتمد  
على الغاصب المحتل في توليه رئاسة الحكومة .

وإذا كان النحاس مسئولاً فالملك هو الآخر مسئول ، صحيح إن  
فاروق ظهر في صورة الوطني المعتدى عليه الذي انتهك بيته ولكن  
فاروق أبعد ما يكون عن الوطنية فاعتدائه المتكررة على الدستور  
واساءة استعمال حقه في تعيين الوزراء وإقالتها أو إسقاطها . كل  
ذلك قد أضر بسمعة الملك فقد أقال الملك النحاس سنة ١٩٣٨ وعين  
بدلاً منه محمد محمود ثم أسقط محمد محمود ، ثم استمر في تلاعبه بالحكم  
صحيح أن مساوىء حكومة النحاس كانت تقتضى الإقالة وأيضاً حكومة  
محمد محمود يقتضى إسقاطها لأنها لا تستند إلى برلمان منتخب  
انتخاباً يمثل الشعب . ولكن الملك لم يقل النحاس أو يسقط محمد محمود  
لهذه الأسباب وإنما طرد الوزراء لأن رغبته في الحكم المطلق وفي  
اذلال وزرائه حتى يصبح مهاباً شامخاً ، وهو إذا تعطل بفساد الحكم  
فهو كاذب ، ولا شك أن تعاقب ثلاث وزارات بعد وزارة محمد  
محمود من شأنه أن يرج هيبة الحكم ومن شأنه أن يتيح للانجليز  
فرصة التدخل لأن فاروق مهد الطريق لهم . فلو أن الملك كان محترماً

باحترامه الدستور وقوانين البلاد لما جرو الانجليز على حادث ٤ فبراير  
ولكن عبثه بالحكم وبالشعب هو الذي خلق جو التوتر الذي أدى  
إلى النكبة الوطنية . يضاف إلى ذلك أن فاروق تعود أن يشد أمام  
الانجليز ثم يرضخ تحت وطأة أقدامهم ، وقد عرفوا فيه هذه الميزة  
عندما اشتد في عهد وزارة علي ماهر ثم رضح وقبل إسقاطها عندما  
ضغطوا عليه . فلما جاءت الأزمة الأخيرة وطلبوا منه تعيين النحاس  
وماطل لجأ الانجليز إلى الدبابات للضغط فأنحى . ولو أن الملك  
احتفظ بهيبته واحترام رأيه ، لما جرو الانجليز على حادث ٤ فبراير  
ولكن الملك كان مترددا دائما هزبل الشخصية الأمر الذي أدى  
إلى أن تحيط الدبابات الانجليزية بقصره .

وليس حادث ٤ فبراير هو الأول كما لم يكن الأخير ، فقد كانت  
من جراء سياسة فاروق المترددة أن تعرضت البلاد خلال حكمه لهرات  
عديدة من التدخل البريطاني وحسبي حادث المطار وهو بعد حادث  
٤ فبراير ، ذلك أن الأمبراطورة فوزية شقيقة فاروق وزوجة  
الأمبراطور شاه ايران لما حضرت إلى مصر بالطائرة وذهب فاروق  
لمقابلتها وجد السفير البريطاني بالمطار في انتظارها أيضا فأشاح  
فاروق بوجهه متجاهلا إياه . مما أدى بالسفير لأن يخلق من هذا  
الحادث أزمة سياسية ويصر على أن تقام له حفلة تكريم يقدم فيها  
فاروق الاعتذار . وقد انحنى فاروق لرأى السفير . . انحناء دائما  
للقوة فأقام الحفل في قصر عابدين .

وشخص مثل فاروق قد ترك أذنيه لمستشاريه من الوصاليين مثل  
علي ماهر وأحمد حسنين وبعد ذلك كريم ثابت وحافظ عفيفي والخادم  
محمد حسن وهولى الخلاق . . شخص مثل ذلك كان خليقا به أن يصل

إلى ما وصل إليه من مهانة حتى انتهى به الأمر إلى السقوط عن العرش  
بما يحق عليه القول :

أعطيت ملكا ولم احسن سياسته وكل من لا يسوس الملك بخلافه  
هلى إتنا فى الوقت نفسه لا تعفى بقية الزعماء من حادث ١٩ فبراير  
المشعوم فعلى ماهر مثلا كانت علاقته بالانجليز سيئة وفى ذلك راح  
يلقى البترول على النار كي يزيدا اشتعالا . ولا شك أن سياسة على  
ماهر الغامضة التى ظهر فيها بوجوه مختلفة سببت الكثير من المشاكل  
فقد ظهر خصما للانجليز وصدىقالهم كذلك



كان شأنه مع الألمان خصما وصدىقا  
ومع الوفد كان خصما وصدىقا ومع  
حكومات الأقلية كان أيضا خصما وصدىقا  
وإذا كانت سياسة الالتواء أو الظهور  
بوجهين قد أكسبته بعض الشيء ، فإنها  
قد أضرت بالبلاد الشيء الكثير .

أما بقية الزعماء مثل أحمد ماهر وصدى وغيرهما فالخصومة العنيفة  
التى كانوا يضمرونها للوفد قد خلقت هوة عميقة ، الأمر الذى أدى  
إلى اضطراب الموقف وهم إذا كانوا قد طالبوا خلال الأزمة بوزارة  
قومية كحل للمشكلة فلم يكن عن نية صادقة أو إيمانا بالائتلاف وإنما  
كيلا يفوز النحاس بكل الفهم فيكون لهم شيء من النفع .

أما أحمد حسنين وهو حلقة هذه الأزمة فقد كان كل همه الاستئثار  
أكثر بما كانت تهمة مصر . وعندى أن أحمد حسنين بما كان له من  
امكانيات وبما له من سلطة كان مدركا ما فى أعماق الانجليز قبل

حادث ٤ فبراير ، ولكن كمان من صالحه أن تتأزم الأمور بين كل الجهات حتى يمكن له أن يفرض نفسه ويصبح صاحب الكلمة العليا في القصر وموضع الاعتبار في البلد .

### النحاس يؤلف وزارته الخامسة

وفي ٦ فبراير سنة ١٩٤٣ ألف النحاس وزارته ، ثم استصدر مرسوماً بحل مجلس النواب وإجراء انتخابات جديدة ، كما استصدر مرسوماً بإبطال التعيينات السابقة لمجلس الشيوخ بحجة أن تعيينهم كان باطلاً .

واجتمع البرلمان الجديد ( ٣٠ مارس ٤٣ ) بغالبية وفدية ساحقة لأن الدستوريين والسعديين قاطعوا الانتخابات . وصارت وزارة الوفد على مبدأ التشايع لطبقات على طبقات والتهميل للنحاس أينما ذهب .

على أن أول ما يؤخذ عليها أنها سايرت الانجليز على طول الخط فكان لا يفتأ النحاس أن يمتدحهم في كل مناسبة ويكبر للورد كيلرن فعندما قدم السفير البريطاني إلى رئاسة مجلس الوزراء لتهنئته بالوزارة هيأ النحاس مظاهرة لاستقباله وهتفت بحياته . الأمر الذي لم يحدث في أي عهد من العهود لا من قبل النحاس ولا من بعده . كما دعاه إلى حفلة تكريم ( ١٢ يناير ٤٣ ) بسرأي الزعفران لمناسبة الانعام عليه بلقب « لورد » . وما كان يجوز أبداً لرئيس وزارة أن يقيم حفلة لممثل الدولة الفاصلة التي قتلت أبناء وطنه .. ولقد خطب النحاس في هذه الحفلة فأكثر المديح للسفير البريطاني ودولته ناعثاً إياه « الأخ الصديق »



كما رد عليه السفير بخطبة مماثلة أيد فيها استعمار بريطانيا لمصر حيث قال : إن القدر والجغرافيا هما اللذان قضيا بارتباط بلدينا للصاحبة ، كما قال « بريطانيا شريكة مصر في الشئون العالمية ، وهي الدولة الأوروبية العظيمة الوحيدة التي تتوقف مصالحها الحقيقية على الاحتفاظ بسلامة كيان الأراضى المصرية » . ومن المؤم أن السفير البريطانى كان يصرح بكلام ينطوى على الحماية فى حفلة رسمية وفى حضرة رئيس الوزراء ، ثم يصفق النحاس لهذه اللغة الاستعمارية .



والعمرى أن النحاس كان فى غنى عن إقامة هذه الحفلة ولكنه أراد أن يعبّر عن شعوره وشكره للسفير البريطانى الذى كان له فضل تمكينه من الحكم حق ولو كان ذلك على حساب مصلحة البلد . وهذا مما يؤكد لنا أن مذكرته التى سبق أن قدمها إلى الحكومة البريطانية سنة ١٩٤٠ وهو فى المعارضة لم تكن عن جدية وإنما كان غرضه رفع صوته إلى الانجليز ليسأتوا به إلى الحكم . ولا شك أن كل تصرفات النحاس وهو خارج الحكم ، إنما الغرض منها النفاق والتدجيل على الشعب فعندما تولى الحكم فى ٤ فبراير حتى نهاية حكمه لم يعمل النحاس شيئاً فى سبيل القضية

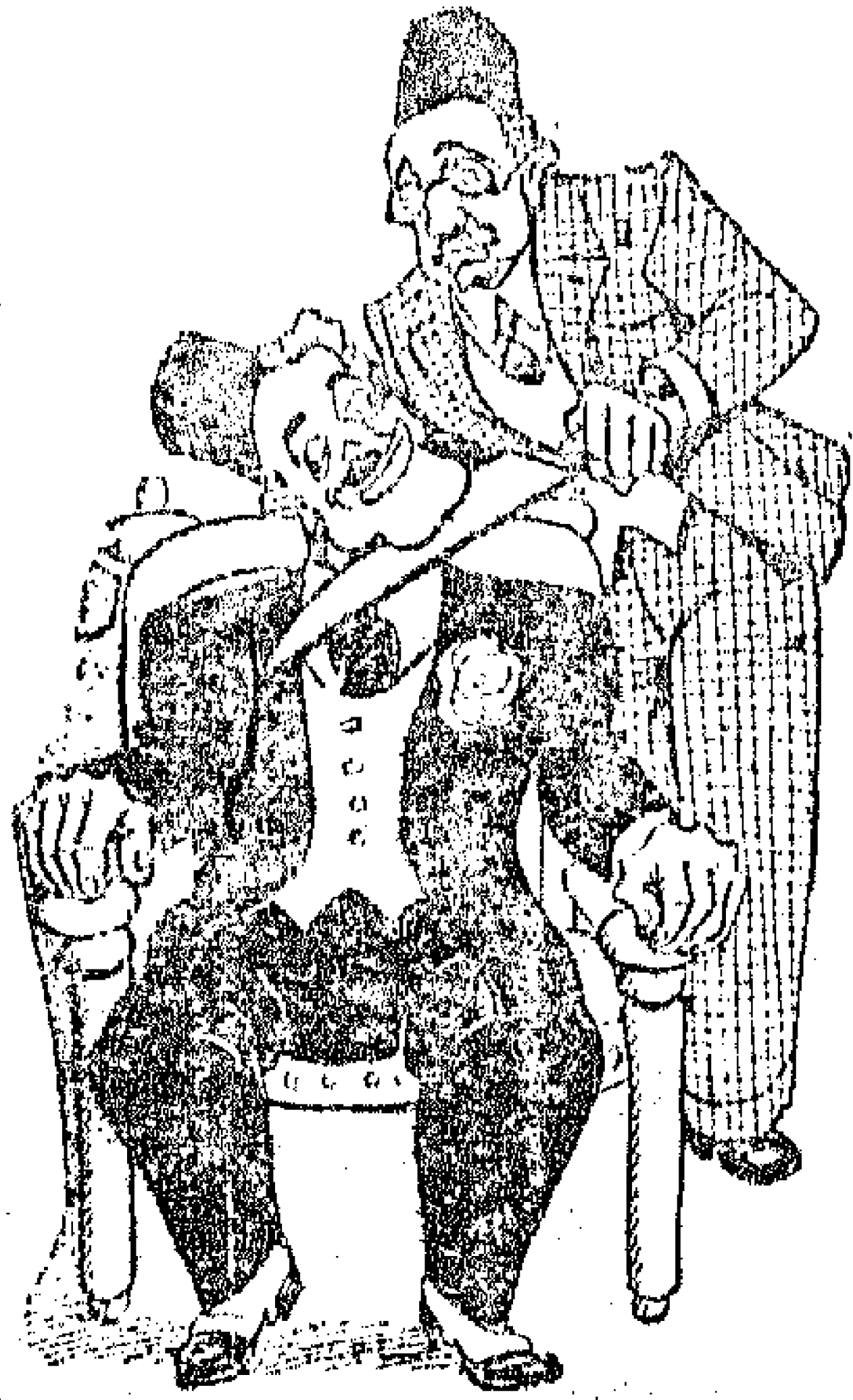
المصرية ولم يحاول استخلاص تصريح واحد من الانجليز ليطمئن به الأحرار الذين كانوا يحترقون خوفاً على مستقبل الوطن وأيضاً لم يحاول مفاتيحة الانجليز فى شىء من هذا ، فقد ترك المطالبات الجوهرية وانتز الانجليز الفرصة فاستفحل طغيانهم فى البلد حيث نهبوا اقتصادياً وسخروا كل امكانياتها لخدمة عجائهم السياسية والعسكرية .

و استغل النحاس الأحكام العرفية أسوأ استغلال إذسهرها  
لمنفعتة . لقد عارض النحاس سنة ١٩٣٩ اعلان الأحكام العرفية في  
وزارة على ماهر بحجة أن البلاد ليست في حاجة إليها ، ولكنه لم  
يكند يتولى الحكم سنة ٤٣ حتى اتخذ منها وسيلة لاضطهاد خصومه ..  
فاعتقل خصومه والمناهضين له والاساءة إليهم فاعتقل على ماهر في  
حرم مجلس الشيوخ ضاربا بالحصانة البرلمانية التي كان يتمتع بها على  
ماهر وضاربا بحرمة مجلس الشيوخ عرض الحائط . كما اعتقل مكرم  
عندما خرج عليه ولم يرعى الصداقة والزمالة القديمة .. واعتقل كثير  
من ضباط الجيش وكثير من المدنيين لجرد شك في وفديتهم ، وكذا  
اضطهد الصحافة وكم أفواهاها وفرض عليها رقابة صارمة .

ولقد قال النحاس عند توليه الحكم ، إن وزارته حزبية ولكنها  
ستحكم حكما قوميا ودستوريا وأن الأفراد أمام القانون سواء بصرف  
النظر عن حزبيتهم . ولكن لم يكن صادقا فقد حكم حكما حزبيا بحسب  
أغدى فيه الدرجات الاستثنائية والعلاوات والترقيات على الموظفين  
من أنصاره وأصهاره . ولقد ترك الحبل لأنصاره وأصهاره يستغلون  
نفوذ الصداقة والقربى ، وكان عالما بهذه المساوئ ، يشجعها ويقرها  
الأمر الذى أثر على سمعة الوفد أسوأ الأثر حتى في نظر الموالين له .

ولقد تسابق أنصار الوفد فيما بينهم وكان أصهار النحاس أكثر  
الجماعات استفادة من النحاس الأمر الذى أغضب مكرم عبيد الذى  
أحس بالغيرة فوق الخلاف بين مكرم والنحاس وهو وزير في  
حكومته فأخرجه من الوزارة ، ثم فصله من الوفد ومعه راعب جنا  
كما فصل من قبل النقراشي وأحمد ماهر .

نخرج مكرم عبيد وألف حزبا أسماه «الكتلة الوفدية» وكذلك  
ألف كتابا أسماه «الكتاب الأسود» ضمنه كل سيئات النحاس من  
استغلال النفوذ وحمل عليه حملة زادت سمعته سوءاً فأعتقله النحاس.  
والحقيقة نقول إن مكرم كان أحد العمود القوية التي طبلت  
وزمرت للنحاس منذ أن أصبح رئيسا جايلا عقب وفاة سعد زغلول



مكرم عبيد - سكرتير الوفد  
سأله النحاس ذقنه فأراد قتله

سنة ٢٧ فكان ينفخ فيه باستمرار  
ويؤيده في سياسته الخارجية  
والداخلية وكان يشجعه على  
اعتدائه على الدستور فإذا اختلف  
معه الآن فلأن النحاس قد استعلى  
على من خلقوه وكان مكرم أحد  
هؤلاء الذين خلقوا النحاس  
وأحد الذين اشتركوا معه في الحكم  
وفي تحمل مسؤولياته ومن ضمنها  
مسئولية حادث فبراير المشؤوم  
وفي ٢٩ نوفمبر ٣١ انعقد مؤتمر  
القمة في فندق مينا هاوس بالهرم  
بين المستر روزفلت رئيس جمهورية

أمريكا والمستر ونستون تشرشل رئيس حكومة بريطانيا والجنرال  
شيانج كاي تشيك رئيس جمهورية الصين وعديد من زعماء الحلفاء  
لبحث سير الحرب العالمية في ذلك الوقت فتقدمت جهة المعارضة من  
رؤساء الأحزاب المعارضة وأقطاب الزعماء المعارضين بمذكرة إلى  
أقطاب الحلفاء طالبين إجلاء الجيوش الأجنبية عن مصر وحرية

مصر في ممارسة سلطتها على قناة السويس . وقد منعت وزارة النحاس  
نشر هذه المذكرة أو الإشارة إليها في الصحف بما أثار دهشة الأحرار  
فقد بات التحدث عن الوطنية والدعوة إليها بمثابة جريمة في نظر  
الوفد في حين أن وزارة على ماهر لم تمنع مذكرة الوفد سنة ١٩٤٤ .

ولكن الواقع والتاريخ كان يقول إن الغرض من هذه المذكرة  
إنما كان في إخراج الوفد أكثر منها دعوة إلى القضية الوطنية ، فقد  
لجأت المعارضة إلى كل وسيلة لاضعاف وزارة النحاس .

وأخيراً أراد الملك إقالة النحاس ( أبريل سنة ١٩٤٤ ) وتكليف  
أحمد حسنين تأليف الوزارة ولكن عندما استشارت السراى لندن  
جاء ردها « No Change » أى لا تغيير .

والمؤسف في ذلك هو اتجاه السراى في إقحام لندن في المسائل  
الداخلية لأن استشارة لندن معناه دعوة صريحة إلى لندن للتدخل مما  
يؤكد أن فاروق لم يتعظ من أزمة ١٩٤٤ فبراير والمؤسف أيضاً أن  
يتبادى النحاس في طفيلياته اعتماداً على تأييد بريطانيا وتعضيدها .

وبما هو جدير بالذكر أن النحاس سعى - بمشورة بريطانيا - إلى  
إنشاء جامعة الدول العربية فدعا وفود الدول العربية إلى الاجتماع في  
الاسكندرية (سبتمبر ١٩٤٤) وانتهت إلى وضع ما سمي بروقوكول  
الاسكندرية .

وكان غرض الانجليز من الجامعة هو استغلالها لتكون أداة  
لمكافحة الشيوعية . على أن النحاس لم يعمل شيئاً في ضم الصف المصري  
وتوحيد القوى المصرية . بل سار على سياسته الحزبية الصارخة بما  
جمل البلاد فريسة للفساد والأهـواء الشخصية وخدمة الجيوش



الأجنبية سواء الانجليزية أو حلفائها من أمريكان وفرنسيين .. الخ  
وفي ٨ أكتوبر ١٩١٤ أقيمت وزارة النحاس وهذه ثالث إقالة  
فقد كانت الإقالة الأولى في عهد الملك فؤاد بينما الإقتالتين الأخيرتين  
في عهد الملك فاروق .

### مصرع أحمد ماهر

كان النحاس يقيم في فندق سيدسل وفي الساعة الخامسة والنصف  
تسلم كتاب الإقالة وفي هذه اللحظة بالذات تسلم أحمد ماهر كتاب  
تعيينه رئيسا للوزارة



والملاحظ أن إقالات  
النحاس كلها كانت  
متزجة بالخوف ، مما  
يؤكد لنا جبن الملك  
وعدم مقدرته على  
مواجهة الأمور  
بشجاعة ، والملاحظ  
أن الوزارة الجديدة  
قد حشدت بين

شبح ٤ فبراير ظل يطارد النحاس باشا  
حتى طرده من الحكم

صفوفها كل الزعماء من الأحزاب المعارضة لا وفد كما فعلت قبل ذلك بالضبط  
وزارة محمد محمود التي أعقبت إقالة النحاس سنة ٣٨ أي من السعديين  
والأحرار الدستوريين والكتلة الوفدية والحزب الوطني والمستقلين  
وكان أول عمل لها الإفراج عن جميع المعتقلين السياسيين الذين



كانت وزارة النحاس قد اعتقلتهم في ظل الأحكام العرفية ، كما  
حلت البرلمان وأجرت انتخابات جديدة وقد رفض الوفد الدخول  
في الانتخابات بحجة أن الأحكام العرفية قائمة وهي حجة قديمة واهية  
لأن الوفد نفسه أجرى الانتخابات سنة ٢٠٤ في ظل الأحكام العرفية .

والواقع إن وزارة أحمد ماهر سارت على سنة الوزارات السابقة  
فلم تكفل حرية الانتخابات بالرغم من أن خصمها الآل وهو الوفد  
لم يشترك فيها وكان من الواجب عليها أن تتركها حرة وليكنها تدخلت  
لأنجاح مرشحيها أو الذين رخصيت عنهم .

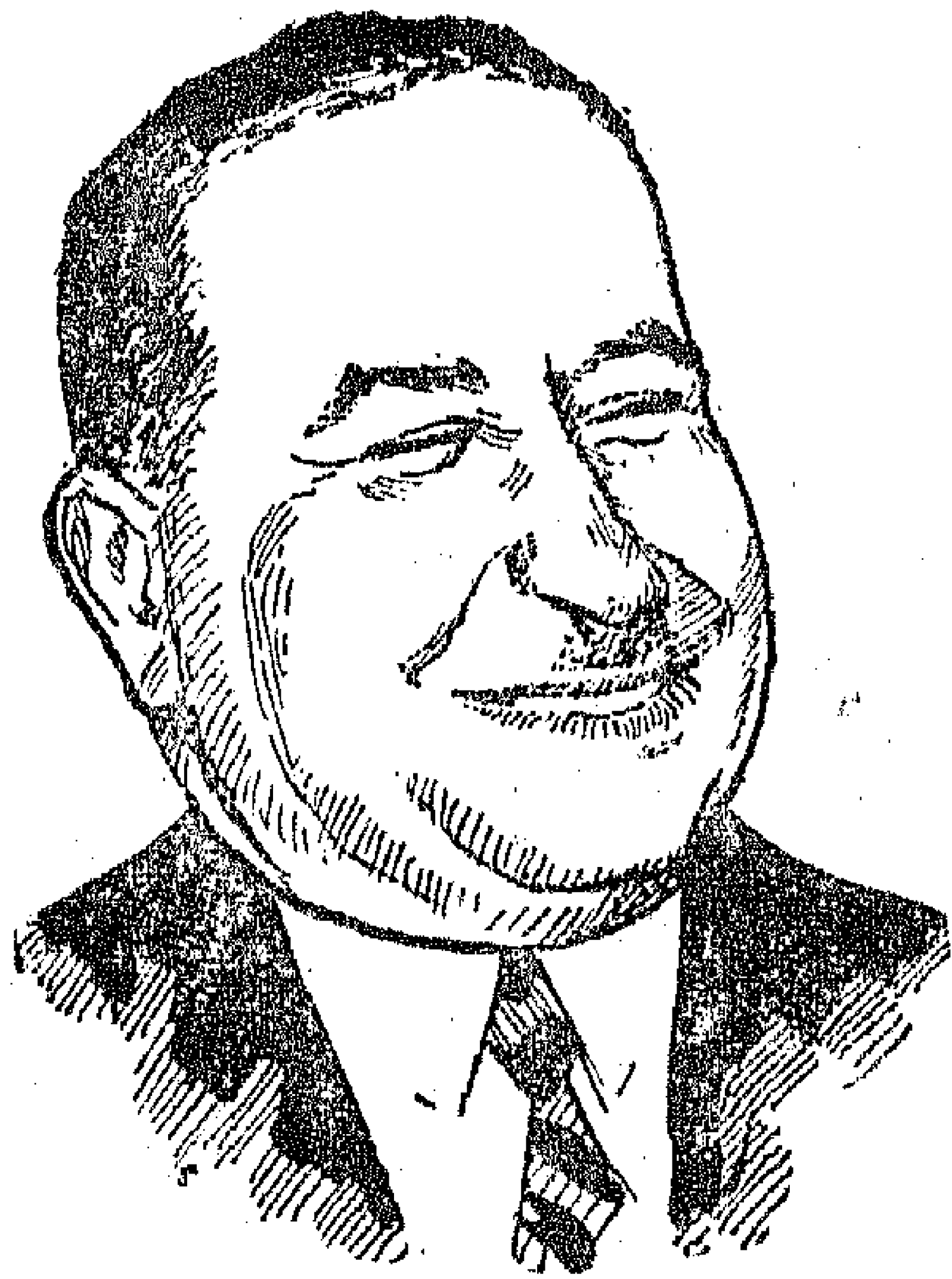
واستصدرت الوزارة مرسوما ( ٢٠ ديسمبر سنة ٤٤ ) ببطالان  
مرسوم النحاس بإلغاء تعيينات الشيوخ التي صدرت في عهد حسين  
سرى سنة ١٤٠١ وقضى المرسوم الجديد بإعادة هؤلاء الشيوخ الأحياء  
منهم لمباشرة أعمال عضويتهم بالجلس وزوال العضوية عن الذين  
عينوا بدلا منهم في عهد وزارة النحاس وعن كل من حل محل هؤلاء  
بسبب الوفاة أو الاستقالة .

وفي هذا ما يريك مدى العبث بأكبر سلطة في البلاد وهي السلطة  
التشريعية وسلطة مجلس الشيوخ بالذات لأن عضو الشيوخ أصبح  
( كالشخصية ) تعيينه حكومة فتساقى غيرها لتقرر أن تعيينه باطلا  
فتسقطه ثم تأتي حكومة ثالثة لتسقط هذا الأخير وتعيد تعيين الأول  
الذي سقط من قبل وهكذا .

كما أصدرت مرسوما بإلغاء الاستثناءات التي تمت في عهد الوفد  
ولكن يؤخذ عليها أنها أحالت كثيراً من الموظفين إلى المعاش .  
ولا شك أن هذا عيب في وزارة الوفد ما كان لهذه الوزارة أن تسلكه

لأن محاربة الناس في أرزاقهم ، بما لا يتماشى مع الحكم السليم وروح  
العدالة والمنطق .

وفي ذلك العهد قابل الملك فاروق المستر روزفيلت على يخته الراسي  
في المياه المصرية . وفي هذه المقابلة تم الاتفاق على دخول مصر الحرب  
حتى يمكن لها أن تشترك في مؤتمر سان فرانسيسكو بين الدول التي  
أعلنت الحرب على المحور . وقد ألقى أحمد ماهر بيانا في مجلس



أحمد ماهر باشا

النواب عن اعلان مصر  
الحرب ( ٢٤ فبراير ٤٥ )  
وانتقل إلى مجلس الشيوخ  
ليلقى بيانه فيه . وفي اليوم  
الفرعوني الذي يفصل  
المجلسين أطلق عليه شاب  
يدعى « محمود العيسوي »  
الرصاص فأرداه قتيلا .  
ولاشك أن البلبلة التي أثرت  
حول دخول مصر الحرب  
والدعاية التي انتشرت بين  
الناس من أن الحكومة

سترسل فرقاً مصرية إلى ميادين القتال قد أثارت التوتر بين النفوس  
وكان من أثرها وقوع هذه الجريمة التي ذهب ضحيتها رئيس الوزراء .  
نحن لانحب القتل ولا نميل إلى قتل أعدائنا الذين يختلفون معنا في  
الرأي فليكن دينكم ولي دين وإني لأدين بمبدأ عدم العنف لأن العنف  
مظهر من مظاهر ضعف الحركة الوطنية . فالقتل لا يختلف الرأي يدل

على عدم النضج ويدل على ضعف التفكير ويدل على عدم السمو في  
الفهم السياسي وهو دليل قوي على التبلد الذهني ولذلك فنحن  
لا نقر القتل مهما كان السبب والدافع له ، ولذلك أيضا فإن مقتل  
أحمد ماهر ليس إلا خطأ جسيما ارتكبه شاب مجنون باسم الوطن  
وسأرى فيما بعد أن موجة القتل التي بدأت بأحمد ماهر قد راحت  
تسرى بين الناس حتى أصبحت سنة ١٩٤٩ مرضا اجتماعيا خطيرا .

### محمود فهمي النقراشي يؤلف الوزارة

وفي الليلة التي قتل فيها أحمد ماهر في ساعة متأخرة عين محمود  
فهمي النقراشي باشا رئيسا للوزارة .

وفي ٢٦ فبراير انعقد مجلس الشيوخ والنواب وقرر إعلان  
الحرب على ألمانيا واليابان وهما الدولتان اللتان كانتا في حرب مع  
انجلترا وأمريكا أما إيطاليا شريكة ألمانيا واليابان فقد خرجت  
عليهما وانضمت إلى انجلترا وأمريكا ، وفي ٧ مارس عين عبد الحميد  
بدوي رئيسا للوفد المصري في سان فرانسيسكو الذي أبرم ميثاق  
الأمم المتحدة .

ومن الملاحظ أننا الآن وقد انتهت الحرب العالمية الثانية لم يكن  
لها التأثير الذي كان للحرب العالمية الأولى . ففي أعقاب الحرب  
العالمية الأولى كانت البلاد شعلة متأججة . الموظفين - التجار - أصحاب  
الأموال - الفلاحين - العمال - الطلبة - الأزهر - كانت كل طبقات  
الامة على اختلاف أشكالها شعلة متوهجة أما في أعقاب الحرب العالمية  
الثانية فقد كان الخمول والكسل والتراخي هو الطابع المميز للوجه

السياسى فى مصر اللهم لا بعض مظاهرات يقوم بها الطلبة . وإذا كان التراخى قد عم البلاد ، فإن الوفد هو المسئول حيث تحول من جماعة سياسية تهدف إلى طرد المستعمر ومقاومة السراى إلى شبه شركة الغرض منها الاثراء على حساب الوطن . فالوفد هو المسئول عن تحول الحياة القومية إلى حياة فردية .. حيث عمل على اتساع روح النفعية والانتهازية واتخذ زعماءه وأصحابه الاشتغال بالسياسة وسيلة للاستغلال . والذين أيدوا الوفد منذ أصبح متحالفاً مع فرنسا الفساد أيدوه على أساس الانتفاع وعلى اعتبار أنه الطريق نحو السلطة والجاه والثروة . وإذا كان الوفد قد تحلل نهائياً وأصبح خرافة سياسية ، فإن بقية الأحزاب أصبحت هى الأخرى أسوأ من الوفد



محمود فهمى النقراشى باشا

فالنواب والوزراء يتنقلون من الوفد للأحزاب الأخرى ومن الأحزاب الأخرى إلى الوفد بقدر ما يجدون من مصلحة وكسب ، ولقد راحت الأحزاب جميعاً حسب مفهوم التجارة السياسية حينذاك تهمل للقضية الوطنية وتتاجر باسمها متناطحة بعضها ضد بعض للوصول إلى الحكم وبالتالى

لاستجلاب النفع . وفى هذه الدوامة السياسية كانت السراى لا تفتأ تضرب ضرباتها من حين لآخر لنهب ما يمكن نهبه من الشعب مما أثر على الاعتبارات الأدبية ففسدت الذمم وفسدت معها الأخلاق وكثرت الرشاوى ودب الانحلال فى كل نواحي الأمة السياسية وكان الزعماء لا يفتأون من حين لآخر يقومون بحركات تمثيلية

وباستعراضات وطنية لاستجداء الأنظار والاستهلاك المحلى .  
ولكن هذا لا يعنى أن الفساد الذى عم بين القادة الزعماء قد  
تطرق إلى أعماق الدولة ، بل بالعكس ظل عصب الدولة سليما وظل  
الأحرار من أبناء الوطن دون أن تلوثهم التيارات الحزبية ، فقد  
ارتفع الإدراك السليم بين الأحرار ونضجت العقول . وكان من  
نتائج هذا التقدم إدراك الأمة أهمية الجلاء فازدادت به تعلقا وازدادت  
تمسكا بالجلاء الناجز غير المشروط ، وطبعاً كان نتيجة ذلك أيضاً  
كراهية الأمة لمعاهدة ٣٦ حيث تنبه الشعب وفهم أنها أمليت كرها عليه  
المعروف أن القواد والزعماء والساسة هم الذين يقودون الأمة .  
ولكن حدثنا الواقع في مصر منذ انتهاء الحرب العالمية الأولى حتى  
سقوط فاروق سنة ٥٢ أن الأمة هي التي كانت تقود الزعماء . فهمي  
التي دفعت بالحكومات المختلفة التي توالى عليها إلى بسط القضية  
العربية أمام الأمم المتحدة وهي التي أرغمت الحكومات المصرية  
المختلفة أيضاً على أن تخرج بالقضية المصرية من مجرد مشكلة بين  
مصر وبريطانيا إلى مشكلة عالمية كما سيجيء بعد ، فالرأى العام المصرى  
هو الذى أدى إلى عرضها على مجلس الأمن والرأى العام المصرى  
هو الذى دخل حرب فلسطين وكون الكتائب التي حاربت الانجليز  
في القناة .. والرأى العام هو الذى أسقط فاروق .

وفى ٤ أكتوبر سنة ١٩٤٥ تقرر إلغاء الأحكام العسكرية وفى  
٢٥ ديسمبر ٥٠ طلبت الحكومة المصرية من الحكومة البريطانية  
تعديل معاهدة ٣٦ وكان رد الانجليز بما طلا كما لعادة حيث ظهرت  
نيتهم السيئة فقامت المظاهرات واشتد سخط الأمة . وفى ٩ فبراير



قامت مظاهرة من الطلبة متجهة إلى قصر عابدين فلما وصلت فوق  
كوبرى عباس تصدت لهم قوات البوليس من طرفى الكوبرى  
واعتدوا عليهم بالمصى الفليضة بقسوة متناهية فأصيب ٨٤ طالبا  
ونقل الكثير إلى المستشفيات فى حالة سيئة ويعتبر حادث الكوبرى  
وصمة فى جبين النقراشى فاعتداء البوليس بالضرب على المظاهرات  
السلبية عمل منكر حيث لم تكن هناك متافات عدائية ضد الحكومة  
وفى الوقت نفسه قامت المظاهرات فى الاسكندرية وفى بقية المدن  
المصرية وتعرض لها البوليس فقتل ثلاثة فى الاسكندرية وثلاثة فى  
الزقازيق وواحد فى المنصورة . . هذا غير عديد الجرحى الذين  
قدروا بالمئات .

امتعض الرأى العام من سياسة العنف التى قابلت بها الحكومة  
شباب المتظاهرين وأغلبهم من الطلبة الأبرياء . واقد كان من الواجب  
على النقراشى ألا يتعرض هؤلاء الطلبة بمثل هذه القسوة لأنها كانت  
مظاهرات بريئة غرضها تدعيم مركزه فى مفاوضاته ضد الانجليز ،  
فلو أن البوليس لم يمنعها لانتهد دون حوادث ولكن تصدى البوليس  
لها هو الذى أدى إلى نتائجها السيئة . وكان رد فعل ذلك سيئا فى  
الرأى العام حيث لم يجد النقراشى بداً ليكفر عن خطئه إلا بالاستقالة

### أبو السباع مرة ثانية

ألف اسماعيل صدقي ( ١٧ فبراير ٤٦ ) الوزارة . وهذا الرجل  
ليس جديداً علينا فقد عرف ببغضه الشديد للجواهر واستعلائه على  
الشعب . ولكن صدقي سنة ٤٦ يختلف عن صدقي سنة ٣٠ حيث

أصبح رجلاً مريضاً متهاكاً فهو إذا عمد إلى الشدة أو القسوة فعن  
إيمان لا عن مقدرة فقد بات مستحيلاً على صدقي هذه المرة أن يلجأ  
إلى العنف وإن كان تواقلاً ، لأن الشعب المصرى كبير بمقدار ١٦  
سنة ولذلك كان من الصعب على صدقي أن يلجأ إلى أسلوبه القديم رهبة  
من الشعب . فقد جاء للحكم هذه المرة وهو خائف من الشعب لا لينهض  
الشعب . ولقد بات من المستحيل على صدقي أن يصد المظاهرات  
وإلا اكتسحته أمامها كما اكتسحت النقراشى وكان من المستحيل  
أيضاً أن يتركها تمرح كيفما شئت ولذلك اتخذ خطاً وسطاً .

تميز الجوع الذى أعقب الحرب العالمية الثانية بضرورة الجلاء  
وبعدم الحزبية فكان رأى العام أكبر من الزعماء وأعلى منهم تفكيراً  
وسمواً وكان أكثر تقديراً للأممور وأبعد نظراً وأكثر إيماناً  
بالجلاء وأكثر توضيحاً وعمقاً فى النظر إلى المسائل . ولذلك هتفت  
تجاهير فى اليوم الذى أسماه يوم الجلاء (٢١ فبراير) حيث أغلقت  
الحوانيت وعم الإضراب العام جميع الطوائف - هتفت الجماهير  
بالجلاء الناجز كما هتفت « لا حزبية بعد اليوم » .

ومن المؤسف أن المظاهرة التى ساربت وكانت سلمية للغاية  
ما أن وصلت ميدان التحرير حتى تصدت لها السيارات البريطانية  
المسلحة واقتحمت جموع المتظاهرين فى غير مبالاة مما أدى إلى قتل  
٢٣ وجرح ١٢١ كما وقعت بعض حوادث أخرى مشابة فى الأقاليم  
حيث قتل طالب فى المنصورة وجرح كثير .

ولقد كان لهذا الحادث الأليم رنة حزن شديدة بين البلاد ، كما  
تأكد الجميع أن الروح البريطانية لا يمكن أن تتغير فبريطانيا صديقة

طالما رضع لها الشعب فإذا تملل عادت إلى طباعها الوحشية .  
وأعلنت الأمة الحداد على ضحاياها واعتبرت يوم ٤ مارس  
سنة ١٩٤٦ يوم حداد عام حيث أعلنت الاضراب العام ، فأغلقت  
المدارس والمتاجر وعمت جميع البلاد موجة من الكآبة ، وتجددت  
الاضطرابات في الاسكندرية فتعرض لها الجيش البريطاني مما أدى  
إلى قتل ٢٨ وجرح ٣٤٣ ، وقتل وجرح بعض الجنود البريطانيين .  
ظهرت الأمة في هذه الأيام العصبية بروح وطنية عالية فقد طوت  
روح الحزبية جانباً وأصبحت تسعى إلى هدف قومي واحد هو طرد  
المستعمر من البلاد .

وفي خلال ذلك قررت الحكومة البريطانية نقل اللورد كيلرن من  
القاهرة بعد أن قضى بها زهاء اثني عشر سنة وتعيين السير رونالد  
كامبل سفيراً لها بدلاً منه في القاهرة .

وإذا اعتقد المتفائلون أن تغيير اللورد كيلرن بما اشتهر به من  
جهود استعماري برجل آخر فيه معنى تغيير السياسة البريطانية فهم  
خاطئون .. فالإنجليز طالبعهم التفرير بالشعوب والأمم لا التغيير في  
السياسة والتقاليد ، فمع أن لورد كيلرن قد جرح الشعور الوطني في  
أكثر من مرة وخاصة في حادث ٤ فبراير ، إلا أن جوهر السياسة  
البريطانية لم يتغير .

وفي ٧ مارس صدر المرسوم الملكي بتعيين وفد المفاوضة المصري  
برئاسة اسماعيل صدقي وعضوية محمد شريف صبري وعلي ماهر  
وعبد الفتاح يحيى وحسين سري ومحمود فهمي النقراشي وأحمد  
لطفي السيد وعلي الشمسي ومكرم عبید وحافظ عفيفي وإبراهيم

عبد الهادي وقد رفض الحزب الوطني الاشتراك فيه لأن مبداء  
لا مفاوضة إلا بعد الجلاء ، أما الوفد فلم يشترك لأنه أراد الرئاسة  
وأراد انتخابات حرة وعينت الحكومة البريطانية وفدها برئاسة  
لورد ستانيسجيت وزير الطيران البريطاني . ولعمري أن قبول مصر  
مبدأ المفاوضة سنة ١٩١٤ هو نفس الأسلوب الذي قبلت به مصر مفاوضة  
بريطانيا منذ ٢٨ عاماً أي منذ سنة ١٩١٨ عقب الحرب العالمية الأولى  
ونفس المماثلة التي دأبت عليها بريطانيا في سياستها مع الشعوب التي  
احتلتها ، وبذلك بدأت الرحلة وراحت المفاوضات تتعثر مرة أخرى .

وترك لورد ستانيسجيت مسئولياته وواجباته في وزارة الطيران  
وعاش في مصر وكأنه عين وزيراً في الوزارة البريطانية لشئون  
المفاوضات المصرية . فقد كان كل هم لورد ستانيسجيت تطويل الأمر  
وكسب الوقت بقدر ما يمكنه حتى أصبحت المفاوضات أشبه بالفكاهة  
أو المزاح على أن الحقيقة هو أن الانجليز استضعفوا الوزارة لأنها  
لا تعتمد على قوة شعبية . والمؤسف أن تاريخ الوزارة وتاريخ أعضاء  
وفد المفاوضة كله داكن وحتى لو اشترك الوفد في وزارة قومية فإن  
الكلفة المصرية ما كانت لترجح لأن التسكتيك العام كان معدوماً .

والملاحظ أنه في الوقت الذي راحت مصر تضع وقتها في  
مفاوضات غير مجدية كانت سوريا ولبنان وإيران تعرض مشاكلاً  
على مجلس الأمن حيث كانت هذه الدول الثلاث محتلة بقوات فرنسية  
أو سوفيتية أو أمريكية أو انجليزية ولقد أنصفت هذه الدول نفسها  
باختصار الطريق وبسط القضية على المحافل الدولية .

وأخيراً سافر صدقي إلى لندن وفوض المسترييفن وزير الخارجية

البريطانية وأتى بمشروع معاهدة أسمى (صديق - بين) وهي معاهدة لا تختلف عن معاهدة ٣٦ في شيء وقد رفضها سبعة من أعضاء مجلس المفاوضة وكان رد صديق على هؤلاء حل مجلس المفاوضة .

ولا شك أن مشروع معاهدة صديق تأكيد لاحتلال الانجليز وتأكيد لاطلاق يدهم في السودان . والمؤسف أن يصرح صديق عقب وصوله بأنه سبق أن قال في الشهر الماضي بأنه سيجيء بالسودان إلى مصر وأنه قد نجح في مهمته وأن الوحدة بين مصر والسودان قد تقرر ، فثارت عليه الدوائر الاستعمارية البريطانية بما اضطر مستر اتلي رئيس الحكومة البريطانية تكذيب صديق قائلاً أن الوضع في السودان لم يتغير بما وضع وزارة صديق في حرج شديد فلم ير بدأ إزاء هذا الموقف من الاستقالة .

الواقع أن صديق كان يعرف وهو يشكل وفد المفاوضة المصري وكان يعرف أيضاً وهو يفاوض الانجليز بأن المفاوضات فاشلة ، أما لماذا أقدم صديق على المفاوضات ؟ فلأن ضغط الرأي العام كان شديداً جداً ، فلم يجد بداً من الاستجابة له حيث وجد أن وزارته لا يمكن أن تعيش يوماً واحداً دون إيجاد حل للمشكل البريطاني .

### وزارة النقراشي الثانية

وفي الوقت الذي قبل فيه الملك استقالة صديق ( ٩ ديسمبر ١٩١٤ ) عهد إلى محمود فهمي النقراشي تأليف الوزارة الجديدة من الدستوريين والسعديين .

والملاحظ في تأليف الوزارات واسقاطها أنها أصبحت تأخذ



نخمة وتيبة حتى أصبحت أشبه بطاحونة ( جحشا ) إذ لم يعد فيها شيء جديد فنفس الوجوه ونفس السياسة التي بدأت بها مصر منذ سنة ١٩ دون تغيير شيء من الأسلوب حتى ملأها الشعب . فإذا كان النقراشي قد عاد هذه المرة فلم كان سقوطه في المرة السابقة ؟

لقد سقط في المرة الأولى لأنه عجز أن يسوس مواطنيه بحكمة عندما عمد إلى العنف في حادث الكوبري . ولكن هل كان في أقصائه عن الحكم فترة بمثابة عقاب له كما الموظف الذي يوقف عن عمله أو تخصم منه بضع أيام من راتبه عقوبة عن خطأ في عمله ؟ ؟

المهم أن الشعب سار في طريقة نضاله من اتخاذ إجراء فعال نحو اخراج الانجليز نهائيا من أرض الوطن فاتخذ يوم ١٩ يناير سنة ٤٧ وهو ذكرى توقيع اتفاقية السودان يوم حداد عام احتجاجا على هذه الاتفاقية فعمت الرهبة البلاد وصدرت الصحف في وشاح أسود .

وفي ٣١ مارس ١٩٤٧ احتفل الشعب برفع العلم المصري فوق شكنات قصر النيل بعد جلاء الانجليز عنها .

واستأنف النقراشي المفاوضات مع بريطانيا ، وهذه سياسة خاطئة لأن السوابق أكدت أن بريطانيا لن تغير من أسلوبها وأن الفرض من المفاوضات هو التمويه على الشعب . . إلا أنه لما طال أمرها حين أصرت بريطانيا على موقفها قطعها النقراشي وعرض القضية على مجلس الأمن .

وقال في عريضة الدعوى أن بريطانيا تحتل مصر على الرغم من إرادة الشعب .

ومع وضوح حجة مصر فإن مجلس الأمن امتنع عن أن يصدر قراراً بجلاء القوات البريطانية ووقف موقفاً سلبياً محضاً .

ولعل السبب في فشل القضية أن وقت العرض جاء متأخراً إذ كان واجب عرضها قبل ذلك بعام ونصف حين عرضت قضية سوريا ولبنان وإيران قضائياً على المجلس وكان في بداية عهده فأُضيفت إليها فلو أن مصر عرضت قضيتها في ذلك الحين لكان من المرجح أن ينصفها في الوقت الذي قضى فيه لصالح سوريا ولبنان وإيران ، ولكن الحكومة

المصرية لجأت إلى السياسة التقليدية القديمة، وهي سياسة المفاوضات وبذلك تأخر عرضها على المجلس عاماً ونصف فأضاعت وقتاً ثميناً وضيعت الفرصة حيث تغيرت الظروف . وما هو جدير بالذكر أن المناورات الحزبية كان لها ضلع في فشل القضية حيث أضعفت جبهة مصر وكان من الواجب ترك الخلافات جانبا في هذا الوقت العصيب ، فالتجاس باشا بصفتهم رئيساً للوفد بعث إلى مجلس الأمن وإلى السكرتير العام لهيئة الأمم المتحدة برقية - خصال نظر القضية - أعلن



محمود عزمى

كان مراسلاً صحفياً خلال عرض القضية المصرية على مجلس الأمن سنة ١٩٤٧

فيها أن الحكومة المصرية التي رفعت دعوى مصر أمام مجلس الأمن لا تمثل مصر وأنها لا تمثل غير الأشخاص الذين تتألف منهم وأنها بذلك لا تملك التحدث باسم مصر ولا التصرف في سياسة مصر الخارجية وأن شكوى مصر الممثلة في حكومة النقراشي لا تعبر تعبيراً

صحيحاً عن مطالب الشعب . هذه هي البرقية التي أرسلها النحاس إلى مجلس الأمن والتي تمثل الخيانة بأهل مظاهرها .

كانت ضربة أليمة أصابت مصر في الصميم قبل أن تصيب النقراشي لأن أي نفع يأتي به أي زعيم لمصر لا يعتبر نفع للزعيم وإنما هو نفع لمصر .. فمصر خالدة أما الزعيم فسيزول ويذهب من على المسرح إن عاجلاً أو آجلاً ، ولكن النحاس الذي يعز عليه أن يرى الخير لمصر على يد غيره أحس بالغيرة ومصر تقرب من شفا الاستقلال وهو في سبيل أن يدوس على النقراشي داس على مصر وداس على نفسه وبعد ذلك عاشت مصر في خصومة تامة وتجاهلاً كاملاً لبريطانيا وولت وجهها منذ ذلك الحين شطر الجيش تقويه وتعتمد عليه .

### حرب فلسطين

وأتبعت بريطانيا أسلوباً في الانتقام فاتجهت نحو مشكلة فلسطين فمقدتها ، حيث أصدرت الجمعية العمومية لهيئة الأمم المتحدة في ٢٩ نوفمبر سنة ١٩٤٧ قرارها بتقسيم فلسطين إلى دولة يهودية ودولة عربية معني هذا ، الموافقة على إنشاء دولة صهيونية في فلسطين . وهذا القرار الذي قضى على كيان فلسطين وعروبتهما هو أكثر أمعاناً في الظلم من قرار مجلس الأمن في القضية المصرية ، والمؤسف في ذلك أن تتفق روسيا وأمريكا وإنجلترا على تقسيم فلسطين متجاهلين حق العرب .

ويدخل في سياق الكلام أن الأمم المتحدة وقفت جامدة أمام مأساة الشعوب العربية في تونس والجزائر ومراكش إلى غير ذلك

مما بات واضحاً لا لمصر فقط وإنما للدول العربية جميعاً أنها إذا أرادت أن تعيش حرة فعليها أن تعمل بنفسها في سبيل تقوية نفسها وتقديمها وذلك بالجهاد والتكفل وتوحيد الكلمة أما إذا استنامت أو اعتمدت على غيرها من الدول أو اعتمدت على منظمة الأمم المتحدة فإن ذلك لن يجدي نفعا .

وعلى أثر صدور قرار الأمم المتحدة بتقسيم فلسطين أعلنت بريطانيا بأنها حددت يوم ١٥ مايو سنة ١٩٤٨ لانتهاء الاحتلال على تلك البلاد . وقبل جلاء الانجليز عنها اتفقوا مع اليهود على أن يحلوا محلهم فأعطوهم السلاح ومكنوهم من معاقلمهم وسلبوهم مدينة حيفا نغر فلسطين .

واتفقت الدول العربية بأن تدخل جيوشها أرض فلسطين ، ولكن الدول العربية في ذلك الحين كانت تتبع سياسة مواءمة لبريطانيا . فلو كانت جادة لمدت المجاهدين العرب بالسلاح حتى يحولوا دون تمكين اليهود من معاقلمهم ولكن العرب كانوا يسايرون السياسة البريطانية وبذلك تركت الوقت يضيع سدى في اجتماعات مضنية ومحزنة وتصريحات جوفاء دون القيام بعمل جدي ، ولم تتحرك الجيوش إلا بعد خروج الانجليز وحتى هذه الجيوش كان ينقصها السلاح وايمان قادتها بالقضية فالخيانة كانت تتفشى مما أدى إلى هزيمتهم أمام شرذمة من بضع عصابات من اليهود . على أن ضباط الجيش المصري وجنوده والمتطوعين والفدائيين الذين سبقوه قد أدوا واجبهم كاملاً رغم الخيانات العديدة فقد كانوا بعد فترة وجيزة من اعلان الحرب على مشارف د تل أبيب « معقل اليهود » .

ولكن ما كادت تمضي ثلاثة أسابيع حتى تدخل مجلس الأمن  
وطالب الهدنة من الفريقين فاستجاب اليهود واستجاب العرب . وما  
كان واجبا أبداً على العرب أن يستجيبوا حينئذ لك لنداء مجلس  
الأمن لأنه لا يعقل أن أرى اللص في بيتي ينتهك عرضي وأقف  
مكتوف اليدين أو اتفق مع اللص على هدنة . فاستجابة العرب خطأ  
لأنهم كانوا في حالة دفاع شرعي ولذلك كان يجب الاستمرار في  
الحرب . أما ماوك وزعماء العرب في ذلك الحين فقد كانوا يتشبهون  
بدماء الخيانة ، فأوقفوا القتال رغم إرادة الشعب العربي وتنفيداً لهذه  
الهدنة وقف القتال في يوم ١١ يونيو سنة ٤٨ ، ولكن اليهود خرقوا  
شروط الهدنة بعد ذلك واحتججت الدول العربية . . وخرق اليهود  
الشروط مرة أخرى واحتججت الدول العربية مرة أخرى وهكذا  
استمر اليهود في خرق شروط الهدنة واستمر العرب في احتجاجهم  
وفي خلال ذلك قوا أنفسهم ودعوا مراكم بما تمكنوا به من  
الحصول على الأسلحة من الدول الاستعمارية .

ونذبت هيئة الأمم الكونت فولك برنادوت للتوفيق بين العرب  
واليهود فقتله اليهود بمذفع رشاش ( ١٨ سبتمبر سنة ١٩٤٨ )  
وكان قتل وسيط الأمم المتحدة استهانة من اليهود بالأمم المتحدة  
كما أكد خيانة اليهود حتى لأنصارهم ، على أن عبرة مقتله دلت على  
أن اليهود لا يقيمون وزناً للعصاير الخلقية وأنهم يستغلون ما في  
العرب من خلق كريم لينفذوا به إلى مآربهم .

واقعد أوضح لنا قتل برنادوت وخرق اليهود المستمر لشروط  
الهدنة بأن مشكلة فلسطين لن تحل إلا بالقوة المسلحة ، وأن أي حل



آخر ان يجدى فعلى الدول العربية إذا أرادت حماية نفسها من توسع إسرائيل - كما يقولون من الفترات إلى النيل أو إذا أرادوا أن يقضوا على إسرائيل بطردها نهائيا فليس هناك ثمة حل إلا القوة المسلحة .

وفى خلال ذلك، حوصرت قوة من الجيش المصرى فى قرية الفالوجا بقيادة الأميرالاي السيد طه الذى أطلق عليه لقب " ضبع الفالوجا " كما كان بين أفرادها السيد الرئيس جمال عبده الناصر حيث كان يحارب بالقب بكباشى . وكثير من الضباط الأحرار الذين قاموا فيما بعد بحركة الجيش فى ٢٣ يوليو سنة ٥٢ وقد استمر حصار القوة مائة وثلاثين يوما حتى تم توقيع الهدنة الدائمة فى ٢٤ فبراير سنة ٤٩ فعادوا بأسلحتهم ومعداتهم وعتادهم . وقد استقبل الشعب أبطال الفالوجا استقبالا قوميا رائعا لاحتمالهم عناء القتال والحصار والشبكات بشجاعة وصبر عظيم جعل منهم مفخرة من مفاخر الجيش المصرى .

### إعلانات الأحكام العرفية

أعلنت الحكومة على أثر إعلان حرب فلسطين الأحكام العرفية ( ١٥ مايو ٤٨ ) وعين النقراشى باشا رئيس الوزراء حاكما عسكريا وإذا كنا قد تحدثنا عن الأحكام العرفية وقلنا أن فى مواد قانون العقوبات ما يكفى لردع الخارجين على القانون لأننا نخشى أن تستعمل الأحكام العرفية فى غير ما وضعت له ليستغلها الحاكم العسكرى ، ولأن الأحكام العرفية سلاح له حنين - فقد تسقط الوزارة وتأتى وزارة أخرى لتنتقم من الوزارة السابقة التى أعلنت الأحكام العرفية متخذة من هذه الأحكام العسكرية سياجا تخفى به أهواءها السياسية ، على أن

أخشى ما أخشاه أن يؤدي الضغط المستمر على الحرية إلى الانفجار  
خصوصاً وأن الحركات التحتية كثيراً ما تجده أرضاً خصبة في الجو  
المشبع بالارهاب فتكثر المؤامرات والاغتيالات . أما في الجو الحر  
حيث تتفتح النوافذ ويدخل نسيم الحرية بما تكفله من اطمئنان  
وراحة بال ما يساعد على أن تذهب أولاً بأول روح الشر . فإذا  
كنا قد نادينا بعدم اعلان الأحكام العرفية فلأننا كنا نشفق دائماً  
على الحاكم كيلا يحدث الغليان والانفجار الذي قد يطيح بالحاكم نفسه .  
وليس في حرب فلسطين ما يبرر اعلان الأحكام العرفية ، لأن  
الجنود كانت تحارب خارج الأراضي المصرية كما أن الروح الوطنية  
كانت في أعلى قمتها . وقد أثبتت الحوادث فيما بعد أنه لم يوجد خائن  
واحد في هذه الحرب ولكن تلذذ الحاكم بأبهة الحكم العسكري يشبع  
كثيراً من نهم الحكم المطلق الذي يجيش في أعماقه ومن ثم لا يالو  
جهداً في اختلاق كل مناسبة لاعلان الأحكام العرفية والتمتع بما فيها  
من سطوة وجاه .

### موجة الإرهاب

عمت البلاد في ذلك الوقت موجة من الجنون المصحوب بالقتل  
والارهاب فقد قتل أحمد ماهر سنة ٤٥ هـ ثم راحت موجة القتل تزايد  
حتى بلغت ذروتها سنة ٤٩ هـ .

ولا شك أن سبب ذلك كله فساد الحكم والتجاء الحاكم إلى القوة  
والعنف في الوصول إلى مآربه دون الحكمة والروية والتعقل . فالمعروف  
أن كل قوة لها رد فعل مساو لها في الاتجاه وفي الحركة ولذلك كانت

الموجة الارهابية التي وقعت في البلاد هي رد فعل للضغط في الحكم .  
فقد قتل أحمد ماهر رئيس الحكومة وأمين عثمان الذي كان وزيراً  
للمالية في وزارة النحاس وقتل أحمد الخازندار وكيل محكمة استئناف  
مصر وقتل اللواء سليم زكي كما قتل محمود فهمي النقراشي رئيس الحكومة  
والشيخ حسن البنا . كما حاول بعض المجرمين نسف محكمة مصر  
ووضعت قنبلة في سينما مترو أودت بحياة خمسة من الأبرياء كما قتل  
مواطن في محاولة الشروع في قتل إبراهيم عبد الهادي . . إلى غير  
ذلك من الحوادث الآلية الدامية .

كل هذه الجرائم مسئول عنها الحاكم كما قلت - وأنا لا أقصد  
بقولي مسئول لأنه لم يتمكن من التحكم بالسلطان على البلد بيد من  
حديد وإنما أقول مسئول لأنه لم يحكم حكماً عادلاً فتطأيرت شظايا  
القنابل نتيجة حكمه الظالم .

أما المسئول الثاني فهو المحرض . . فقد حرّضت السراى على قتل  
أمين عثمان وذلك بتشجيع حسين توفيق واشتركت في قتل حسن البنا  
وفي ذلك أكبر دليل على الهوة التي أزاق إليها فاروق لأنه إذا كان  
الملك وهو أكبر رأس في البلد يعتمد في سياسته إلى وسائل رجال  
العصابات والصوص كالخط مجرم الصعيد وإلى الفتوة وقطاع  
الطرق والسفاحيين دون أن يتمكن من توطيد سلطانه بالعدل والحزم  
إذا كان هذا ملكاً وهذا طابعه فإنني أقول على البلد السلام .

أما المسئول الثالث فهم الذين هلّوا وباركوا للقتل ، فقد ذهبت  
بعض الصحف في قضية أمين عثمان فأضفت صفات البطولة على كثير  
من مرتكبيها ونوهت بتضحياتهم وأشادت بمواقفهم ورفعتهم إلى

مضاف العطاء الأبطال وراحت تردد أقوالهم ووصفتها في اطارات  
تثير الإعجاب . أنا لا أقصد بكلامي هذا دفاعا عن أمين عثمان الذي  
كان يعتبر من الخونة وإنما أقصد به الدفاع عن الكيان الاجتماعي .

إن القاتل - قاتل - مهما كان السبب والغاية لأنه لو جاز لكل  
إنسان أن يأخذ حقه بنفسه لاندثرت صفة الحكومة وانعدم النظام  
وعمت الفوضى ، فمن مات له قتيلا لا يجوز أن يأخذ بنفسه الشأور  
وإلا أصبح مجرما وإنما يرفع أمره إلى الوالي ليأخذ حقه له . وإذا  
أطنب البعض على القصد الذي لجأ إليه حسين توفيق في جرائمه  
فهؤلاء اعتبرهم مشجعين محرضين على الجريمة وعلى ارتكاب أي جريمة  
أخرى بمثابة ولذلك أراني مضطرا لالقاء المسؤولية في ذلك على بعض  
الجماعات التي هملت للجريمة دون نظر إلى أن المجرم في يد القضاء والعدالة  
وهي صاحبة الكلمة العليا في الأمر . إنما كانت في تغنيها بالجريمة  
والمجرم تغني للملك الذي شجع الجريمة ولعمري أن الصحافة في ذلك  
خرجت على واجب الأمانة وصوت العدل وعن قدسية الواجب الذي  
نيط بها وتصرفها هذا كان جرحا في جبين مصر .

أما المسئول الرابع فهو القاتل الذي قبل أن يقطع يديه بالدماء  
ويشبع عطشه إلى الدم تحت ستار الوطنية ولعمري أنه قاتل وقاتل  
وقاتل أمام الله والناس والقانون ولا ينفيه أي عذر في ارتكابه  
جريمته . وانجرائم السياسية وإن كان لها وضع خاص في قوانين  
بعض الدول إلا أنها لا تخرج عن كونها جريمة ازهاق روح وتدل  
على ضعف المستوى التفكير والتبليد الذهني وهي دليل على انحلال  
المجتمع وعدم تقدير المسؤولية القانونية والاجتماعية وهي أكثر

ظهوراً في الطبقات البدائية عنه في الطبقات النامية وفي الدول المتخلفة عنه في الدول الراقية .

ولذلك لا أراني مشجعاً للقتل أو التهديد أو الإرهاب بأي وسيلة كانت ، وإنما متطلعا دائماً للنقاش السكرية دون غرض واقناع الحجة بالحجة والبيينة بالبيينة - ولعمري إن هذا أعلى مراتب التفكير الإنساني الذي يقوم على مبادئ الحضارة والخلق .

وفي غمرة هذه الأحداث ظهر حزب الإخوان المسلمين برياسة الشيخ حسن البنا ولعب دوراً في ذلك الوقت ؛ وما زاد في تفاقم الأمور أن الجبهة المتطرفة من جماعة الإخوان المسلمين اعتنقت الإرهاب واعتبرته وسيلة مشروعة لقلب النظام والوصول إلى الحكم .



النقراشي مرة أخرى  
ولكنه كان صغيراً هذه  
المررة وأقل صغيراً بعد أن  
أعلن الأحكام العرفية

واقعد اعتقد الإخوان المسلمون في يوم من  
الأيام أنهم في سبيلهم إلى الحكم ولعلمهم  
استبطأوا الطرق المشروعة فلجأوا  
إلى القتل والإرهاب لاخافة ذوي النفوس  
الضعيفة ولخلق هيبة لهم عند الآخرين  
ولكن إذا كان الإخوان المسلمون  
اجأوا باسم الدين إلى قتل النفس التي  
حرم الله قتلها بحجة أنهم في سبيل عمل أعظم  
وهو الحكم على أساس الشريعة الإسلامية

.. فلعمري أنهم خاطئون ، فالاسلام لم يرتفع على أشلاء الأبرياء ،  
وإنما قام على أساس العدل والحكمة والتسامح ولم يكن الدين  
الاسلامي أبداً دين العنف أو الشدة أو الإرهاب أو العصابات  
واللصوص .. وإنما هو دين النظام واعطاء كل ذي حق حقه والمجادلة



بالتى هى أحسن ولكن الارهابيين من الجناح المتطرف اندفع إلى  
وسائل القتل والارهاب .

### الديناميت فى شوارع القاهرة

فى ٦ ديسمبر ١٩٤٥ ألقى حسين توفيق قنبلة على سيارة النحاس  
ولكنه لم يصب وفر الجانى ولم يضبط ولم يعرف أنه هو الجانى .  
وفى ٥ يناير سنة ٤٦ أطلق حسين توفيق ثلاث رصاصات على  
أمين عثمان أردته قتيلا وقدم للمحاكمة ، وكانت المحاكمة مسرحا  
للظواهرات السياسية وتحييد القتل والاجرام ونأثرت المحكمة  
وخفضت الحكم إلى درجة التبرئة - بحيث يمكن القول أن ذلك مهد  
إلى قتل الخازندار والنقراشى والمحاولات الاجرامية فى النسف  
والتدمير التى وقعت بعد ذلك .

وفى جنائية مقتل الخازندار استعملت محكمة الجنايات الرأفة مع  
القائدين وفى ٢٥ أبريل شرع جماعة من الجناة فى نسف دار النحاس  
بجاردن سيتى وفى يوليو سنة ٤٨ شرع مجرمون فى نسف دار وكالة  
حكومة السودان ، وفى هذا الشهر أيضا ألقى طوربيد من الديناميت  
بين محل شيكوريل ومحل أركو وفى أغسطس ألقى ديناميت أمام  
محل بنزا يون وآخر أمام محل جاتينيو . . وثالث فى مبنى شركة  
أراضى المعادى .

وفى سبتمبر حدث انفجار ديناميت فى حارة اليهود أودى  
بحياة ٢٠ وإصابة ٦١ وفى نوفمبر هاجمت سيارة مسلحة دار النحاس  
إيلا وأطلقت عليها الرصاص الرشاش فقتل اثنين من حراس الدار

وأصابته ثلاثة ولم يصب النحاس وفي الشهر نفسه حدث انفجار في مبنى شركة الاعلانات الشرقية بشارع جلال أدى إلى تخريب الشركة واتلاف مطبعتها وورقها ومبانيها . وفي نوفمبر سنة ٤٨ ضبطت سيارة بحى الوايلي محملة ديناميت . وفي ٤ ديسمبر سنة ٤٨ قتل اللواء سليم زكى حكمدار العاصمة . كما اضطربت الدراسة في الجامعة والمدارس الثانوية واستعمل الطلبة القنابل اليدوية .

كل هذه الأحداث - كما ذكرنا - مردها سوء الحكم وفساده فقد أصبحت البلاد مباءة وأرض سوء مما بات صعبا على الانسان الاطمئنان على نفسه .

ولكن المؤسف في هذا كله هو أن القضاء قد تعرض لتدخل من الجهات العليا فنحن مع كراهيتنا لأمين عثمان وللنحاس وغيرهما من الزعماء إلا أننا لا ندين بمبدأ اغتيالها لأن الاغتيال سلاح من أسوأ الأسلحة كما لا ندين بمبدأ التدخل والتأثير على القضاء لأن العدل إذا اهتز فإن الدولة ستهتز . فالقضاء هو عجلة القيادة التي يطمئن إليها المواطنون ، والقضاء أيضاً هو الشيء الوحيد في مصر الذى ظل دون فساد بعد أن فسدت كل نظم الدولة وسلاطاتها المختلفة ولذلك لا يعتبر التدخل في القضاء انقاص رتبة مجرم ، وإنما هو بمثابة وضع رقاب المواطنين جميعا في الحلقة .

وفي ديسمبر سنة ٤٨ أصدر النقراشى قراراً بحل جماعة الاخوان المسلمين وفي يوم ٢٨ اغتيل النقراشى بيد مجرم فى ضمن وزارة الداخلية وتبين أن القاتل طالب بكلية الطب البيطرى اسمه عبد المجيد أحمد حسن وأنه كمان مطلوباً اعتقاله ولكن النقراشى قال عنه فى ذلك «إنى لا أحب التوسع فى الاعتقالات» .

وبعد مقتل النقراشي تولى ابراهيم عبد الهادي ( ٢٨ ديسمبر )  
رياسة الوزارة . إلا أن موجة الاجرام استمرت فقد حاول مجرم  
نسف دار محكمة الاستئناف بميدان باب الخلق . وفي ١٢ فبراير  
قتل الشيخ حسن البنا وهو يغادر دار جمعية الثباني المسلمين .

وفي ٥ مايو سنة ١٩٤٩ شرع جماعة في قتل ابراهيم عبد الهادي وهو  
في طريقه إلى حلوان فلم يصب وأصيب مواطن بدله بشظية مات على  
التو . وفي يوم ١٥ من نفس الشهر قررت الحكومة مدد الأحكام  
العرفية عاما آخر ، ويعتقد البعض أن ابراهيم عبد الهادي كان على  
حق في مدد الأحكام العرفية حتى يمكن أن يعيد إلى البلاد نظامه ، ولكن  
ما فائدة طلاء البيت بينما البيت كله آيل للسقوط . فلم تكن الفوضى التي  
عمت البلاد نتيجة تراخي الحكومة .. فالحكومة كانت متشددة جداً  
ولكن المشكلة كانت تتركز في فساد نظام الحكم فالملك كان يشترك  
في المؤامرات ، فقد اشترك في مؤامرة قتل حسن البنا كما اشترك في  
تخفيف الحكم على المجرمين وفي تهريب حسين توفيق .

### ابراهيم عبد الهادي

أما وزير الملك الأول ابراهيم عبد الهادي فكان من الذين ملأهم  
الحقد ضد النحاس بطرده من حظيرة الوفد ولذلك شجع اغتياله كما  
شجع اغتيال حسن البنا ، لأن متوسلا من الاخوان المسلمين قتل زميله  
النقراشي وإذا كان هذا شأن رئيس الوزارة في سياسته الانتقامية  
التي تشبه البدائية في الأخذ بالثأر فإن الأمر يكون قد خرج من حيز  
الحكومة المنظمة التي تقوم على مبادئ القانون والاعتبار الإنساني

إلى الفوضى الاجتماعية التي تقوم على الشار والبدادة وسوء الحكم والطمعية والمعروف أن الطابع المميز للدولة هو سيادة القانون ، أما الذي ساد في عهد ابراهيم عبد الهادي فالفوضى والانتقام .

ولقد استغل الرجل الأحكام العسكرية إلى أبعد ما استغلها أي رئيس وزارة قبله وملا السجون بالمعتقلين وكانت أقل شبهة تقوم حول أي فرد كفييلة بأن تزج به إلى السجن وتقتضى على أماله . ولقد قيل الكثير عن ابراهيم عبد الهادي وانتزاع الاعترافات المزورة



ابراهيم عبد الهادي

ووسائله في التعذيب التي فاقت العصور المظلمة حتى بلغت هتك العرض .. فقد جعل من العسكري الأسود سلاحاً ذليلاً للتعذيب والتنكيل والانتقام من المسجونين ولقد بلغت سطوة ابراهيم عبد الهادي حداً أن قتل أحد الذين حيوه مرة وهو في طريقه إلى داره لمجرد شبهة .. وإذا

كنا قد شكونا من أن البلد كانت تعيش على ديناميت الارهاب ، فإننا نشكو من أن البلد عاشت في عهد ابراهيم عبد الهادي هيبة فقد فيها الإنسان كرامته واحترامه .. ولقد كان يباهى بجبروته ويفخر قائلاً بأنه سوف « يلبس الرجاله طرح » ،

وإذا كانت طائفة من الخارجيين على القانون من الإخوان المسلمين المتوسمين قد لجأوا إلى العنف لضيق عقل فما ذنب الأبرياء والأحرار الذين أخذتهم الحكومة بجريرة غيرهم حيث قال تعالى : « ولا تزر وازرة وزر أخرى » ، ولقد كره الشعب ابراهيم عبد الهادي جداً حتى أطلق عليه « ابراهيم عبد الهادي كلب الوادي » .

وإذا كان إبراهيم عبد الهادي قد تعالى سنة ٤٩ متفاجراً بسيف  
الأحكام العرفية فإن حقيقة قد ظهرت على طبيعتها - وهو أمام محكمة  
الثورة فيما بعد عندما قامت ثورة ٢٣ يوليو ، وقد ظهر رجلاً متهاكاً  
مستضعفاً يطلب الشفقة والعطف . . بينما أبي الشفقة والعطف على  
الشعب عندما كان رئيس حكومة .

ولا شك أن قيمة أي رجل تظهر واضحة وهو في الوجود وحقيقة  
إبراهيم عبد الهادي - ضعيف أصلاً ، أما القوى فهو المركز الحاكم  
الذي كان يعتليه فلما سقط عنه أصبح لا حول له ولا قوة .

### جـ بروت الملك

واقعد ظل نظام الحكم الذي ابتدعه أحمد ماهر ثم النقراشي ثم  
إسماعيل صدقي ثم النقراشي ثم إبراهيم عبد الهادي عقب اقالة النحاس  
أي من ٨ أكتوبر سنة ٤٤ حتى سقوط إبراهيم عبد الهادي في ٢٥  
يوليو سنة ٤٩ - أقول ظل هذا الحكم بمثابة ستار لحكم ملكي سافر  
استعلى فيه فاروق على وزرائه وشعبه وظهر ذلك الاستعلاء في وزارة  
أحمد ماهر حين جاء المستر فرنكلين روزفلات رئيس جمهورية أمريكا  
إلى مصر وأبدى رغبته في مقابلة فاروق على الطراد الذي رسا في مياه  
البحيرات المرة . ومع أن هذه المقابلة كانت على مزيد من الأهمية فقد  
رفض فاروق أن يصحب معه رئيس وزرائه أحمد ماهر أو وزير  
خارجيته محمود فهمي النقراشي ، ضارباً بالتقاليد الأدبية والدستورية  
عرض الحائط مؤثراً اصطحاب أحمد حسنين رئيس ديوانه . ولا شك  
أن تصرف فاروق هذا يعتبر خروجاً على ما تواضع عليه الملوك وما



سبق أن التزم به أبوه سنة ١٩٢٧ حين أجبر على أن يصحب معه في رحلته إلى أوروبا وقت ذاك رئيس وزرائه عبد الخالق ثروت . ولكن فاروق لم يشأ أن يخضع للتقاليد التي قبلها أبوه من قبل وانفرد بمقابلة روزفلت وحده ولعمري أن ذلك لضرب من الطغيان لا مثيل له .

وفي سنة ٥٤ عندما زار فاروق الملك عبد العزيز آل سعود في « رضوى » لم يصحب معه رئيس وزرائه ولا وزير خارجيته .

ولقد اتبع نفس الأسلوب مع النقراشي - بعد مقتل أحمد ماهر - فكان النقراشي لا يتصرف في شيء إلا بعد الرجوع إليه . ولقد حدث مرة أن كان النقراشي بالاسكندرية فدعا مجلس الوزراء للانعقاد فلما علم فاروق وكان في القاهرة أمر بعدم عقده فألغاه النقراشي .

وفي عهد صدقي كان فاروق يتصرف وهو متجاهل تماما رئيس وزرائه فقد دعا ملوك ورؤساء الدول العربية بأشخاص سنة ٦٤ دون علم رئيس الوزراء أو وزير الخارجية .

وفي سنة ٦٩ عندما قام حسني الزعيم بانقلابه في سوريا ونهى شكرى القوتلي استدعاه فاروق في انشاص وأكرمه واعترف به دون علم رئيس وزرائه ابراهيم عبد الهادي في ذلك الحين .

ولقد لازمته نزعة الطغيان بشكل واضح خلال قيام هذا النظام فكانت من الأسباب التي باعدت بين الشعب وفاروق وأدت إلى كراهيته وكراهية وزرائه .

وفي حرب فلسطين استغلها فاروق استغلالا ذليلا ، فقد استغل حاجة الجيش إلى الأسلحة والذخائر من الخارج ؛ فعقد صفقات تجارية من الأسلحة الفاسدة مع رباط من المقرين إليه ومع عاهه بأن

الأسلحة كانت تتفجر في أيدي الجنود قبل أن يلقوا بها إلى العدو  
ومع عليه بأنها كانت تودي بحياة الكثير من بواسل الجيش الأبرياء  
إلا أنه استمر في تجارتها لما كانت تدر عليه من مال وفير ، ضاربا  
بالضمير والانسانية والكرامة والوطنية والهيبة عرض الحائط .  
ولا شك أن جريمته في الأسلحة الفاسدة قد نزلت به إلى أخط  
الدرجات مما كانت سببها من أممباب سقوطه .

وفي ذلك العهد انتهك فاروق عرض ابن علي أيوب بأن اختلي  
بزوجته فلما اكتشف الزوج الأمر قتله فاروق .

واشتهر فاروق بهيبة الملك فراح يكثر الرحلات الماجنة إلى أوربا  
يعاقر النساء في كابرى ودوفيل .

وإذا كان فاروق قد استفحل أمره سواء كان سياسيا أو  
اجتماعيا أو خلاقيا فلأن وزراء ذلك العهد كانوا من الضعف حيث  
استهانوا بكل شيء في سبيل البقاء على كرسي الحكم فهم الذين قبلوا  
أن يهزأ فاروق بهم ويستعين بواجبهم ويعتدى على حقوقهم وحقوق  
الشعب ، وإني لأسأل كيف لرجل مثل أحمد ماهر تعرض في ماضيه  
للاعتقال من الانجليز والمحاكمة واقتراب رقبتة من حبل المشنقة ، ثم  
هو بعد ذلك كان أستاذا جامعيا حرا وكان رئيسا لمجلس النواب  
وقيل عنه أنه اشتهر بالشجاعة الأدبية - حتى أن مظاهرة من طلبة  
جامعة القاهرة هتفت مرة ضده وهو رئيس وزارة ، فذهب وحده  
وهو أعزل ليناقشهم في حرم الجامعة ، وتاريخه مليء بالمغامرات  
أقول إني لأسأل كيف لرجل مثل أحمد ماهر هذا - كيف قبل على نفسه أن  
يهان إلى هذا الوضع من فاروق الذي يعتبر في سن حفيده ؟ السبب

أن أحمد ماهر كان متمها لكا على الحكم مستميتاً فيه بأي ثمن .. فأبهة  
الحكم وجلاله قتلت ما في نفسه من روح الكرامة والكبرياء ، ولا  
يخفى أيضاً أن أحمد ماهر كان مشهوراً بلعب الميسر على سباق الخيل  
ولذلك أخذ السياسة نوعاً من المفامرة التي دأب عليها في الميسر واستمات  
في الحكم استماتته في الحصول على المال - فالمعروف أن المقامر لا يقيم  
وزناً لكرامته وكبريائه . . وهو في سبيل اشباع رغبة الميسر يقامر  
بكل شيء حتى بأثاث منزله ، ولقد قامر أحمد ماهر بأثاث شعبه عند  
ملك عرف فيه هذه الصفة فاستغلها لا بعد الحدود .

أما النقراشي فقد كان تلميذاً لأحمد ماهر مترسماً خطاه ، تعلم في  
مدرسة أحمد ماهر وفي هذه المدرسة رأى أستاذه يطأطئ الرأس  
للك لحفظ أن معارضة الملك تعتبر كفراً سياسياً وجحوداً برب  
النعمة ولذلك سار على منواله . وإذا كان فاروق قد تمكن من أن  
يملك صرع الفرس فإن المهر الصغير يتبع أمه .

ولا يخفى أن النقراشي كان مدرساً تخرج في مدرسة المعلمين العليا  
ومن دأب المدرسين اطاعة ناظر المدرسة في تنفيذ جدول الحصص  
وقد كان النقراشي مدرساً مطيعاً لناظره فاروق .

أما اسماعيل صدقي وهو الرجل الداهية الذي عاش في معارك  
داهية في الماضي وحنكه الزمن - ترى كيف يقبل على نفسه هذا الوضع ؟  
السبب أن صدقي باشا وهو في أخريات حياته كان يحن إلى أبهة  
الحكم بعد أن ظن أن القطار قد فاته إلى الأبد . فالمعروف أن كبار  
السن أكثر الناس تعلقاً بالحياة ، والحكم كالخمر من ثمل به قل أن  
يسلاه وفي النشوة نسي صدقي كبر السن والكرامة وعاش متطلعا إلى

يوم من أيام الحكم في الماضي، فلما تصدق عليه فاروق بالحكم قبل  
الصدقة شاكرًا.

الغيب في هؤلاء الزعماء أنهم أخذوا الحكم حرفة فحافظوا عليه  
محافظة الموظف على لقمة عيشه يقبل المهانة من رئيسه في سبيل بقائه  
في العمل. ولقد عرف فاروق تهالك الزعماء على الحكم واستماتتهم  
فيه فطنى وتجهز.

أما إبراهيم عبد الهادي فقد قبل الهوان لا بعد جد لأنه سليل  
مدرسة حزب السعديين من أحمد ماهر والنقراشي فلا غرو أن يحى  
ثالث هؤلاء الثلاثة بنفس الصفات التي كانت لرئيسيه السابقين من  
خنوع وخضوع للملك.

على أن الذي يشير الدهشة في هؤلاء جميعا هو موقف على أيوب  
وزير المعارف في وزارة إبراهيم عبد الهادي. فهذا الرجل قتل  
فاروق ابنه بعد أن انتهك عرضه، ولكن بالرغم من الجرح الذي  
أدمى به فاروق قلبه وشرقه، قبل الرجل أن يكون في ركاب فاروق  
وخادما يتغنى بمناجح الملك - وأعمري أن رجلا كهذا أيوب لا يركب  
إلى أي مدى انحدار الزعماء في ذلك العصر وإلى أي مدى أذل الحرص  
أعناق الرجال وفي هذا ما يوضح لنا السبب الذي من أجله طغى فاروق.

### ولد سر أبيه

ومع كل فإن البلد ما كانت لتخل من الأحرار مثل محمد  
عبد القادر حمزة. فقد كان نقيبا للصحفيين حر الفكر والرأى نشأ  
نشأة استقلالية في تعليمه وتهذيبه. يؤمن بالمثاليات والخلق الكريم

عمل بالصحافة وتدرج به القلم حتى أصبح نقيباً للصحفيين فكان  
يدافع عن الحرية والأحرار أينما كانت أو كانوا . وكان رئيساً  
لتحرير جريدة البلاغ فسخرها لمنازلة الطغيان فهاجم فاروق في اللحظة  
التي كان الجميع يتمسحون بجماه . . ولعله أول من كشف مساوئه



محمد عبد القادر حمزه

للشعب وفي سبيل ذلك دفع من  
حياته ستة أشهر في السجن قضاها  
في صداقة المرض وضعف الصحة  
ولما خرج لم يتخاذل أو يخنقه قلبه  
بل ظل على ما هو عليه من كبرياء  
الفكر ورجاحة العقل حتى قضى  
نحيبه . لم يجمع ثروة مادية وإنما  
ترك أدبا وذكرا وتاريخا لمن  
يريد أن يتعلم شجاعة الرأي وعزة  
النفوس . أما أبوه عبد القادر حمزه  
فقد كان من الرواد الذين جمعوا  
بين الصحافة والسياسة والأدب  
فقد لازم سعد زغلول في صفحاته  
الأول وحمل واجبه في الجهاد

ولكنه اختلف معه لأن عبد القادر حمزه كان يرى غير ما رأى  
سعد من تعصب للوقدية ومغالاة في الخصومة . وهو في سبيل خدمة  
وطنه أسس البلاغ فتمكن بذلك من تمهيد الصحافة وتحريرها حيث  
كانت وقفا على الأجانب والبيروتيين أمثال تقلا باشا وأنطون  
الجميل وخليل ثابت وفارس نمر وغيرهم من أصحاب الصحف الأجنبية



مثل الأهرام والمقطم والمقطف والمصور والهلال وغيرها . فكان  
البلاغ أول لسان حر ناطق بإيمان عن حق وطني بما كانت تحس به  
مصر والعرب وقت ذاك فلاشك إذن أن ابنت أولاده نبأنا حسنا .  
ولقد ظل عبد القادر حمزه منذ اللحظة الأولى حتى وافته المنية  
أنموذجا كاملا للرجل الصادق الأمين لرأيه ووطنه .

### حسين سرى مرة أخرى

تجددت فكرة الوزارة الائتلافية من جميع الهبات وارتضت  
الأحزاب حسين سرى رئيسا للوزارة فشكلها ( ٢٦ يوليو سنة ٤٩ )  
من الوفديين والسعديين والأحرار الدستوريين والحزب الوطني  
والمستقلين وقد بدأت عملها برأ الصدغ وذلك بالافراج عن بعض  
المعتقلين ووقف المحسوبيات وتقسيم الدوائر الانتخابية تمهيدا  
لأجراء الانتخابات .

إلا أن المشاحنات العديدة التي كانت تحدث بين الجهات المختلفة  
في الوزارة أدت إلى عرقلة أعمالها فبالرغم من أن الوزارة كانت  
قومية ، إلا أن التعصب الشديد بين كل جماعة من الأحزاب كان  
الطابع المميز لها فقد كانت المشاحنات تشو لا تفه الأسباب مما أكد  
بأن الوعي لم ينضج بين الزعماء إلى الدرجة التي توضع فيها مصالح  
الوطن العليا في المقدمة ، وهذا نقص كبير في اتجاه الحياة السياسية في  
مصر لأن تشكيل وزارة قومية كانت تجربة لم تشهدها البلاد إلا منذ  
سنتين بعيدة فلما تحققت الآن كانت ترقب في لهفة نجاح هذه التجربة  
ولاشك أن فشلها يزعزع ثقة الشعب في زعمائه وفي مقدورتهم وكفاءتهم

ولقد عملت تيارات الشقاق عملها في هدم الائتلاف وساعد على ذلك المظاهرات الصحفية التي صبغت البترول على النار وكان أكثر الخلاف على الدوائر الانتخابية وكان الوفديون يرقبون الانتخابات بصبر ، مستميتين في توزيع الدوائر لما فيه مصالحهم لأن ذلك



عبد القادر حمزه

كان الطريق إلى الحكم حيث دخلوا في نزاع مرير مع بقية الأحزاب مما أدى إلى أن يقدم سرى استقالة وزارته الائتلافية ويشكيل وزارة محايده ( ٣ نوفمبر سنة ٤٩ ) وكان أبرز أعضاء هذه الوزارة الدكتور محمد هاشم زوج بنت حسين سرى الذي كان يتشبهه بالسنيور شيانو زوج عايدة ابنة موسولين ديكتاتور

إيطاليا السابق ، فقد كان الدكتور هاشم هو النجم اللامع في هذه الوزارة حتى لم يكن القول أنه الرجل الذي كان يمسك دفة الوزارة. والواقع أن سرى باشا نفسه لم يكن غير موظف تربى في جودواوين الحكومة بعقلية جامدة وافق ضيق . . وقد اشتهر بأن يقال عنه أنه صريح ، إلا أن الواقع يقول إن صراحته كانت تقوم على

الحماقة وهو مع ما بلغ من مركز سام ، وتقاد رئاسة الوزارة سنة ٤٠  
لم يشذب في تصرفه فكان يعامل موظفيه بالفاظ ياباها الخلق السليم .  
وهي صفة كثير من وزراء ذلك العصر — التعالى على الصغار —  
والاستضعاف أمام الكبار — فحسين سرى — الرجل الضعيف — كان  
يقف ذليلاً أمام فاروق لا يقدر على مجابته وضعيفاً أمام الانجليز  
وهزلاً أمام أى قوة أخرى يرى أنها أكبر منه .

لقد مر علينا حسين سرى قبل ذلك ولكنه كان مروراً عابراً  
عندما وقف عاجزاً أمام المظاهرات التي حطمت آخريات حكمه سنة  
١٩٤٢ ولا شك أن انتقاصه إلى الحكمة والفتنة أكسبه الكثير من  
مركب النقص .

ولم يشفع له قرابته للملكية فريدة طليقة فاروق — بل لعل ذلك  
كان خسارة أكثر منه مكسباً لأنه كان يشعر دائماً بعدم ثقة  
فاروق فيه وكان يعتقد أيضاً أن الشعب لا يثق فيه .

كما كان ينتقص الحزبية التي قد تسنده أو العصبية أو الجاه الذي  
قد تزيد من نفوذه — حسب مفهوم ذلك العصر — كل ذلك أفقده الثقة  
في نفسه فوضع كل امله في الدكتور محمد هاشم زوج أخته فكانت  
وزارة حسين سرى هي في الواقع وزارة محمد هاشم ،

اجرى حسين سرى الانتخابات فظفر الوفد بأغلبية ساحقة  
حيث حاز ٢٢٨ مقعداً والمستقلون ٣٠ مقعداً والسعديون ٢٨  
والأحرار الدستوريون ٢٦ والاشتراكيون واحد .

وعلى الاثر قدم حسين سرى استقالته (١٤ يناير سنة ١٩٥٠)  
وفي نفس اليوم عهد الملك إلى النحاس باشا نائيف الوزارة .

## النحاس باشا يؤلف وزارته السادسة والأخيرة

يتساءل الكثير كيف حصل النحاس على هذه النتيجة ؟  
والجواب على ذلك أسباب عديدة أولا : كان الجو السياسي مائما  
فقد اختلط الأمر كله على رجل الشارع فلم يعد يدرك شيئا عن برامج  
الأحزاب والغايات التي قامت من أجلها لأنها كلها قد خرجت عن  
الغرض الذي أنشئت من أجله .. وإذا رجعنا إلى الماضي قليلا نجد  
أن الوفد منذ انشائه وهو يتمتع بشعبية قوية مردها حنجرة سعد  
زغلول القوية التي استغلها في الخطابة وصياغة الكلام في أسلوب منسق  
جميل وفي براعة الاستهلال وحسن الختام وكانت حنجرة سعد طليقة  
عذبة أخاذة بالأسماع حتى تمكن الرجل بذلك من الدخول على السذج  
وإذا كان لسعد فضل ففي تأسيس حزب الوفد وتدعيمه فأصبح دينا  
واعتقد الفلاحون والسذج أن الذي لا يؤمن بالوفد سيدخل النار ،  
وكان الوفد خير حزب يحمي الدعاية السياسية بما كان له من تنظيمات  
حزبية قوية وكانت لجان الوفد منتشرة في كافة الأقاليم ، ولقد كرس  
سعد كل حياته في خلق اسم سياسي له في البلد وفي أن يدخل في ذهن  
الناس أنه نبي الوطنية فكان من يخرج على الرسول يرميه بالكفر  
والإلحاد والخيانة ولا يسلم من أن يتعرض للايذاء أو الاغتيال ،  
واقدرى سعد عدلى وثروت ونسيم وغيرهم بالكفر والإلحاد ،  
ولقد تعرض هؤلاء لعداوة الوطن . وكان سعد خصما عنيفا ، فهو  
إذا بدأ بالهجوم لا يسكت أو يسكت خصمه .. وكانت كلماته عند  
أنصاره وحواريه بمثابة قرآن .. فكان الناس يستشهدون ويستدلون  
قيا بينهم بحمل من كلام سعد ، فهم إذا ذكروا أن سعد قال د بات



واضحاً ، كأن النبي هو الذي قال - وويل لمن يكذب فهو لا يعلم  
حينئذ من شر سعد .

ولكن سعداً الجبار كان يستضعف ويتراخى أمام القوة ، وأقد  
استضعف وتراخى أمام حسن نشأت باشا رئيس الديوان الملكي  
بالنيابة سنة ١٩٢٣ حيث كان يستعطفه قائلاً « حنانيك يا نشأت ،  
علماً بأن سعد كان في ذلك الوقت في السبعين ونشأت في الثالثة  
والثلاثين . ولم يكن حسن نشأت بالرجل القوي الذي أوتي الحكمة  
من الصغر أو الفتى الضالع الذي يرهب الرجال .. فحسن نشأت ولد  
ضعيفاً وعاش موظفاً ضعيفاً وخرج من الحكومة موظفاً ضعيفاً  
ولكنه استعلى على سعد وزجر له فخاف سعد وانكمش ، وهذا  
يريك أن قوة الزعماء التي كانوا يظهرون بها أمام الشعب هي بمثابة  
طبل أجوف إذا خدشته تمزق وتهاوى على نفسه ويريك أيضاً أن  
قوة الوفد كانت في قرع الطبول والدعايات .

وسعد الذي كانوا يسمونه نبى الوطنية ورث خليفته النحاس  
هذه الصفة ومراراً زمن رسخت الوفدية في الأذهان وعاش الناس  
وهم وفديون دون أن يعقلوا سبب وفديتهم .

ولقد رأينا الدكتاتورية البرلمانية التي خلقها سعد والتي أخرس  
بها كل لسان حروبها أصبح إلهاً ، حتى لقد قال بعض السذج « إن  
الخروف يولد وهو يقول يحى سعد » ولقد رأينا في الوقت نفسه  
انكماش سعد أمام حسن نشأت وأمام الانجليز عقب مقتل السردار لأنه  
رأى العين الحمراء من السراي الممثلة في نشأت ورأى العين الحمراء  
من الانجليز وصفة الانكماش من الصفات التي يألف منها الزعيم الوطني



وترينا في الوقت نفسه أعماق الزهيم في الشجاعة الكاذبة التي يتغنى بها.  
ورأينا النحاس بعد سعد وهو يطوف البلاد ويحطم سلاسل  
مجلس النواب سنة ١٩٢٣ ولما كنا في الوقت نفسه رأيناه وهو يخون  
بلده في فبراير .

ليس في حديثنا عن سعد خروجاً عن الموضوع فالكلام له عود  
على بدء والحديث مرتبط ببعضه ببعض . فإذا ذكرنا الدين الوفدي  
اضطررنا أن نذكر الخرافة الحزبية التي ابتدعها سعد والتدجيل  
السياسي الذي قام به أنصاره حتى تعرف كيف رسمت أسطورة  
الوفد المصري في أذهان السذج فأعماهم عن انكماش سعد وخيانة  
النحاس وهذا هو السبب الذي رجح كفة النحاس في انتخاباته  
الآخيرة سنة ١٩٥٠ .

وإذا كان النحاس رجلاً مسيئاً .. فلمعري أن خصوم الوفد في  
سوءه ، فالأحرار الدستوريون كانت تنتقصهم الروح الشعبية ، كما  
كانت اعتداءاتهم العديدة على الدستور سبباً في بغض الناس لهم ؛  
ولذلك باتوا في نفس القارب الذي بات فيه الوفد ، ولكنهم كانوا  
ينتقصون التنظيم السياسي الذي امتاز به الوفد ومن ثم عاشوا في ضيق  
أما السعديون فكانوا في وضع أسوأ .. فسياسة إبراهيم عبد الهادي  
البغيضة التي قامت على الإرهاب أكسبت السعديين كل الكره والعداوة  
يضاف إلى ذلك أن الحزب السعدي كان ينتقص أيضاً التنظيم  
السياسي الذي امتاز به الوفد .

ولا يخفى أن بعد الوفد خمس سنين عن الحكم قد أنسى الناس  
مساوئهم . وفي هذا الجو المائع الذي غمت فيه الحقيقة على المواطن

لأن يختار أصالح المرشحين . لعب الوفد دوره واستغل دعايته لأبعد مدى ، الأمر الذي أدى إلى فوزه في الانتخابات . وليس معنى نجاح الوفد في الانتخابات أن الشعب راض عن الوفد أو عن النحاس أو أنه ساخط على خصوم الوفد وإنما معناه أن الشعب في حيرة واضطراب وقلق وأنه كاره جميع الأحزاب وجميع الزعماء ولا يدرى ما يصنع

### النحاس يقبل يد الملك

وفي اليوم الذي استقال فيه سرى باشا ( ١٢ يناير ١٩٥٠ ) دعا الملك النحاس إلى تأليف الوزارة وفي نفس اليوم أيضا عين سرى رئيسا للديوان الملكي .

ومن اليوم الذي ظهرت فيه نتيجة الانتخاب أظهر الملك نخوفه الشديد من النحاس ، فقد قدم النحاس إلى الحكم بسلطة شعبية قوية كفييلة بأن تهز العرش وتقضى عليه ، ولقد اغتبط الأحرار جميعا لمقدم النحاس في ذلك الموكب الشعبي الخافل لأنهم رأوا فيه تدعيا لسلطان الشعب وكبح جماح الملك ووقفه عند حده .

وبينما كان الخوف يدب في قلب الملك - كان النحاس باشا هو الآخر يشعر بمثل هذا الخوف فقد عرف أن الملك دأب على إقالاته في كل مرة يتولى فيها الحكم وأنه لا يألو جهداً في اتخاذ كل الوسائل لإبعاده عن الحكم وأن الأغلبية التي حازها النحاس لا يمكن أن تكون شفيها للنحاس عند الملك - ففاروق أرعن متقلب متهور والنحاس يخشى أن يلجأ الملك في لحظة من لحظات الطيش أن يلقى به إلى الشارع كما فعل من قبل ولذلك قدم إلى القصر والجبن يملأ قلبه

من أن يفاجأ بالاقالة . كان هذا يجري في اللحظة التي بلغ فيها خوف  
الملك أشده فأراد الملك أن يخفف من عبء الاتهام ، فعين حسين  
سرى ونيسا لديوان الملاكى ثم طلب منه أن يكون موجوداً وقت  
المقابلة مع النحاس .

وذهب النحاس إلى القصر أول مرة لمقابلة الملك وتقابل الرجلان  
وكل منهما يرتجف خوفاً ويوجس شراً من الآخر . . وكان موقف  
حسين سرى موقف المهديء بين الرجلين . وحيا الملك النحاس وتكلم  
معه باقتضاب في المسائل الرسمية ولم يستغرق الحديث دقائق وتنفس  
النحاس الصعداء وتنفس فاروق الصعداء وحمد كل منهما الله أن  
اللحظات الأولى مرت بسلام . وهنا قال النحاس «أريد طلباً واحداً  
يا مولاي » وأمسك حسين سرى أنفاسه بينما قال فاروق وقد توجس  
شراً « وما هو ؟ » قال النحاس « أن تسمح لي يا مولاي أن أقبل  
يدك » . وهنا انهار الشعب وانهار الدستور وانهارت القيم الأخلاقية  
وانهارت المبادئ وكل الاعتبارات المادية والأدبية الممثلة في شخص  
الرجل الذي حاز على الأغلبية البرلمانية وثقة الشعب .

فقد عرف فاروق أن النحاس ضعيف وهزيل . . . فلا معنى  
إذن لأن يحكم حكماً دستورياً لأن الرجل الذي وكلته الأمة عنها وهو  
النحاس قد سلم الوكالة إلى عدوها وهو الملك .

ولقد كانت قوة النحاس في أنه يمثل للشعب وسواء كان هذا  
التمثيل حقيقة أو زيفاً ، فقد كان بمثابة المسدس الموجه إلى فاروق  
وسواء كان هذا المسدس محشواً بالطلقات أو فارغاً ، فإن فاروق  
كان يعيش دائماً في رعب لأنه يحمل مدى قوة المسدس الذي في يده

النحاس ، والآن وقد سلم النحاس المسدس إلى فاروق فلم يعد هناك  
أمام فاروق مجال للخوف ، وهكذا أسلم الشعب بنفسه كل حقوقه  
إلى فاروق ولم يعد له حق يطالب به .

وسمح الملك للنحاس أن يقبل يده وقبل النحاس يد الملك وخرج  
بعد أن ترك عند الملك كرامة الشعب .

وما أن غادر النحاس حجرة الملك حتى ألقي الملك كرامة الشعب  
في سلة المهملات ، ولذلك لم يكن غريبا على الملك أن يطغى في عهد  
وزارة النحاس الأخيرة طغيانا لا حد له .

أما النحاس فقد ظن أنه كسب الجولة فبارضاء الملك يمكن له أن  
يطمئن إلى بقائه في الحكم ليصبح شهوانه وشهوات أنصاره وأصهاره  
وبذلك أصبح هناك شبه اتفاق بين الملك والنحاس على اعتبار  
الشعب المصري غنيمة واقتسام الغنيمة بين الرجلين . ولقد نسي  
الرجلان أن هذا الاتفاق كان السبب الذي أدى بسقوط النحاس في  
٢٦ يناير ١٩٥٢ وبسقوط فاروق في ٢٣ يوليو ١٩٥٢ .

وشكل الوفد الوزارة وكان أبرز أعضائها الدكتور طه حسين  
وزير المعارف ومحمد صلاح الدين وزير الخارجية وفؤاد سراج الدين  
وزير الداخلية ، وكان كل واحد من هؤلاء بمثابة النجم الصاعد له  
جبهة وله أنصار داخل الوزارة وخارجها ، وراح يدعمها بما أوتي  
من قوة ونفوذ وكانت هذه الجبهات الثلاث هي المحور الذي تدور  
حوله سياسة الحكومة أو بمعنى آخر كان الصراع بين هؤلاء الثلاثة  
هو الذي شكل سياسة حكومة النحاس مما أدى إلى حريق القاهرة  
وبالتالي سقوط الوفد إلى الأبد .

طه حسين - محمد صلاح الدين - فؤاد سراج الدين

ولد طه حسين في ظروف قاسية فلم يجد غير الأزهر سبيلاً يرشّف منه العلم فدخله - ولكنه بعد أن تخرج فيه اكتشف أن تعليمه الأزهرى لم يمهّد له طريق المجد الذى كان يرنو إليه ولم يحقق طموحه وآماله . فقد وجد أن الجامعيين الذين تعلموا بالمدارس العالية أفضل منه حالاً عما خلقه عنده هقعة الاحساس بالرغبة فى أن يرتفع بنفسه وجعله يضيق ذرعاً بالأزهر والأزهريين - ولكنه صمم أن يبهزم فسافر فى بعثة إلى فرنسا ، ولما عاد أخرج كتابه «الأدب الجاهل» فثار عليه الأزهر واعتبر ذلك الكتاب كفراً وخروجاً على الدين وبعد أن كان طه حسين يرجو أن يكون الأزهر حليفه أصبح خصمه

ولقد تأكد الرجل أن طالب المجد لا يمكن أن يناله بالطريق العادى فالحياة قاسية وفى حاجة إلى ما يجعلها لينة كالزيت الذى يوضع بين التروس ليتحول دون تحطم الآلة فتردد بين الأحزاب طلباً للزيت - وتقرب من الأحرار الدستوريين ، وأخيراً ألقى به المطاف إلى السراى باعتبارها صاحبة السلطة والنفوذ وأن صاحب الملك يستشعر القوة فعمل محرراً فى جريدة حزب الاتحاد وهو حزب الملك الذى خلقه نشأت باشا ، ثم لجأ إلى سبيل آخر وهو الجامعة ونجح فى أن يلف حوله الشباب بما له من حلاوة أسلوب وجمال إلقاء . . . شاق له مدرسة وثلاميذ ، وبعد طول الشوط التقى مع الوفد ووجد المهوى فى قلبه فاحتضنه النحاس باشا وأسند إليه سنة ١٩٥٠ وزارة المعارف ( التربية والتعليم ) فاستغل طه حسين الفرصة وراح يحقق ما كان يصبو إليه .



كانت حكومة الوفد تعيش في شعوذة سياسية وكان النحاس يمثل  
الزعيم المتهالك الذي يتناغم حوله الورثة ، وقد اعتقد البعض أن  
طه حسين أولى الجميع بالورثة فأفرط المديح لمصطفى النحاس وأكثر  
الثناء له وراح يشبهه بالمصطفى عليه السلام وبما ساعد على التشبيه أن  
مصطفى النحاس سمي النبي المصطفى صلى الله عليه وسلم .

وفي حفل أقيم للنحاس وقف الدكتور طه حسين يمتدحه ويذم  
خصومه مستشهداً بالحديث النبوي الشريف . قال طه حسين « قال  
رسول الله صلى الله عليه وسلم إن من أحبكم إلى أقربكم مني مجلسا  
يوم القيامة أحاسنكم أخلاقا . وإن من أبغضكم إلى وأبعدكم مني يوم  
القيامة أثرتارون والمتشددون والمتفهمون .. قالوا يا رسول الله ، قد  
غلنا الثرثارون والمتشدقون فما المتفهمون . قال المتكبرون ، ولم ينس  
طه حسين وهو في غمرة المديح للنحاس أن يمدح ربه .

ولا شك أن المديح الذي كان يغمر به طه حسين النحاس من  
الأسباب التي شجعت النحاس على سلوكه . ولا شك أيضا أن أي  
مديح آخر قدمه غير طه حسين للنحاس أو الملك كان من الأسباب  
التي شجعتهما على السلوك السيء أيضا .

وبعد فنحن لا نغنى طه حسين عما وقع من وزارة النحاس  
الآخرة فالمعروف أن كل وزير مسئول عن وزارته والوزراء جميعا  
متضامنين في السياسة العامة للدولة .

أما محمد صلاح الدين وهو القطب الثاني في حكومة الوفد فكان منذ  
نعومة أظفاره من شباب الوفد - سافر في بعثة إلى فرنسا للحصول على  
الدكتوراه ولكنه عاد دون أن يحصل على الدكتوراه وإن ظل

الجميع ينادونه بالدكتور وهو ليس «دكتور» كان سكرتيراً لو قد  
المفاوضة في لندن سنة ١٩٣٠ برئاسة النحاس وبعبء وقت ذاك برسالة  
لاستشارة القاهرة فتعطلت طائرتة وضلت الطريق حتى لقب بالرسول  
التائه . وتقدم الصفوف سريعاً حتى أصبح موضع ثقة النحاس فعينه  
سنة ٤٢ وكيلاً لوزارة الخارجية إلا أنه كان من الناحية العملية  
الوزير الفعلي لأن النحاس كان رئيساً للوزارة ووزيراً للخارجية  
فاعتمد على صلاح الدين في تصريف شؤون الخارجية وفي سنة  
١٩٥٠ عينه وزيراً للخارجية .

واقف شغف صلاح الدين بالفن والتثيل والموسيقى كما شغف  
بالصحافة والأدب ولذلك كان يأخذ شؤون الخارجية من جانب



الرنين الموسيقى أو من الجانب الأدبي والصحفي  
.. فكان يعطى أذنا للذين حوله معتمداً عليهم  
كل الاعتماد دون الاعتماد على الأساس السليم  
فيما يعنى أو يسمع أى أنه كان (ودنى) كما لم  
يحسن اختيار مستشاريه والمقررين إليه وأصدقائه

ومريديه فكان مستشاره السياسى مصطفى  
الحفناوى وهو محام ألقه صلاح الدين بالخارجية

ثم نقله فى وظيفة بسفارة مصر بباريس حتى يتمكن من نيل شهادة  
الدكتوراه فى جامعة باريس التى كان قد أعدها عن قناة السويس .  
ولما عاد الحفناوى إلى مصر أصبح الخبير الخاص فى شؤون مشكلة قناة  
السويس والمستشار السياسى الخاص لصلاح الدين وكان مستشاره  
القانونى عبد المنعم مصطفى وهو موظف عتيق فى وزارة الخارجية  
وهو ضابط أو منسياً يتمكن من الدخول على صلاح الدين وأصبح موضع

سره ومستشاره القانوني الخاص وكان مستشاره الصحفي عبد الحميد  
الاسلامبولي الذي جلب عليه المتاعب العديدة . ومع أن وزارة  
الخارجية كانت مليئة بالموظفين الأكفاء ، إلا أن صلاح الدين كان  
له طابعه الخاص في اختيار مستشاريه والمقربين إليه .

اعتقد صلاح الدين أنه الوريث الشرعي لزعامة الوفد فهو محدث  
ولبق ووفى ومخلص للنحاس . ولا شك أن صعود نجم صلاح الدين  
وحصوله على حظوة سياسية عند النحاس قد أثار حسد منافسيه  
وخاصة طه حسين وفؤاد سراج الدين مما خلق صداما وصراعا شديداً  
داخل الوفد وخارجه الأمر الذي أثر على اتجاه الوزارة السياسي  
سواء في الداخل أو الخارج

أما فؤاد سراج الدين وهو الركن الثالث فقد كان من أثرى  
الآثرياء أباً وأماً ونسباً وكانت قوة المال هي التي قفزت به سريعاً  
إلى مصاف الوزراء . ولقد تمكن الرجل بما له من



ما أن يكون مزاحماً خطيراً لطله حسين ولحميد  
صلاح الدين ولقد اقترب ودأ من النحاس حتى  
أصبحت داره مواجهة لدار النحاس في جاردن  
سیتی وبات يرى نفسه الوريث الشرعي للنحاس  
وكان سراج الدين سخياً فتح داره على مصراعيها فؤاد سراج الدين  
وراح يتجه إلى الطبقات الشعبية بنفحات سخية كما

راح يحول الاتجاهات السياسية التي تهتف لجهته وتشوش على مديح  
طه حسين وفن صلاح الدين . وكان صراع الرجال الثلاث طه حسين  
وصلاح الدين وسراج الدين هو الذي يقرر سياسة حكومة الوفد -  
فقد كان كل واحد من هؤلاء يعرض كل ما في جعبته يرمى بما في

يده وكانت تتسابق ذلك كله المظهر السياسى الذى تميزت به  
حكومة الوفد الأخيرة .

ولقد ألقى طه حسين بكل ما عنده وهو أن التعليم كالهواء والماء  
إيماناً بأن يكون ماصنعه معجزة وقوة جديدة تضعه فى القمة وتدمر  
منافسيه صلاح الدين وفؤاد سراج الدين فجاء صلاح الدين وألقى  
بمعجزة ظن أنها أقوى من معجزة طه حسين وتلك هى إلغاء المعاهدة  
لا إيماناً بما فعل ولكن منافسة ومكابرة كي يهمل له الشعب ويكبر  
فلما جاء دور سراج الدين فى أن يظهر ما عنده أمر جنود البوليس  
المصرى الذين حاصرتهم الدبابات البريطانية فى محافظة الاسماعيلية  
أن يطلقوا الرصاص على الدبابات وألا يسلبوا سلاحهم حتى آخر  
قطرة من دماهم ولم يكن ذلك إيماناً بالوطنية أو إيماناً بقوة الجنود  
المصريين ولكن إيماناً بأن ماصنعه أقوى بما صنعه زميله طه حسين  
ومحمد صلاح الدين الأمر الذى أدى إلى حريق القاهرة ( كما سيبنى  
بعد ) وإلى سقوط النحاس .

الواقع أن الصراع الداخلى فى حكومة الوفد الأخيرة كان على أشده  
ولم يكن صراعاً لله أو للخير بقدر ما كان صراعاً لحب الظهور على أنه  
لم يكن هذا الصراع وقفاً على هؤلاء الوزراء الثلاث الذين ذكرتهم ،  
بل تعدى إلى غيرهم مثل سليمان غنام وزير التجارة وعثمان محرم وزير  
الاشغال وأحمد حمزة وزير التموين إلى آخر القائمة من الوزراء .  
فقد اعتقد هؤلاء الوزراء جميعاً أن الوزارة آيلة للسقوط وأنها لن تخلد  
طويلاً وإن المولد لن يدوم فراح كل واحد يغرف لنفسه ولحاسبيه بما  
يقدر عليه ، الأمر الذى أدى إلى غرق الباخرة وغرقهم معها جميعاً .

## الانهميار العام في الوفد

ولقد عادت وزارة الوفد إلى سياستها التقليدية وهي الاستثناءات في التعيينات والترقيات والعلاوات على المحاسبين والأنصار والأصهار والأقارب ، ومن المؤسف أن الاستثناءات القديمة التي سبق لها أن أجرتها وزارة الوفد سنة ١٩٢٠ و ١٩٢١ ثم ألغتها وزارة أحمد ماهر سنة ١٩٢٤ - ١٩٢٥ عادت وزارة الوفد سنة ١٩٢٥ إلى إلغاء قرارات وزارة أحمد ماهر وإعادة الاستثناءات إلى هؤلاء القدامى مع دفع الفروق لهم حتى بلغت مئات الألوف من الجنيهات فكانت المسألة بمثابة سرقة ونهب .

ولقد كان من المعتقد أن تقلع وزارة الوفد عن سياسة الاستثناءات اقلعاً نهائياً بعد ما رأته من تجارب سابقة كان لها الأثر على سمعتها ولما تجره على الأبرياء من أبناء الوطن من ظلم - ولكنها آثرت أن تسلك هذا الاتجاه مما أدى إلى سريان روح السخط والتذمر والتراخي في القيام بالواجب - إذ ما فائدة الايمان بالعمل طالما تضيع حقوق المجدين لتسلبه طبقة محظوظة من أتباع الحكام ... ؟

ولقد سلكت حكومة الوفد سياسة حزبية بحتة مما أفسد الإدارة الحكومية افساداً تاماً .. فكانت لا تجاب أي مسألة لمواطن إلا إذا كانت بواسطة نائب وفدى مما خرج بالشيوخ والنواب عن واجبهم من الرقابة على الحكومة إلى الاتجار بالوظائف والتعامل بالوساطات مقابل مبالغ من المال . ولقد امتد التلاعب من رجال الوفد إلى الكيان الاقتصادي العام ، حيث تلاعبوا بسوق القطن وبالبورصة وبالمقاولات العامة والاستيراد والتصدير واغتصاب أملاك الدولة



فأثروا على حساب الطبقات الفقيرة والوسطى . كما عطلت المشاريع  
الكبيرة ككهربة خزان أسوان مثلاً ... الخ

ولقد حكم الوفد هذه المرة الأخيرة حكماً دكتاتورياً سافراً فخلع  
القناع عن الدكتاتورية البرلمانية التي ابتدعها سعد إلى حكم مطلق بحت  
أشد مقتاً من حكم صدقي سنة ٣٠ ومحمد محمود سنة ٢٧ مما أدى إلى  
الشعوزة السياسية ، فاضطهد الصحافة والحريات العامة وكان يستقط  
من عضوية البرلمان من يعارضه بالالتجاء إلى الطعن في صحة انتخابه  
وبذلك انعدمت المعارضة داخل البرلمان وخارجه ، وغنى عن القول  
أن الرقابة البرلمانية قد انعدمت تماماً على الحكومة .

ولقد اعتدت الوزارة على الدستور اعتداءً متكرراً الأمر الذي  
يجعلنا في دمهش شديد لأنه إذا كان الوفد وهو صاحب الأغلبية التي  
تبلغ ٩٠ في المائة لا يتسع صدره للأقلية البالغة عشرة في المائة الباقية  
فكيف يكون الأمر فيما لو حكمت الأقلية . ولذلك فؤاخذتنا للوفد  
كبيرة فهي تسعة أضعاف وزارات الأقلية .

وكان مظهر اعتداء الوزارة على الدستور إنما في اعتدائها على  
أكبر سلطة تشريعية في البلاد وهي سلطة مجلس الشيوخ فقد ابطلت  
تعيينات الأعضاء الذين سبق أن عينهم أحمد ماهر وموضوع هؤلاء  
الشيوخ أن وزارة سرى سنة ١٤ عينت ثلث أعضاء مجلس الشيوخ  
فجاءت وزارة الوفد سنة ١٩٤٢ فاعتبرت تعيينهم باطلاً وأعادت  
بدلاً منهم رجالاً من أنصارها ولما جاءت وزارة أحمد ماهر سنة ٤٤  
ألغت تعيينهم وأخرجتهم من مجلس الشيوخ لأنهم من الوفد بين ..  
وأعادت الأعضاء القدامى فجاءت وزارة الوفد سنة ١٩٥٠ وأبطلت  
هؤلاء وأعادت رجالها ولذلك لم تعتد وزارة الوفد على أكبر سلطة

لحسب بل اعتدت على المقومات الأدبية في الخلق السياسي والاجتماعي  
والأدبي وأفسدت كيان هذه الهيئة التشريعية العليا وجعلت أعضاء  
مجلس شيوخ الأمة بمثابة موظفين قابلين للعزل والتجريح وجعلت  
(السيناتور) بمثابة رجل صغير معدوم الكرامة أو بمثابة (شخصينه)  
في يد الحكومة .. فسقطت هيبة الشيوخ ومعها هيبة النواب وبالتالي  
سقطت الهيبة العامة للدولة وأصبح الوفد بمثابة شركة مساهمة مجلس  
إدارتها الحكومة والعضو المنتخب هو النحاس والمساهمون هم أعضاء  
الشيوخ والنواب .

وهكذا أصبح نضال الوفد عن الأمة أسطورة وأصبح الدستور  
خرافة لأن النضال ليس بالكلام ولكن بالفعل والدستور ليس  
بالتغنى وإنما بالتطبيق والتقدير والاحترام .

ولقد ذهب الانحدار بحكومة الوفد حد التزلف إلى القصر وتبرير  
سيئاته وتغطية فضائحه .. فكانت تستجيب إلى كل طلبات الملك سواء  
كانت هذه الطلبات على حق أو غير حق . وكان رأى النحاس في  
ذلك أن تقربه إلى السراى يشفع له في البقاء فى الحكم .

إذا كانت للنحاس ذرة من كرامة باقية عند الشعب بعد حادث  
١٠ فبراير فلأنه كان يقف ضد السراى أما وقد قبل الرجل يد الملك  
وانتجع سياسة الخنوع على طول الخط فلم يعد له ثمة احترام عند  
الشعب على أنه بالرغم من ذلك لم يأل جهداً فى بذل كل ما يمكن بذله  
إرضاء لفاروق .. فكان يهيه له رحلاته المأجنة إلى كيابرى ودوفيل  
وكان فاروق يقوم بهذه الرحلات المأجنة تحت اسم فؤاد باشا المصرى  
ولم تعترض الحكومة أبداً على مساوىء فاروق العابثة التى كان يأتى

بها في الخارج بل شجعتها وباركتها حتى إن الشيخ عبد المجيد سليم شيخ الأزهر عندما احتج مرة على تقدير الوزارة على الأزهر وقال : تقدير هنا وإسراف هناك ، ويقصد بإسراف هناك إسراف الحكومة على فجور فاروق في أوروبا . أقول إن الوزارة أخذته على ذلك وخاصيته وفي زواج فاروق من ناريمان صادق ( ٦ مايو سنة ١٩٥١ ) هيأت الوزارة له السرقات . . فراح تجميع من الموظفين التبرعات لشراء الهدايا لفاروق أو بمعنى أصح سرقت من الكادحين والفقراء الأموال لتعطيمها لرب العرش تحت ستار الهدايا . والواقع أنها كانت رشاً وسرقات واتفاق جنائى على نشل المواطنين جميعاً ولم يقف حد حكومة الوفد في التستر أو تشجيع سرقات فاروق . . بل ساعدت السرقات التي كان يقوم بها أنصار فاروق مثل سرقات الدكتور أحمد محمد النقيب رئيس مستشفى مواساة الاسكندرية الذي أمر بصرف مبلغ ٥٠٠٠ جنيه إلى كريم ثابت المستشار الصحفي لفاروق . ولما ظهرت قضية الأسلحة الفاسدة وثبت أن لفاروق ضالعا في التجارة الدنيئة على حساب القوات المحاربة في فلسطين وتقدم محمود محمد محمود رئيس ديوان الحاسبة بمناقضة صفقات الأسلحة خشيت الوزارة أن ينكشف أمر الملك فأحالاته إلى المعاش . ومن الأمور المشينة التي تدل على استهتار النحاس بأموال الشعب أن الملك طلب سلفة من الوزارة أو بمعنى أصح طلب بأن يدفع مرتبه مقدما وقدره مائة ألف جنيه . كما يفعل أصغر موظف في الدولة عندما يستدين ويحول راتبه على البنك . ضاربا بكرامة الملك عرض الحائط . فعالت الوزارة ما طلبه الملك متخفية في ذلك الدستور والقانون والعرف وأبسط أنواع الآداب العامة .

ولقد ساعد النحاس فاروق في التستر على فضائحه العائلية - فأم  
فاروق و إخواته البنات هربن إلى أمريكا مع عشاقهن ، وقد أصرت  
الملكة نازلي أن تعيش عيشة داعرة كما أصرت ابنتها فتحية وهي مسلبة  
أن تزوج من الأفاق رياض غالي وهو مسيحي .

ولما أخذت الصحف تذكر هذه المخازي منع النحاس نشرها  
مستخدرا قانونا يحرم نشر أخبار الأسرة المالكة الأمر الذي ساعد  
على تمادي أعضاء الأسرة المالكة في المجون مع ما في هذا القانون من  
جفوة ضد حرية الصحافة وحرية الرأي والنشر .

### القضية المصرية في خطر

كل ذلك وغيره قد أضر بسمعة الوفد وحكومته أما بالنسبة  
للقضية المصرية . . ففورة الرأي العام كانت قد بلغت حدا لا يمكن  
السكوت عليه فقد أثار مسلك الانجليز وصدامهم مع الشعب جميع  
الطبقات وقد فرغ صبر الشعب في الوقت الذي أجزت فيه سوريا  
ولبنان استقلالهما ، مما أهاج الشعور الوطني فاضطر الوفد مرغما أن  
يتخذ قرارا في القضية المصرية فطلب المفاوضة مع بريطانيا .

وجاء المستر بيغن وزير خارجية بريطانيا والمارشال سليم رئيس  
أركان حرب الجيش البريطاني إلى مصر وأكيدا للنحاس باشا ولمحمد  
صلاح الدين وزير الخارجية بأن بريطانيا لن تجلو عن مصر ومع  
ذلك ظل النحاس وصلاح الدين يصارحان الشعب بأن بريطانيا  
سوف تجلو والسبب في أن النحاس لم يكن صادقا في تصريحاته هو  
أنه كان يخشى أن يفاجئ الشعب بالحقيقة مما يؤثر على مركزه كرئيس

وزراء، فالأمر الذي كان يهم النحاس هو أن يحكم أكثر مما يهمه  
جلاء الانجليز عن مصر .

ولذلك صارت التصريحات الوفدية ستاراً يخفي به موقفه المخزي  
من القضية المصرية . ولقد أضرت هذه السياسة بالبلد ضرراً كبيراً  
لأنها لم تساير أو تستجيب للروح المالية التي كانت تتأجج بين  
طبقات الشعب ، وبذلك ظل الوفد في سياسة المتنوع والاستسلام  
للانجليز والاستجداء للمفاوضة واجتناب الأزمات



صلاح الدين  
ألغى المعاهدة

والتأجيل والتسويق الأمر الذي أغرى الانجليز في  
تجميد الموقف والتماذي في ازدراء المطالب المصرية  
والاستعلاء والطفيان . والواقع أن النحاس كان  
في موضع يجب أن نشفق عليه لأنه كان راغباً في  
الحكم ، ميالاً لأن تسيير سفينته في نزهة هادئة ولكن

ضغط الشعب كان أقوى من النحاس والانجليز، بذلك أصبح موقف  
النحاس حرجاً حيث وضعوه بين قرسين - الانجليز لا يريدون الجلاء  
والشعب يريد الجلاء ومستعد لأن يخوض المعركة مهما كلفه الأمر

على أن اشفاقنا كان أكثر على محمد صلاح الدين وزير  
الخارجية لأنه كان في حيرة أشد من حيرة النحاس. ترى هل بسكت  
على الانجليز ؟ أم يتمشى مع الشعب ؟ أم (يصم) مع النحاس ؟

وبعد فصلاح الدين كان يريد تقوية جبهته ضد جبهة فؤاد سراج  
الدين وجبهة طه حسين

وكان يريد أن يضم إليه الجانب الشعبي ويظهر في صورة البطل  
الوطني الأمر الذي أدى به لأن يلغى المعاهدة .



## إلغاء معاهدة سنة ١٩٣٦

اجتمع البرلمان ( ٨ أكتوبر ١٩٥١ ) بمجلسيه النواب والشيوخ وأعلن إلغاء معاهدة ٣٦ وإلغاء اتفاقيتي ١٩ يناير و ١٠ يوليو سنة ١٨٩٩ بشأن إدارة السودان وقد وافق البرلمان على هذه القرارات كما استقبلت البلاد إلغاء المعاهدة بحماس وغبطة واستعداد للبذل والتضحية والجهاد وتجاوبت مع الحكومة وتجلت روح الشعب العالية الثائرة التي سبق أن ظهرت بها في سنة ١٩١٩ .

كان إلغاء المعاهدة بداية عهد جديد . فقد منحت الفرصة أمام البلاد للاتحاد وتوحيد الكلمة . وكان واجبا على الوفد أن يمد يده إلى المعارضة ، فأنجلترا مثلا عندما تعرضت لعدوان هتلر وحدثت الحكومة كلمتها مع المعارضة ووقفت قوة واحدة ضد هتلر . . ولقد كان خليق بالنحاس والشعب المصري مستعد لينخوض معركة التحرير كان خليق به أن يعمل على توحيد الصفوف ويستشير المعارضة في تنظيم الكفاح أمام الانجليز في الدور الجديد الذي أعقب إلغاء المعاهدة ولكنه لم يفعل فلم يمد يده إلى المعارضة وانتظر المعارضون أن تتصل بهم الوزارة للتشاور معهم في الخطط ولكنهم لم تفعل لأن أنانية النحاس تلح عليه دائما بأن يأخذ كل شيء لاسمه حتى ولو كان على حساب الوطن . ولقد ظن أن في استشارة المعارضة ضعف ووهن لا وطنية أو حكمة وهكذا كان النحاس دائما يقلب معايير الأمور وبعد فلم يكن إلغاء المعاهدة عن صدق فية - وسرى فيما بعد أن النحاس بعد إقالته قد أيد خليفته الذي أوقف سياسة مع بريطانيا ، يؤكد أن الغرض كله كان للتمويه .

النحاس يقول أنه أعد لكل شيء عدته

ومضى النحاس يعلل أن الوزارة أعدت لكل شيء عدته، ولكن الأيام أثبتت فيما بعد أنه لم يعد شيئاً غير الخطب والكلمات .

وهتفت الجماهير « نريد السلاح » ورد النحاس « تريثوا أن كل شيء سيتم بإذن الله والله مع الصابرين » ولم تتخذ الوزارة أى جانب من الحيلة فهمى لم تدرب المتطوعين أو الفدائيين على حرب العصابات ولا سلاحهم ولا أعدت التنظيمات الدفاعية ولم تزود رجال البوليس فى مدن القناة بالسلاح ولا اتخذت اجراءات التموين ولا اهتمت بالمواصلات .

وسرت موجة الحماس فى نفوس الفدائيين . . وتجلت بطولتهم فى مهاجمة معسكرات ومخافر ومنشآت البريطانيين فى منطقة القناة .

ولكن لم ألقى النحاس المعاهدة ؟

هناك أسباب عدة أهمها انتكاس القضية المصرية فى عهد وزارة الوفد الأخيرة وتراجعها عما كانت عليه فى العمود السابعة فقد طلبت وزارة الوفد الدخول فى مفاوضات ، ولكنها استطالت وتبين أن الجانب البريطانى كان يقصد التسوية فقط يضاف إلى ذلك انزلاق المفاوضات الوفديين إلى درجة أن سلخوا بقبول التحالف العسكرى بين مصر وبريطانيا وقبول الدفاع المشترك ووضع المطارات والموانئ والمواصلات والمراكز الاستراتيجية فى مصر تحت تصرف بريطانيا فيما لو عادت حالة الحرب أو دخلت بريطانيا الحرب ضد دولة أخرى

معنى ذلك عود إلى الحماية التي كانت مفروضة على مصر سنة ١٩١٤ فأراد الوفد أن يوارى سوءة اخفاقه في المفاوضات وما يجره ذلك إلى الاقالة فلجأ إلى عمل يكون له دوى ، وهو إلغاء المعاهدة يضاف إلى ذلك أن الوزارة الوفدية كانت قد تمالككت إلى حد كبير على الحكم وانغمست في تيار الحزبية وفي الفساد العام فأخذتها العامة بالاستنساخ فأرادت أن تسكتهم فلم تجدهم أحسن وأقوى من إلغاء المعاهدة .

كما أن العلاقات بين السراى والوفد كانت قد بلغت حداً سيئاً ، وتراعى أن الملك فاروق بهدد اقالتها فأرادت بإلغاء المعاهدة أن تحول دون ذلك ، وذلك باكتسابها تأييداً شعبياً جديداً في كفاحها ضد الاحتلال وقد نجحت الوزارة في ذلك وانكمش فعلا الملك فاروق . ومع ، هذا فقد أثبت بريطانيا الاعتراف بالإلغاء على أن الدول الأربع - إنجلترا وأمريكا وفرنسا وتركيا - تقدمت باقتراح أثر إلغاء المعاهدة وذلك بأن تقبل مصر الدفاع المشترك مع هذه الدول وأن تتولى هذه الدول بالاشتراك مع مصر حماية قناة السويس . معنى ذلك استبدال الاحتلال البريطانى باحتلال دولى . . . لترسل أمريكا وفرنسا وتركيا وإنجلترا وأستراليا ونيوزيلندا وجنوب أفريقيا قواتا تحتل قناة السويس وبالتالي تهدد باحتلال مصر .

### المعـارك فى القنـاة

ترتب على إلغاء المعاهدة إلغاء جميع الامتيازات التي كانت تتمتع بها القوات البريطانية وتشمل الرسوم الجمركية على الأسلحة والعتاد ومواد النوين والرسوم المستحقة على مرور السفن التي كانت تعمل

فى خدمة القوات البريطانية وأجور النقل والاتصالات البرقية والتليفونية والبريدية واعتبار وجود القوات البريطانية دون حق شرعى وبذلك امتنعت الحكومة عن تأدية هذه الخدمات التى كانت تقدمها للسلطات البريطانية .. كما حرمت



حافظ عفيفى

الرجل الذى عارض  
الشعب كله فى إلغاء  
المعاهدة فعينه فاروق  
رئيسا لديوانه ..  
فكان يد الملك اليمى

دخول الضباط والرعايا البريطانيين الذين يعملون فى خدمة القوات البريطانية إلى داخل البلاد . أما الشعب فقد اعتبر وجود القوات البريطانية الموجودة فى البلاد فى مركز الغاصبين المحتلين مما يوجب محاربتها ومن هنا بدأ الكفاح فى القناة ، وقد ظهر الشعب بروح معنوية عالية فامتنع عمال وموظفو السكك الحديدية عن نقل الجنود البريطانيين واستعد الشباب للكفاح ، كما استعدت بريطانيا أيضا فبادرت بإرسال قوات إلى القناة وتعزيز الحاميات البريطانية التى بالمنطقة .. بعد ذلك انسحب العمال المصريون الذين يعملون بالمعسكرات البريطانية وكان عددهم يربو

على ستة آلاف عامل - والواقع أن هذا الاضراب الجماعى كان دليلا قاطعا على جدية الشعب واستعداده للتضحية وعدم التعاون مع المستعمرين . على أننا نأخذ على الحكومة تهاونها ازاء بعض هؤلاء العمال فلما أنها أعدت للأمر عدته من قبل لقيام عملا جديدا لهذه الأيدي الجديدة فتزيد من ثروات البلد الاقتصادية مما يؤكد أن

الحكومة لم تكن جادة في إلغاء المعاهدة وإنما سيقَّت إليها سوقاً  
كما أضرب المتعهدون والموردون الذين كانوا يمدون البريطانيين بمواد  
التكوين وغيرها وكف المصريون عامة عن التعامل معهم .

### الاسماعيلية وبور سعيد والسويس

قامت مظاهرة شعبية في الاسماعيلية يوم ١٦ أكتوبر سنة ١٩٥١  
ابتهاجا بإلغاء المعاهدة ولكن القوات البريطانية قابلت هذه المظاهرة  
بالسيارات المصفحة المرودة بالمدافع الرشاشة وراحت تطلقها على  
المتظاهرين فقتل سبعة منهم وجرح ٤٠ من بينهم عديد من رجال  
البوليس المصري الذين كانوا يقومون بحفظ الأمن والنظام واحتلت  
القوات البريطانية المدينة .

وفي نفس اليوم تكررت المأساة ببور سعيد .. إذ قامت مظاهرة  
شعبية قابلتها المصفحات البريطانية باطلاق الرصاص، ولكن الجمهور  
ثار فاندفع نحو المخازن البريطانية وأشعل فيها النيران وقد قتل خمسة  
مواطنون غير الجرحى . واحتل الانجليز الجمارك واستولوا على  
المرافق العامة وفي اليوم التالي ازدادت الحالة سوءاً إذاقتحموا بالقوة  
مراكز البوليس واحتلوها واحتلوا كوبرى الفردان كما احتلوا جمرك  
السويس ومحطات السكك الحديدية وبمضى أصبح عزلوا منطقة القناة  
وأقاموا فيها حاكماً عسكرياً بريطانيا وأخذت الدوريات البريطانية  
المسلحة بالمدافع الرشاشة تجوب شوارع بور سعيد والاسماعيلية  
والسويس مستفزة الشعور الوطنى .

وسيطرت القوات البريطانية على المدن والقرى القائمة في منطقة



القناة واحتلت مداخل الطرق المؤدية إليها وأوقفت طرق المواصلات بين منطقة القناة وبقية البلاد وفرضت تفتيشا على جميع المصريين الراغبين في الدخول إليها أو الخروج منها مهما كانت وظائفهم سواء كانوا مدنيين أو عسكريين. وقد عمدوا في وسائلهم إلى اذلال الشعب وتحقيره . . فكانت توقف القطارات الداخلة والخارجة وتفتشها تفتيشا دقيقا مستهينة بالشعور الوطني وبكرامة البلاد . ثم أخيرا منعوا تسير القطارات . . فشلوا حركة المواصلات في منطقة القناة .

ولم تكن معاهدة سنة ١٩٣٦ تخولهم حق تفتيش المواطنين أو احتلال المدن ولكن بعد إلغاء المعاهدة استباحوا لأنفسهم احتلال المدن العامة ومهاجمة المنازل ونهب المدن والقرى وسرقة الأفراد ومهاجمة أكشاك السكك الحديدية ونهب أموالها .

وعزلوا الجيش المصري في غزة والعريش . . وراحوا يترصدون بعض قصائله . وقد احتججت السلطات الجمركية حتى زاد عدد هذه الاحتجاجات على ألفي احتجاج . كما هددوا بمنع وصول البترول من السويس إلى داخل البلاد .

### الفدائيون

ونطوع شباب البلاد في الكفاح وكونوا كتائب لمقاومة الاستعمار وذعر الانجليز من جهاد هذه الكتائب بعد أن أوقعت بهم خسائر فادحة وتولى عزيز المصري وبعض الضباط من الجيش المصري تدريب هذه الكتائب . كما أخذ المواطنون يتبرعون بالأموال لتزويد تلك الكتائب بالسلاح .

وفي يوم ١٧ نوفمبر شن الجيش الانجليزى هجوما على بلوكات النظام من رجال البوليس المصرى فأصيب اثنان وأطلق رجال البوليس المصرى الرصاص دفاعا عن أنفسهم فاستنجد الجيش الانجليزى بتجندات من الدبابات والمصفحات وراحوا يمتطرون ثكنات المصريين بالرصاص .

وفي يوم ١٨ استنجد البريطانيون المدنيين ورجال البوليس وأمطروا ثكنات البوليس بالنار وقتل من المصريين فى هذه المعارك ١٣ غير الجرحى وقتل من الانجليز ثمانية . وفى يوم ٣ ديسمبر وقعت فى السويس معركة أخرى بين الجانبين قتل فيها ٢٨ من المصريين وجرح سبعين وقتل من البريطانيين ٢٢ وأصيب ٤٠ .

وفي يوم ٤ ديسمبر سنة ٥١ تجدد القتال فقتل من المصريين ١٥ منهم سيدتين وجرح ٢٩ وقتل من الانجليز ٢٤ وجرح ٦٧ .

وفي ١٧ ديسمبر قتل جنديان مصريان وأربعة بريطانيين . ولقد بلغت مجموع خسائر المصريين منذ بدء المعارك ١١٧ قتيلًا و ٤٣٨ جريحًا وفي يوم ١٨ ديسمبر أرسلت القوات البريطانية ٢ آلاف مقاتل و ٢٥٠ دبابة و ٥٠٠ مصفحة وطائرات .. ووقفت البوارج البريطانية فى المياه لاكتساح كفر أحمد عبده بالسويس وتقدمت هذه القوات ونسفت ١٥٦ منزلا فى الحى .

وفي غمرة هذه الأحداث أصدر الملك قراراً بتعيين حافظ عفيفي رئيسا للديوان الملكى . كما أصدر قراراً بتعيين عبد الفتاح عمرو سفير مصر فى لندن مستشاراً ملكياً للشئون الخارجية وكلا الرجلين معروفان بميولهما للانجليز .

## التهتاف بسقوط فاروق

ومسارت المظاهرات في شوارع القاهرة هاتفة بسقوط فاروق وفي ذلك يمكن لنا أن نرى الفارق الكبير بين التهتاف لفاروق يوم وصوله من لندن سنة ٣٦ والتهتاف ضده خلال معارك القناة وذلك لأن فاروق كان بريئاً ، أما الآن فإن مبادئه بلغت حداً كبيراً ففاسداته النسائية وسلوكه المشين وتهتكه ودعوه ولعبه الميسر وسهره الليلي في الأوبرج ورحلاته إلى كابرى ودوفيل واتجاره بالأسلحة الفاسدة اجتمعت كل هذه المساوئ مع ما كان يجرى من حوادث دامية فاتفجر الشعب ليعلم سخطه وغضبه على فاروق . . يضاف إلى ذلك أن موقف الملك من هذه الأزمة البريطانية كان موقف النذل البجبان قتيبيته حافظ عفيفي وعبد الفتاح عمرو أظهر للشعب أنه غير راض عن المصريين وأنه يمالئ الجانب البريطاني ، الأمر الذي كسر هيبة الملك وجلاله ، فبات فاروق في نظر المصريين لا يقل بغضاً عن أرسكين القائد الانجليزى وقتذاك . وراح الشعب يعتقد أن كلا الرجلين - فاروق وأرسكين - أيديهما ملطخة بالدماء .

وانكسرت شوكة الانجليز وتحطمت الهالة التي كانت تحيط بهم كذلك انكسرت شوكة الملك وتحطمت عظمة التاج . ولما ولد ولي هذه أحمد فؤاد سارت المظاهرات في شوارع القاهرة هاتفة بسقوطه والواقع أن مولد ولي العهد كان شؤماً على الملك والمائلة المالكة جميعها . . فقد كان الناس يأخذون الملك بألسنتهم سراً ، أما اليوم وبعد مولد الطفل راحت تسببه جهراً فقد خرج الناس منادين بسقوطه كما مزق طلبة الجامعة صورته وداسوها بالأقدام في حرم الجامعة .

وخرجت جريدة أحمد حسين رئيس حزب الفتاة بصور عديدة  
للمناظر من المصريين المرأة الحفاة مستصرخة « رعاياك يا مولاي » .  
ولما اضطربت الحالة تقرر تعطيل الدراسة في الجامعة والمدارس  
الثانوية . وفي ١٩ يناير أعلن الجنرال أرسكين احتلال مدينة  
الاسماعيلية . فاحتل المباني العامة والمنشآت الحكومية وراحت  
المصفحات البريطانية تجوب أنحاء المدينة . وفي يوم ٢١ و ٢٢ زاد  
الضغط البريطاني .

### معركة الاسماعيلية

وفي يوم ٢٥ يناير سنة ١٩٥٢ احتشدت قوات بريطانية ضخمة  
من الجيش البريطاني تؤيدها قوات كبيرة من الدبابات والمصفحات  
ومدافع الميدان ، وحاصرت مبنى محافظة الاسماعيلية ومبنى ثكنات  
بلوكات النظام وطلبت القوات البريطانية تسليم أسلحة جميع قوات  
البوليس وجلاء هذه القوات عن دار المحافظة وعن الثكنات بدون  
أسلحة فأبلغ الأمر إلى فؤاد سراج الدين وزير الداخلية في القاهرة  
وكانت الساعة السادسة صباحا فأمر بعدم الموافقة ورد الاعتداء  
ومقاومة القوة بالقوة حتى آخر طلقة .

فأذرت القوات البريطانية بأنه إذا لم تسلم القوات المصرية أسلحتها  
فورا فستهدم دار المحافظة والثكنات على من فيها فأصر القائد المصري  
على تنفيذ أمر المقاومة . فأخذت القوات البريطانية تضرب المحافظة  
والثكنات بالمدافع والقنابل ورد جنود البوليس على العدوان وقابلوا  
الضرب بالمثل .

ولكن القوتين كانتا غير متكافئتين فلم يزد رجال البوليس المصرى على ٣٠٠ بشكنات بلوكات النظام و ٨٠٠ بالمحافظة وليس لديهم من الأسلحة غير البنادق أما قوة الانجليز فكانت تزيد على ٨٠٠٠ جندي مسلحين بأحدث الأسلحة ومحصنين بالدبابات والمدافع والمصفحات تؤازرهم البوارج الحربية والطائرات .

ونشبت بين الطرفين معركة رهيبية أبدى الضباط والجنود الذين كانوا فى الشكنات شجاعة وتضحية ولم يهجنوا أو يتوقفوا عن إطلاق النار حتى نفذت آخر طلقة لديهم بعد أن استمرت المعركة ساعتين .

وبعد ذلك اقتحمت الدبابات الشكنات وأسرت من بقى حيا من رجال البوليس . أما القوة المصرية التى حوصرت فى دار المحافظة فقد قاومت مقاومة نادرة فأندرم الانجليز بتدمير الدار فوقهم ، فقال الضابط المصرى : إذا أراد البريطانيون أن يأخذونا فلن يتسلبونا إلا جثثا هامة . وقد سقط فى الميدان ٥٠ وأصيب ٨٠ وأسر الانجليز من بقى منهم حيا ودمرت دار المحافظة وشكنات البوليس .

### حريق القاهرة

روعت أنباء الاسماعيلية الأهالى فأصابهم غيظ شديد . . . فى الثانية من صباح ٢٦ يناير امتنع عمال مطار القاهرة عن تموين أربع طائرات بريطانية تابعة لشركة الخطوط الجوية البريطانية وحاولوا احراقها ولكن الطائرات تمكنت من الاقلاع .

وفى السادسة صباحا تمرد جنود بلوكات النظام فى شكناتهم



بالعباسية وخرجوا في مظاهرة يطوفون شوارع القاهرة حتى وصلوا  
جامعة القاهرة وكانت الساعة قد بلغت التاسعة . . فاختلط شعورهم  
بشعور الطلبة وساروا جميعا إلى دار وياسة مجلس الوزراء أمام دار  
البرلمان فأطلق عليهم عبد الفتاح حسن وزير الشؤون الاجتماعية وألقى  
فيهم خطبة حماسية ثم سارت الجماعات تحمل معها الفيض والحقد وروح  
التدمير تنساب في شوارع القاهرة فلما وصلوا كازينو أوبرا أشعلوا  
النار فيه . . ولما جاء رجال المطافي لاختناد الحريق منعهم المتظاهرون  
وألقوا خراطيم المياه .

ثم توال اشعال الحرائق والاتلاف فاجتاحت شوارع القاهرة  
كتله من نار حولت كل شيء إلى شعلة ملتهبة وقد بلغ عدد المحلات التي  
أحرقت ٨٠٠ محل وبلغ عدد القتلى ٢٦ والجرحى ٥٥٢ وشرد من  
جراء ذلك أكثر من ٥٠ ألف نسمة . . والواقع إن حريق القاهرة  
كان نكبة لم تر القاهرة مثله طوال تاريخها البعيد .

وفي المساء نزلت قوات الجيش إلى الشوارع وفي العاشرة والنصف  
أعلن النحاس باشا الأحكام العرفية وعين حاكما عسكريا . . فأعلن  
الرقابة على الصحف ومنع التجول ابتداء من السادسة مساء .

### اقالة النحاس باشا

وفي اليوم التالي أي يوم ٢٧ يناير سنة ٥٢ في الساعة الحادية عشرة  
مساء أقال النحاس . هذه هي الحوادث ذكرتها بالتفصيل لما لها من  
أهمية وأثر على حياة مصر ومستقبلها .

أما عن حريق القاهرة فلا شك أن المسئول الأول هو الاحتلال البريطاني ففضائح الانجليز في القناة وخاصة مأساة الاسماعيلية . . قد أثارت سخط الجماهير فاندفعت في غير وعى أو تفكير إلى الحريق كظهر من مظاهر الغضب ، وتفاقم الشعور بالغضب إلى الاحتذاء عامة وخاصة على الجانب البريطاني ثم تطور الغضب إلى السخط على كل شيء فراحت تحرق وتدمر كل ما يقابلها دون وعى أو ادراك.

أما المسئول الثانى فهو فاروق ؛ فتصرفه السياسى العام وتبلده قد زاد الجماهير هياجاً ، يضاف إلى ذلك أنه يوم الحريق أقام مأدبة غذاء ابتهاجاً بمولد ابنه أحمد فؤاد دعا إليها معظم ضباط الجيش والبوليس . وقد كانت هذه المأدبة سبباً فى احتجاج قادة الجيش والبوليس من مباشرة أعمالهم فى حفظ الأمن ولقد كان من الواجب على الملك بعد أن رأى الحريق يلبثهم القاهرة أن يلغى الحفلة ، خصوصاً وأن مأساة الاسماعيلية التى قتل فيها عديد من رجال البوليس كانت فى اليوم السابق مما يستدعى الحداد عليهم لا إقامة حفل ابتهاج .

أما المسئول الثالث فهى الحكومة التى كانت غارقة فى الحزبية والمصلحة الشخصية تاركة مصالح الناس وأمنهم . فقد ظنت أن تراخيها أمام المظاهرات وإطلاق العنان لها بما يدعم مركزها ويكسبها عطف الشعب ، فلم تشأ أن تأخذ هذه الفوضى بالحزم والشدة ووقفت جامدة أمام سيل الأحداث فكان ما كان من رغبة الجماهير الجارحة المدمرة وبالرغم من البوادى التى دلت منذ مساء يوم ٢٥ يناير على أن يوم ٢٦ يناير سيكون من أسوأ أيام التاريخ . . وقفت الحكومة جامدة دون أن تأخذ الأمر حيطتها وبالرغم من علم الوزارة صباح يوم

٢٦ يناير بتمرد رجال البوليس من بلوكات النظام وقفت الوزارة  
جامدة أيضا بل باركتها بالخطبة التي ألقاها عبد الفتاح حسن وزير  
الشؤون الاجتماعية ولم تتخذ الوزارة أى إجراء حيال تلك الفوضى،  
وقد ظل كبار رجال وزارة الداخلية في برجهم العاجى دون أن  
ينزل أحدهم إلى الشارع ليرى ما كان يجرى . ولقد ظهرت القاهرة  
في مظهر وكأن لا أحد مهتم بها . . فقد أضرب البوليس عن تأدية  
واجبه وأهمل رجال اطفاء الحريق وتعرضت البلاد للسلب والنهب  
ولم تفكر الحكومة بالرغم من كل ذلك في انزال الجيش اللهم إلا بعد  
الغروب عندما أتت النار على الأخضر واليابس ، ولقد قيل أنها  
كانت تخشى أن يتمرد الجيش كما تمرد البوليس . . ولذلك أجلت  
زوله حتى المساء المتأخر فإذا صبح ذلك فإن هذا يكون أكبر دليل  
على ضعف الحكومة وعدم أهليتها .

والمعروف أن وزير الداخلية ظل ملازما داره حتى الساعة  
الحادية عشرة ولما ذهب إلى الوزارة انصرف عن مراعاة أمورها  
إلى شراء عمارة تقع بشارع عبد الخالق تروت رقم ٢٣ من بانهما  
جورج عريضة بمبلغ ٨٠ ألف جنيه ، ولقد ظل مشغولا بمصلحته  
الخاصة حتى تم تسجيل العقد في الساعة الثانية مساء حيث انتقل مدير  
الشهر العقارى إلى مكتبه بوزارة الداخلية خصيصا لتوثيق البيع .

هذا عن حريق القاهرة أما عن موقف الحكومة عامة في حربها  
مع بريطانيا فإننا نرى أن ملوك النحاس في وزارته الأخيرة يختلف  
عن ملوكه في ٤ فبراير سنة ٢٠٠٤ عندما استعدى بريطانيا على مصر  
فما سبب هذا التغيير في سياسته ؟

الواقع إن النحاس لم يغير من موقفه إزاء الانجليز أو إزاء  
السراي فقد كان الرجل مستميتاً في صداقتهما .. ولكن الحوادث  
هى التى دفعت قهراً إلى اتخاذ الاجراء الذى اتخذه فقد رأينا المفاوضات  
استطالت وتصدعت ، بينما الملك يتربص به مما اضطره لإلغاء  
المعاهدة وما ترتب عليها من صدام بين الشعب والانجليز وأدى إلى  
مذبحة الاسماعيلية التى أودت فى النهاية إلى حريق القاهرة وسقوط  
النحاس ، ولذلك لم يكن للنحاس ضلع فيما مر وإنما الضلع جاء عرضاً  
ولا شك أن خسارة النحاس كانت جسيمة لأنه



سراج الدين  
اشترى عمارة  
يوم حريق  
القاهرة

خسر صداقة الانجليز وخسر صداقة الملك وخسر  
الحكم ولم يبق له غير الأمل فى أن يعود إلى المداينة  
كى يعود إلى الحكم . فبعد اقالته ظل وفيًا لسياسة  
التودد للسراي فقبل أن يؤيد برلمانه رئيس الوزارة  
الجديد على ماهر الذى خلفه فى الحكم وكان موقفاً  
شاذاً لأنه وهو صاحب الأغلبية البرلمانية قبل عن  
طيب خاطر تأييد خصمه الذى لا يملك أعضاء

برلمانيين والذى جلس على الكرسي الذى كان يجلس عليه . كل ذلك  
من أجل أمل العودة إلى الحكم .. والواقع أن النحاس لم يكن جاداً  
فى إلغاء المعاهدة وإلا لما وقف ذلك الموقف المانع من الانجليز ..  
وقد كانوا يعتقدون أن النحاس لا يفتى غير ( التهويش ) مما يجب  
مقابلته بتهويش مثله ولكن التهويش خرج - عن غير قصد - إلى جد  
انتهى بممارك دامية . أو بمعنى أصح أن المخرج الذى أخرج التمثيلية  
التي أداها النحاس والانجليز على مسرح القناة وكان ضحيتها الشعب  
هذا المخرج نسي وأعطى الممثلين مدافع محشوة بالذخيرة الحية بدلاً

من مفرقات اصطلاحية فلما أطلق الممثلون الرصاص أصابوا المتفرجين  
قسطة كثير منهم مدرجين بدماهم .

وبالرغم من كل ذلك ظل الأمل يراود النحاس في العودة إلى  
الحكم فعندما سافر بعد ذلك بأشهر إلى أوربا للتصنيف كان الشهيد  
الذي هتف به أنصاره وهو يصعد الباخرة في الاسكندرية هو ونحن  
عائدون ه أي عائدون للحكم ولكن تيار ٢٣ يوليو جرفه كما جرف  
الملك أمامه وكما جرف النظام كله .

### على ماهر يتولى الوزارة

كلف الملك على ماهر تأليف الوزارة فشكها من أنصاره المعروفين  
وهم سعد اللبان و ابراهيم عبيد الوهاب وغيرهما . أما أبرز ما استرعى  
النظر فهو إسناد وزارة الداخلية إلى أحمد مرتضى المراغى العميل  
الأول للملك وكان الطابع الغالب على هذه الوزارة هو أن أعضائها  
من الموظفين أو أشباه الموظفين وليس لأحد منهم برنامج سياسي  
ولقد وقف على ماهر على المسرح - كعادته - في شكل مظاهرة فزعم  
أنه صديق للملك وصديق للنحاس وصديق للمعارضة وأنه بالاسم  
ورجل الساعة الذي يجب أن تتجه إليه الآنظار في حل المشاكل .  
والواقع أن على ماهر هو على ماهر .. فنجد أن ظهر على المسرح  
السياسي منذ أكثر من جيل وهو يحاول دائما أن يتباهى بأنه غامض  
وأنه صديق للجميع ، أما الرجل فيال من أعماقه إلى الحكم المطلق  
فهو لا يحب المعارضة ولا ينيل إلى حكم الشعب ولا يرضى إلا بما يقوله  
فهو ديكتاتور .. ولكنه ديكتاتور قزم ملتو تنقصه روح الجرأة



وان كان دائما يزعمها ويوحى بأنه يتصرف بها - هذا هو علي ماهر  
وكانت وزارته وزارة تهدئة . . فقد أوقف الكفاح في منطقة  
القناة وسحب الفدائيين واعتقل الكثير منهم ، كما عاد الكثير من  
العمال إلى المصكرات البريطانية ، وعادت القوات البريطانية إلى التمسح  
بلامتيازات التي كانت قد فقدتها عقب إلغاء المعاهدة وبذلك انتهكت  
القضية المصرية خطوات إلى الوراء وإذا كنا قد وجعنا القهقري ففيم  
إذن كان النضال ؟ وفيم أريق الدم المصري . . ؟

كان علي ماهر معارضا لسياسة الوفد كما أنه دعا المعارضة عند  
تكليفه بتشكيل الوزارة إلى الاشتراك معه مما يؤكد أنه جاء على  
أساس ميثاق يخالف الأساس الذي كانت تفسر عليه وزارة الوفد  
ولكنه بعد أن تولى الحكم وقف في مجلس النواب وقال : إن سياستي  
ستكون استمراراً لسياسة سلفي العظيم ، وسلفه العظيم هو النحاس .  
إني أحرار مع علي ماهر وادعش منه . . . ألا ترى معنى أنه  
بهذا التصريح قد أصبح حليفاً للوفد ؟ وبذلك كسب تأييد البرلمان  
له . وكانت هذه أول مرة يؤيد فيها برلمان وفدي وزارة خلفا  
لوزارة النحاس المقالة .

وبذلك ذلك على ثلاث أشياء الأول أن النحاس ما زال يسير  
في سياسة مهادنة السراي كما سبق أن ذكرت ، والثاني أن الوفد بما  
فيه النحاس لم يكن راضيا على سياسة الكفاح ضد الانجليز . . فيها هو  
النحاس يعطي ثقته لرئيس وزارة لا يريد الكفاح مما يؤكد إيمانه  
بريطانيا وإيمانه بها . والثالث هو رغبة علي ماهر في أن يظل رئيسا  
للوزارة ورغبة النواب في أن يظلوا نوابا ، ولا أعتقد أن في هذا

أو ذاك من الخلق الكريم في شيء .

وإذا كان الوفد قد خرج عن مألوفه عقب كل اقالة فآثر سياسة التقرب إلى السراى حيث كان يذهب أحيانا في المرات السابقة إلى حد مقاطعة السراى ومقاطعة الوزارة التى تعقبه فإنه في هذه المرة قد آثر أن يمد سياسة المهادنة التى بدأها سنة ١٩٥٠ عندما تولى الحكم انتظاراً للفرج ، ويدخل ضمن ذلك أن أعضاء النواب من الوفديين قد آمنوا بهذا الرأى فأخذوا يتلفون إلى السراى خشية حل مجلس النواب فرفعوا إلى فاروق محضر جلسة يوم ١٩ يناير سنة ٥٢ التى أبلغ فيها مولد ولى العهد أحمد فؤاد مكتوباً بماء الذهب تملقاً وتزلفاً ويدخل ضمن ذلك الكلام أيضاً أن وزير الأوقاف حسين الجندى فى عهد وزارة الوفد رفع إلى الملك فاروق فى ٥ مايو سنة ٥٢ أى بعد اقالة وزارة الوفد بأربعة أشهر تقريراً اشترك فى وضعه نقيب الأشراف وقتئذ محمد الجبلاوى وفيه أثبت أن الملكة نازلى بنت سليمان باشا الفرنساوى ينتهى نسبها إلى سيدنا الحسين ابن بنت النبی عليه السلام . وهذا يدلك على الإفك والبهتان وممدى تملق الوفد للسراى وذلك فى الوقت الذى تنتمى فيه نازلى إلى سليمان باشا الفرنساوى وفى الوقت نفسه أيضاً تعيش عيشة داعرة فى أمريكا ، ويعيش ابنها فاروق عيشة فساد وانحلال .

### استقالة على ماهر

وبالرغم من تأييد البرلمان لعلى ماهر استصدر مرسوماً بحله وقال فى ذلك أنه لا يريد أن يستعمل المسدس ولكن يريد أن يطعن إلى

نفسه بما يؤكد لنا أن علي ماهر لم يكن حسن النية وأن الصداقة التي  
بينه وبين سلفه العظيم صداقة اصطناعية قائمة على الغش من أجل غرض  
مشترك سرعان ما يزول إذا ما زال هذا الغرض .

وبدأ علي ماهر بالبحث عن حل للقضية المصرية وحدد يوم  
أول مارس سنة ٥٢ لمقابلة السفير البريطاني ولكن استقال في ذلك  
اليوم دون أن تتم المقابلة أما لم استقال علي ماهر؟



فلأن الملك أراد ذلك . فقد فرضت وزارته على  
الشعب وهي إحدى الوزارات الأربعة التي تعاقبت  
على البلاد عقب حريق القاهرة ويمكن أن يطلق  
عليها بأنها وزارات السراي لأنها وزارات ضعيفة  
متهاكة يغلب عليها سركب النقهر وهذه الوزارات  
لم تتجاوب مع الشعب لا في آرائه التقدمية ولا في  
نظراته إلى الجهاد . وقيام هذه الوزارات معناه قيام  
الحكم المطلق المضطرب الذي تتحطم فيه الحياة السياسية  
الكريمة . ولكن فاروق لم يكن يريد الاستقرار  
بل كان يريد وزارات ضعيفة يعيث بها كيفما شاء  
وكانت هذه السياسة من الأسباب التي أدت إلى اضطراب  
الحكم وبالتالي إلى سقوط فاروق . والملاحظ أن

ماضى علي ماهر اتسم بالمناورات السياسية وأنه اشتهر بأن عظمه  
ناشف لا يسهل أكله ولكن في هذه المرة قد ضعف وتهاك وأصبح  
عظمه هشاً سهل التحطيم فبدلاً من أن يلعب بفاروق كما تعود في  
الماضى أصبح الآن العوبة في يد فاروق فقد تسلى به الملك فلما  
زهده فيه ألقى به .

## وزارة أحمد نجيب الهملال

عهد الملك في أول مارس سنة ١٩٥٢ إلى أحمد نجيب الهملال باشا  
بتأليف الوزارة ، وكان أحمد مر نضى المرافق وزيراً للداخلية أيضاً  
وجميع أعضاء الوزارة من الموظفين الذين تنقصهم الخبرة السياسية  
شأن الوزارة السابقة وقد أثار الهملال مسألة ( تطهير أداة الحكم )  
ولعله فعل ذلك تغطية لفشله في إيجاد حل للقضية المصرية .

وقد لجأ إلى ما لجأ إليه الحكام الرجعيون السابقون فأجل البرلمان  
شهرًا ثم حله ( ٢٤ مارس ٥٢ ) ثم راح يتسككاً في أعداد الانتخابات ،  
وقد وقف الوفد - بعد أن فقد الأمل - موقف العداء من هذه  
الوزارة فقاطعتها وأعلن عدم الثقة بها وحاربها وطالب بإلغاء الأحكام  
العرفية وبتحديد ميعاد الانتخابات .

والملاحظ أن الوفد هو الذي أعلن الأحكام العرفية بينما هو  
الذي اكتوى بنارها ، وهذا ما حقق كلامنا السابق من أننا كنا  
ضد الوفد في إعلانه الأحكام العرفية اتفاقاً بالانحسار نفسه عما يؤكد  
أن الحاكم كان يهيم نفسه في الحكم المطلق متوارياً خلف الأحكام  
العرفية فإذا طالب النحاس الآن برفع الأحكام العرفية فلم إذن أعلنها ؟  
وكانت حجة النحاس أن ظرف إعلان الأحكام العرفية عقب  
حريق القاهرة قد انتهى وأن الحالة قد استتبّت مما يجب على أحمد  
نجيب الهملال أن يُلغِيها ، ولكن فاروق الحاكم الفعلي استغل الأحكام  
العرفية ليشبع تعطشه إلى الحكم المطلق .

وقد انتشى نجيب الهملال هو الآخر من هذه الأحكام ليشبع

شهوة الانتقام لنفسه لفصله من الوفد ، حيث كان من أعضاء الوفد البارزين . ولكن الملك كان لاهيا عن هذا كله . . فبعد أن شجع من أحمد نجيب الهلالي طالب منه تقديم استقالته ولم يشفع للهلالي أنه كان ينمق عبارات المديح للملك .

### وزارة حسين الأخيرة

وأخذ الملك يلهو بالوزارات فكلف بهي الدين بركات تأليف الوزارة وفي الوقت نفسه كلف حسين سرى باشا تأليف الوزارة وراح كل منهما دون علم الآخر يشكل الوزارة مما يدلك على عدم الاستقرار ولكن حسين سرى نجح في الفوز بأوزارة والملاحظة الأولى في تشكيلها تعيين زوج ابنته الدكتور محمد هاشم لوزارة الداخلية وهو التقليد الذي اتبعه سرى باشا في أيامه الأخيرة منذ مصاهرته للدكتور هاشم والملاحظة الثانية هي تعيين كريم ثابت وزير دولة والمعروف أن سمعة كريم ثابت لا تتفق واسناد مركز خطير مثل ذلك إليه .



كريم ثابت

و بالرغم من ضعف حسين سرى فإن وزارته لم تعمر طويلا فسرعان ما استنفذ الملك منها غايته ثم ألقي بها وطلب من حسين سرى أن يقدم استقالته - فقدّمها في ٢٢ يوليو سنة ١٩٥٢ . إن عدم استقرار الوزارات يؤكد لنا شيئين : الأول عدم استقرار الحال نتيجة لاضطراب الملك نفسه . فقد ظهر فاروق بمظهر العايب بالوزارات



المستعتر بالشعب وكان ذلك رد فعل للخوف الذي يعيش في صدره  
فقد بات ضعيفاً خائراً لا يعرف ما يصنع ليوطد سلطانه . . وكان  
الشك يخامره دائماً في اخلاص وزيره الأول فسرعان ما كان  
يستبدله بغيره . . كانت لفظة فاروق إذن في تغيير الوزارات لفظة  
في البحث على الاطمئنان الذي يعيد إليه الثقة في نفسه بعد أن تزعمت  
ليؤكد له أنه باق على العرش .

أما الثاني فهو أن سلطان الشعب أصبح أقوى من سلطان الملك  
فقد كان الملك في الماضي قادراً على العبث بالدستور والانتخاب عن  
طريق أى وزير مفامر لأن الشعب كان ضعيفاً ، أما سنة ٥٢ و بعد  
معارك القناة وحريق القاهرة ونمو الإدراك وإحساس الشعب  
بضرورة محافظته على الدستور كمظهر محافظته على حريته فقد بات  
واضحاً إزاء ذلك أن الملك لم يعد قادراً على العبث بالدستور وأنه في  
تغييره الوزارة إنما يبحث عن الوزير الذي يجرؤ على تعطيل  
الدستور أو إلغائه وفي فشل الملك في حصوله على نوع هذا الوزير فشل  
لسياسة الحكم المطلق وانتصار لسلطة الشعب .

### الهلالى مرة أخرى وأخيرة

عهد فاروق إلى أحمد نجيب الهلالى ( ٢٢ يوايو ٥٢ ) تأليف  
الوزارة فالفها لبطع ساعات ، والملاحظ أن أحمد مرتضى المراغى  
وهو ذراع الملك اليمى قد أسند إليه وزارة الداخلية وأن اسماعيل  
شيرين أسند إليه وزارة الحربية وهو زوج الأميرة فوزية شقيقة  
فاروق وقد كان في رتبة قائمقام وأدخله في سلك الجيش ورقاه إلى

هذه الرتبة لمجرد المصاهرة فهو لم يدخل الكلية الحربية .

وهذه هي الوزارة الرابعة في مدة أقل من ستة أشهر . . . وإن  
لأتسأل إذا كان الملك راغبا في الهلالي بهذا الشكل فقيم كان إذن  
اقالة وزارته السابقة . . . ولكن الهلالي ما كاد يستقر بضع ساعات  
حتى عاجلته ثورة ٢٣ يوليو سنة ١٩٥٢ فقصت على نظام الحكم كله  
وبدأت نظاما جديداً .

### الموجة الكبرى

وبدأت ثورة يوليو سنة ١٩٥٢ ببيان على الشعب أظهرت فيه  
رغبتها بتغيير الحكم فخلفت فاروق وأسقطت أسرة محمد علي وما يقبضه  
من حكم ملكي ونظام حزبي وبدأت حياة جديدة بعقلية جديدة  
وتفكير جديد يتعد كل البعد عن الماضي العتيق .

ولم تكن الثورة ولادة الاضطرابات الأخيرة التي حدثت خلال  
حكم النحاس باشا في وزارته الأخيرة وإنما هي ولادة ظروف  
عديدة بدأت بذورها تنمو بانحراف ثورة سنة ١٩١٩ عن الغاية  
التي كانت تهدف لها وبقيام ثورة سنة ١٩٥٢ أغلقت مصر صفحة من  
تاريخها لتبدأ صفحة جديدة .



## نهاية المطاف

... الآن وبعد أن قطعنا ذلك الشوط الطويل من حياة مصر خلال جيل كامل من سنة ١٩١٩ إلى سنة ١٩٥٢ قد يظن البعض أنني جرت في حكمي على الزعماء وتعمدت أن اتحدث عن سيئاتهم دون حسناتهم فلم أكن عادلاً .

وأقول رداً على ذلك إن هذا الكتاب لم يكن تاريخاً لمصر وحياتها حتى أذكر الأحداث والتصرفات التي وقعت في مصر وحيياة زعمائها وحكامها وأعمالهم وما فيها من سيئات وحسنات - فالمعروف دائماً أن الكتاب يقرأ من عنوانه وعنوان كتابي « أزمة الحكم في مصر » بحث في الأسباب التي أدت بالحكم لأن يتغير ويعيش في أزمة ومن ثم وكزت همي على أخطاء الزعماء

صحيح أن هؤلاء الزعماء حسنات كثيرة ولكني لو ذكرتها لخرجت بكتابي عن مدلول عنوانه ولأصبح مثل أي كتاب تاريخي آخر لا يخرج عن سرد الحوادث ونشر الوثائق

ولاشك أن لجميع هؤلاء الرجال الذين جاء ذكرهم سواء الوفديون وغير الوفديين أعمالاً عظيمة .. فقد قدم كل واحد منهم خدمات لوطنه وبذل الكثير من التضحيات المعنوية والمادية .

وأيا كان مركز سعد من هذا الكتاب وما تعرضنا له بالنقد فقد كانت له مواقف وطنية رائعة تشرف صفحته ضد الانجليز وضد السراي ، كذلك كان لخليفته مصطفى النحاس كما كان لبقية الزعماء الآخرين غير الوفديين . فقد كان جميع هؤلاء أقوياء يحملون الكثير من الصفات التي تؤهلهم للزعامة وإلا لما تمكنوا من تقديم الصفوف

وجعل الراية . وهذه القوة لا تحمل الشر المدمر للوطن وإنما تحمل معها النفع . لقد قدم سعد والنحاس وبقية الزعماء الآخرين الكثير من باقات الورد إلى الوطن ونحن لم ننكر ذلك وإنما ذكرنا الشوك الذي جاور الورد .

لقد كان لغروب ذلك العصر والتيارات العديدة الظاهرة أو المختلفة - كان لها الأثر الكبير في تشكيل الصورة التي ظهرت بها مصر

فقد اتسم هذا العهد بالصراع المرير الذي كان يهدف إلى ثلاثة شعب : الأول الصراع في سبيل الوطنية والعمل على تخليص البلاد من قوات الاحتلال البريطانية ، والثاني الصراع في سبيل الديمقراطية والعمل على التخلص من الملك أو تقييد سلطته ، والثالث الصراع في سبيل القومية أو الوحدة العربية والعمل على إحياء مجد العرب - الأمر - الذي شكل أزمة الحكم .

والواقع ان الوفد لعب دوراً هاماً في حياة مصر من سنة ١٩١٩ إلى سنة ١٩٥٢ فقد كان قوة جماهيرية كبيرة ولكن تكالبه على الحكم أدى إلى تعثر الاستقلال وتردد الديمقراطية . وكان في تمسك سعد بان يظل في العدة ، ما أشاع جواً مضطرباً .. وكان هم بقية الزعماء أن يسرقوا منه الكاميرا وبذلك ظهرت الصورة مهزوزة .

لقد أصر سعد على أن يقوم بدور البطولة ومع أنه نجح في ذلك إلى أقصى حد حيث أجاد في تمثيل دوره واستجلاب نظر المشاهدين والتأثير فيهم إلا أنه بمحاولته أن يغطي على بقية الممثلين الثانويين الذين اشتركوا معه على المسرح ما اكتسبه عدد منهم وسخط النقاد .

... ولم تكن الحياة السياسية التي عاشها سعد نضالاً مع ألم ومراودة  
بقدر ما كانت استعراضاً وطرباً بالهتاف وتمتعا بهيبة الزعامة . .  
حيث استنكر خصومة معارضية لذلك لأننا نلوم الرجعيين عندما كانوا  
يلجأون إلى البطش في الحكم لو منا لسعد عندما كان يتشبث برأيه .  
وعندى أن ملغيان سعد في الرأي واستثأره بالكثاتورية الفكرية  
أشد قسوة من الحكم الارهابي الذي كان يعتمد فيه خصومه من  
الحكام الرجعيين على الحديد والنار .

وبعد .. فسعد لم يكن هو الذي صنع ثورة سنة ١٩٠٩ وإنما الذي  
صنعها الشعب . فقد كان سعد واحداً ضمن ملايين المصريين الذين  
هبوا آنفئذ في أعقاب الحرب العالمية الأولى مطالبين بالحرية ولكن  
سعداً وقد كان أكبرهم سناً وأفصحهم لساناً وأعلام مرتبة تمكن  
بما له من ميزات أن يكون معبراً لبقا عن أحاسيس الشعب . وفي  
رأى أن دور سعد في الثورة لا يزيد على أي مواطن عادي ، فالذين  
دفعوا دماءهم في سبيل مصر كانوا أكثر منه تضحية ف هؤلاء الفدائيين  
الأبطال هم الذين صنعوا الثورة وعلى دماهم الزكية ارتفع اسم سعد  
وارتفع اسم غيره من الزعماء الآخرين .

صحيح إنه كان لسعد تاريخ قبل سنة ١٩١٩ فقد شغل مناصب  
عالية في الدولة وكانت له مواقف حميدة ، ولكن الثمن الذي أخذه  
بعد ذلك كان أكثر مما دفعه فقد هتف له أكثر من ٩٥ في المائة من  
الشعب فهلا دفع سعد ٩٥ في المائة من حياته للشعب ؟؟

لقد خلق سعد « أيديولوجية » وفديه تسيطر على العقول . لذلك  
كانت تدور المعارك الانتخابية تحت وابل رصاص المرشحين



وعصبية الهائلات وتمصيب الأحزاب الأمر الذي خرج بالحكم من النظام البرلماني القائم على الديمقراطية وطرق المواضع على بساط البحث وتبادل الرأي والشورى إلى نظام الحكم البولييسي القائم على الدكتاتورية والاستبداد بالرأي .

وتقع مسؤولية ذلك على سعد فهو الذي نقل المعركة من صراع بين مصر وبريطانيا إلى صراع حزبي بين الوفد ونخوضومه وكان خليفته النحاس باشا أشد منه تعصبا ،

وإذا كان الناس قد أضفوا على سعد كثيراً من ألقاب الزعامة مثل ذي الرياستين وعلى زوجته السيدة صفية زغالول أم المصريين إلى غير ذلك من صفات التمجيد والتعظيم فقد بالغوا في شأن النحاس حيث لقبوه بالرئيس الجليل وصاحب الزعامة المقدسة وصاحب المقام الرفيع وصاحب معاهدة الشرف والاستقلال إلى غير ذلك .. كل هذا يريك أن شهوة السيطرة وحب الذات في الوفد التي بدأت بسعد وانتهت بالنحاس كانت تهدف إلى أن تجعل من أفراد الشعب عبيداً لآلهة الوفد ، ويريك أيضاً أن سعد أو النحاس كلاهما امتداد الآخر فأى وزير لهما يشين الآخر فتكبة في فبراير مثلاً التي اقتعلها النحاس يتحمل وزرها سعد كما يتحمل كل عقوق وطني آخر ارتكبه النحاس لذلك لم تقتصر مسؤولية سعد على الفترة التي عاشها وإنما امتدت إلى الأيام التي أعقبت حكمه ، لأن النظام الذي خافه ظل قائماً حتى قيام ثورة سنة ١٩٥٢ .

وكان النحاس أكثر منه امعانا بالتمسك بالسلطة مما شكل جو الحكم في عهده بالتوتر العنيف :

لقد رأينا أنه ما من مرة كان النحاس فيها بعيداً عن الحكم إلا وبكى على الدستور مطالباً بانتخابات حرة .

إن الاحتكام إلى الدستور وسيادة القانون هدف الأحرار في كل مكان وكل زمان ولكن هل كان سعى النحاس باشا وراء الدستور وحرية الانتخابات عن إيمان وعقيدة ١١٤٩ أم إيماناً بأن الدستور والانتخابات هما وسيلته للحكم ١١٤٩ ما الذي كان يحدث فيما لو اعتقد أن الانتخابات تسفر عن عدم مجيئه للحكم ١٩ أكان يتحمس هذا التحمس ١٩

الواقع إن النحاس كان يتوارى خلف أعلى قانون في البلد وهو القانون الدستوري وخلف أعلى هيئة تشريعية وهي مجلس النواب ليجمعهما مطيته للحكم وهذا التحايل في الوطنية أثر تأثيراً كبيراً على الذمة السياسية

ومن الملاحظ أنه كان من عادة النحاس إذا تخبط في خطأ أو خلق جفوة بينه وبين الشعب سرعان ما يلجأ إلى مهاجمة الانجليز أو السراي ليعيد إليه لجام الشعب سياسة ذات وجهين أفسدت الخلق السياسي .

وبعد فقد خلبت الآبهة والجاه قلب الرجل فلم يعد صاحب المقام الرفيع مصطفى النحاس باشا هو نفس الأستاذ مصطفى النحاس أفندي ، بحيث كان في فجر حياته قاضي أحداث يحدوه العدل والطمأنينة دون غرور أو خوف ، ولكنه وهو في الآبهة وعظمة الزعامة عاش في ذل الخوف من ضياع المجد وفي دوامة الذل والخوف والضياع هانت نفسه .

لقد نشأ حزب الوفد مع ثورة سنة ١٩ وكان الحزب الذي يسيطر على البلد قبله هو الحزب الوطني الذي أنشأه مصطفى كامل . وشأن

أى دين جديد كان يلاقى عداء من الدين القديم فكان على سعد أن يزيل بطريق أو آخر الصورة المرتسمة في الأذهان عن مصطفى كامل ويضع صورته بدلا منها بما اضطره لأن يدخل في خصومة خلقت جوا من الشك ثم تطور هذا الشك إلى الشك في الزعماء المعاصرين ثم الشك في كل شيء ثم الشك في الشك وهو اقوى انواع الشك بما دمر المثل الوطنية .

هذا هو الوفد بزعماء سعد والنحاس أما بقية زعماء الأحزاب الآخرين فقد كانوا أكثر منه سوءا ولكننا لا نلومهم لو منا لسعد والنحاس حيث كانوا أقزاما بالنسبة لهما . وهم وإن بدوا في الصورة أقوياء بما كانوا يعتمدون عليه من قوة السلاح في توطيد سلطانهم إلا أنهم في الواقع كانوا ضعافا لا تتقاصمهم التأييد الشعبي اللازم للحاكم كي يمارس سلطته بصفة شرعية ، ولذلك كانوا يعتمدون على البطش والعنف بدلا من الديمقراطية لحفظ الأمن .

ولم تكن القوة طابعم فحسب ، وإنما كان أيضا التحايل على الشعب .. فقد كان لكل زعيم من زعماء الأقلية ميزة فمحمد محمود مثلا تميز بالتعالي على الشعب وبموزاة رأسه برأس الملك بينما تميز اسماعيل صدقي بالادعاء والغرور في علم الاقتصاد وبتعقيد الأمور والتباهى بحلمها .. كما تميز توفيق نسيم بالصمت الرهيب كي يقال عنه إنه رجل رزين بينما الواقع يقول أن ذلك كان غباء . وتميز إبراهيم عبد الهادي بادعاء الفتونة وأحمد ماهر بادعاء سعة الصدر والنقراشى بادعاء الجدية والتزام جانب الحق تشبها بهجر بن عبد العزيز . أما علي ماهر فقد امتاز بالادعاء بأن الله خلقه لجلال الأمور وأنه المنتقد

الذي يهلع إليه الوطن وقت الشدة إلى غير ذلك من الصفات التي كانت أشبه بالطبل الأجوف يعطى الصوت العالي ولكنّه خال من الوزن ونحن مهما قلنا عن هؤلاء فلم يخرج شأنهم عن شأن ققاعات الصابون التي تطير في الهواء محدثة ققاييع عديدة ولكنها سرعان ما تتلاشى كأن لم تكن ، فقد كان الحاكم يستمد سلطته من أى شيء دون أن يعطى شيئاً حتى إذا سقط أصبح لا شيء .

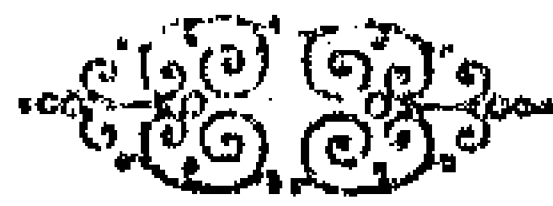
والواقع أن مرد هذه التصرفات الشاذة من هؤلاء الحكام الرجعيين إنما لشعورهم بمركب النقص حيث كانوا يفتقدون التأييد الشعبي مما حدا بهم لأن يعوضوا هذا النقص بالادعاء والغرور والقوة المصطنعة ومهما كان من أعمال هؤلاء الحكام الرجعيين وما قدموه من إصلاح أو خير للبلد لا يوازي ظلماً واحداً لفرد من أبناء الشعب من أول حاكم عقب ثورة سنة ١٩١٩ وهو عدلى يكن إلى آخر حاكم سنة ١٩٥٢ وهو أحمد نجيب الهلالي ، فقد كان السائد بينهم القوة والبطش والتعالي وامتهان الحرمات وجرح الشعور وقتل الكبرياء الأمر الذي خرج بهم من الحكم الشرعى إلى حكم العصابات .

وهكذا عاشت مصر في دوامة بين ديمقراطية الوفد الذي يعتمد فيه على الدكتاتورية البرلمانية وبين الرجعيين الذين يعتمدون على الدكتاتورية السافرة . . . وفي تلك الدوامة فقد الشعب الكثير من كرامته وأبائه .

وبعد . . فالحرية بمعناها الصحيحة كانت معدومة ، فلم ينعم المواطن بالحريّة ولم ينعم الحاكم بالحكم أو بالاطمئنان إلى الحريّة وإنى لاتسامل

هل تسكنت مصر رجالها وقبل أبنائها أن يعبدوا الحجارة ؟ !  
أم ترى أنها عقيمة فلم تعد تقدر على إنجاب الحكام الصالحين ؟  
لم قبل المصريون ذلك الوضع ؟! أين ضعف في الشعب أم عن  
عنف في الحاكم ؟ !

جاء اعرابي إلى النبي ( ص ) يقاضيه ديناً كان عليه ، واشتد في  
الطلب وأبى أن يخرج حتى يقضيه . فتدخل أصحابه وقالوا « ويحك  
تدري من تكلم ؟ » فقال « إني أطاب حتى » فاتهم النبي ( ص ) وقال  
« هلا مع صاحب الحق كنتم ؟ » ثم أرسل إلى خوله بنت قيس يقترض  
منها تمراً يسد به دينه للأعرابي فأبى أن يقبله وقال « إنه دون تمرى »  
فقبل له « أترد على رسول الله ؟ » قال « نعم ومن أحق بالعدل من رسول  
الله ؟ » فاكتمحت عيناه ( ص ) بدموعه وقال « صدقت ، ومن أحق  
بالعدل مني ؟ » ثم أرضى الأعرابي حتى قال له « أوفيت أوفى الله لك »  
فقال المصطفى ( ص ) « لا قدس الله أمة لا يأخذ ضيعتها حقه من شديدها  
ولا يتعتهه »



مطبعة الفكرة شارع منشأة الفاضل بالقاهرة





General Organization of the Alexandria Library (G.O.L.)  
*Alexandria, Egypt*

